الفكرُ اللسانيّ

مجلّة علميّة محكّمة
في العلوم اللغويّة التراثيّة
واللسانيات الحديثة

مجلّة الفكرُ اللسانيّ - علميّة محكّمة - تصدر عن مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية -**كليّة الآداب منوبة**

أكتوبر/تشرين الأول
2021

مخبر
«المباحث الدلاليّة واللّسانيات الحاسوبيّة»

أسّس سنة :2018

مجلة «الفكر اللسانيّ»

مـجــلّة علـميّة محكّمة ومتخصّصة

العدد الأوّل	أكتوبر 2021

كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة 2040 تونس
الهاتف القارّ: 216.71.600.700 (المكتب 1073)

البريد الإلكتروني: alfikr.alissani@gmail.com

إدارة المجلة

المدير المؤسّس :

الأستاذ . عبدالسلام عيساوي

إدارة التّحرير:

رئيس التّحرير:

أ.د. خالد ميلاد.

نائبا الرئيس :
- أ.د(ة). فرح زعيّم.
- أ.د(ة). لبنى بن سالم .

نظرة في كتاب :
- **في العـــربيـــّة** : المنصف عاشور ـ شمس الدين الرحالي، وسام العريبي
- **في الأنجليزيّة** : فتحي هلال.نادية بوشهيوة
- **في الفـرنسيّة : .ثرياء بن عمر .إيناس بن رجب .هند السوداني**

هيئة التحرير:

- أ.د. خالد ميلاد.
- أ.د. مليكة الولباني .
- أ.د.عبد السلام عيساوي .
- أ.د. إبراهيم بن مراد.
- أ.د. شكري مبخوت .
- أ.د. العادل خضر.
- أ.د.نور الهدى باديس .
- أ.د.توفيق قريرة.
- أ.د. شكري السعديّ.
- أ.د (ة) سامية قصاب الشرفي.
- أ.د (ة) فرح زعيّم.
- أ.د (ة) لبنى بن سالم.
- أ.د (ة) هند السوداني.

تمّ طبع هذه المجلّة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAPHIC
12, نهج الخيرية- 1002 تونس, البلفدير
الهاتف : 933 901 71 / 380 904 71
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr

الهيئة العلميّة الموسّعة :

• **من المغرب** : أ.د محمد غاليم ، أ.د أحمد المتوكّل، أ.د. محمد الخطابي، أ.د. محمد الرحالي، أ.د. عبدالسلام اسماعيلي علوي.
• **من الجزائر**: أ.د. صالح بلعيد، أ.د. مسعود الصحراوي، أ.د. عايدة حوشيّ.
• **من السعوديّة** : أ.د. (ة) .نوال الحلوة، أ.د. علي شابير، أ.د. عبدالرحمان فهد.
• من قطر : أ.د. علي الكسيبيّ، أ.د. رشيد بوزيان ، أ.د. أحمد صفر.
• **من عمان** : أ.د. خليفة بن أحمد القصابي ، أ.د. حمود النوفلي، أ.د. زاهر الداودي.
• **من الإمارات** : أ.د. العبيدي بوعبد الله
• **من مصر** : أ.د.عمرو مدكور.
• **من سوريا** : أ.د. سامر رضوان.
• **من فرنسا** : أ.د. فرانسوا راستيي، أ.د.جاك لوفي.
• **من أستراليا** : أ.د. جوزيف لوبيانكو (جامعة ملبورن).

قواعد النشر:

شروط النشر:

- ينسّق الباحث مقاله حسب شروط المجلة المذكورة أدناه.
- يرسل الباحث عمله في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني التاليّ : Email : alfikr.alissani@gamail
- تقوم المجلة بالتقييم المبدئي لمعرفة ما إذا كان البحث موافقا لشروط المجلة وقواعدها، وعلى أساسه قد يتم رفض البحث أو قبوله بشكل مبدئي.
- المجلّة فصليّة وتصدر بثلاث لغات :العربيّة والأنجليزيّة والفرنسيّة.
- ترسل جميع المقالات حسب شروط النشر الموضوعة للغرض .

إرسال البحث المبتكر وغير المدروس سابقاً مع تجنب إرساله لأكثر من جهة.-
-الباحث مسؤول عن عمليات الاقتباس والأمانة العلميّة.
- يكون المقال مناسبا للتوجّهات العلميّة للمجلّة.
- ثمن العدد الواحد 10 دنانير تونسيّة و10 دولارات في سائر البلدان الأخرى.
- يتم تقييم البحث وافادة الباحث بنتيجة التقييم المبدئي .
- ترسل جميع البحوث إلى لجنة التحكيم المختصة لتقويمها(محكمين على الأقلّ) وطلب التعديلات عند الحاجة وتستغرق مدة التحكيم من أسبوع إلى شهرين كحد أقصى.
- مراعاة شروط التنسيق في المجلة من حجم الخط والهوامش وعدد الصفحات ومنهجية البحث
- بعد قبول البحث للنشر يجب على الباحث أن يرسل تعهدّا بعدم نشره في مجلة علمية أخرى.
- يحصل الباحث على نسخ ورقيّة ونسخة إلكترونية عن العدد المحتوي على بحثه عند إصداره.

التقيد بسياسة وأخلاقيات النشر وتوثيق البحث. -

- يتم التحكيم عن طريق مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال البحث المقدم، على الأقل محكمين، فإذا وافق البحث معايير التحكيم يتم إرسال الموافقة على نشره إلى إدارة المجلة والتي بدورها تعد البحث لعملية النشر. .
- قد يتم رفض البحث المقدّم للنشر لعدة أسباب مثل عدم أصالة البحث أو أن الفكرة لا تتناسب مع المضمون العامّ للمجلة أو غيرها من الأسباب العلميّة.

الشروط الفنية لكتابة المقال:

- تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، واسم الباحث والعنوان وملخّص ملخّصا بلسانين أحدهما بالعربيّة والآخر بالأنجليزيّة أو الفرنسيّة (من 10 إلى 15 سطرا)، في بداية البحث.

- يتبع كلّ ملخّص بالكلمات المفاتيح المعتمدة في البحث على ألا تتجاوز 10 كلمات.

- تكتب المعلومات المتعلّقة بالمرجع كاملة في قائمة المصادر أو المراجع المعتمدة في الصفحة الأخيرة.ويُكتفي في متن البحث بكتابة اسم المؤلّف وعنوان الكتاب وسنة الصدور ورقم الصفحة.

- توظّف الهوامش للتوسّع في فكرة ما أو الإحالة على مصادر أخرى تناولت نفس الفكرة بالدرس

- **نمط الكتابة هو :**

- تنسيق الورقة على قياس (A4) بحيث يكون نوع الخط وحجمه على النحو التالي:

- نوع الخط : لسان المقالات باللغة العربية هو Traditional arabic، حجم الخط 22 غامق للعنوان الرئيسي، 20 غامق للعناوين الرئيسية ، غامق 18 للعناوين الفرعية، 18 عاديّ لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 16 عادي للجداول والأشكال والأعداد والسنوات، وحجم 12 عادي للهوامش والمراجع المعتمدة غامق 18 للعنوان 18 عادي للمحتوى ، الكلمات باللغة بالأنجليزيّة أو الفرنسيّة في مستوى المتن نمط الكتابة Times New Roman بحجم 14 عادي .

- نوع الخط : لسان المقالات بالأنجليزيّة أو الفرنسيّة هو Times New Roman، حجم 10 عادي للهوامش والمراجع المعتمدة غامق 18 للعنوان 14 عادي للمحتوى.

- نظام الإحالة في متن البحث (لا في الهامش)، وتكون الإحالة بين قوسين، يتّبع فيها : ذكر1) لقب صاحب المرجع و2) سنة صدور المرجع و3) فاصلة و4) بياض و5) الجزء و6) فاصلة و7) بياض و8) الصفحة و9) نقطة بالعربيّة

حجم 16 من قبيل (ابن يعيش 2001 ،ج1،ص192.وبالأعجميّة حجم 14 wittgenstein.2004.p42.

- يتحمّل الباحث مسؤوليّة وضوح الصور أو الخطاطات أو الرسوم أو غيرها ونوعيتها على أن تكون مدرجة في متن العمل بصيغة JPEG .
- يراعي عند تقديم المخطوطة التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5 سم) من جميع الجهات (أعلى – أسفل – يمين – يسار)، التباعد بين الأسطر في لسان المقالات باللغة العربية 1.5 سم والمقالات بالأنجليزيّة أو الفرنسيّة 1.15 سم.

الفهرس

المقدّمة	11
اللّسانيات وعلم الأدب فرانسوا راستيي	13
الضمنيّ في الخطاب ودور نظرية الذهن أ.د. محمد غاليم	31
لِمَ تعسر ترجمة المصطلحات؟ أ.د. عبدالسلام عيساوي	55
المتلازمات المعجميّة (حدّها ومعايير ضبطه) أ.د. علي الودرني	83
الذاتية القوليّة بين الفضاء الذهنيّ والمحلّ النحويّ أ.د. سندس كرونة	93
أسس النظْم البلاغيّ في العربيّة أ.د. وليد زيدي	115
مشكلات حوسبة المعنى رمزيا وعصبيا في الذهن/ الدماغ البشريين أ.د. شمس الدين الرحالي	145
مقولة حروف الجرّ من خلال نظريّة بروندال : علائقية محضة مقولة أ.ب. أسماء عاشور	177

المقدّمة

تمثّل مجلّة الفكر اللسانيّ مجمعا علميّا يزخر بالأعمال العلميّة الأكاديميّة التي تنبع من منابع الجامعات وتستثمر طاقات الباحثين في بحث السديد من الإشكاليّات والقيّم من المطارحات في صميم اللّغة وفلسفتها تفكيرا وتداولا.

وقد نشأت هذه المجلّة استجابة ملحّة لما اقترحه الدارسون من الأساتذة والطلبة ممّن تشغلهم قضايا التفكير اللسانيّ، وتستأثر باهتمامهم مسائل جوهريّة تحتاج إلى مزيد التأصيل وتعميق التدبّر والتمحيص. وهو ما لم تتّسع له الأطروحات والرسائل الجامعيّة من الموضوعات والمباحث.

فمن المسائل والإشكاليّات ما تضيق عنه الرسائل الجامعيّة، وما يعرِضُ له الباحثون عَرَضا دون أن يتعمّقوه علما ويتوغّلونه فهما وتحليلا ونقدا على بالِغ أهمّيّته وقيمته. فيستأنفون التفكير فيه ويختصّونه بفائض العناية، ويعيدون فيه النَظَر في مطلق الحرّيّة وطبع الأريحيّة،ممّا يفسح لهم المجال للإبداع والإتيان بالجديد حيث يُطْلَق المُقَيَّد وينبسط الفكرُ بالمعاني الألمعيّة.

وهو ما نَشَأت لأجله هذه المجلة واستوت على عرش البحث اللسانيّ لتحقيقه بإشراف صفوة من الأساتذة والباحثين من كافّة المغرب والخليج العربيينّ وأوروبا وأستراليا، وذلك لتتفاتح النفوس وتتلاقح الأفكار وتتقادح العقول، ويستفيد الشباب من تجارب السابقين ممّن يقدّمون الأفكار الأصيلة النوعيّة والمستجدّة على ما يبلى ولا يجدي نفعا، وممّن يتطارحون أبلغ الإشكاليّات وأعمقها في التفكير.

ومن أوكد أهدافنا من هذه المجلّة نذكر:

- مواكبة أحدث الدراسات اللسانيّة والتفاعل معها وإيصالها إلى القارئ في ضرب من التيسير والتأصيل.
- إعادة النظر في بناء المعرفة اللسانيّة وذلك بإثارة القضايا والمشكلات المسكوت عنها في المباحث اللغويّة، وإطلاق أيادي الباحثين الشباب في سبيل التجديد وتثوير القديم وتجاوزه.
- نشر المعارف اللغويّة والإحالة على مواردها وأوكد مراجعها والإسهام في تعزيز حركة الترجمة المصطلحية ومزيد تنميتها وتعميقها، وذلك بالانفتاح على الأعمال العلميّة الأجنبيّة والغربيّة ومواكبة حركة البحث اللسانيّ في العالم.
- إنشاء فضاء بحثيّ متخصّص يكون قَصْرا على الدراسات اللسانيّة ووقفا عليها، ويكون وجهةً للباحثين وموئلا لأفكارهم وطموحاتهم وكما يقول راستيي «من مصلحة اللسانيات اليوم توحيد جهودها ومواجهة التحدّيات المتعدّدة التي يرفعها الأدب» فلن تألوَ المجلّة جهدا في نشر القيّم والمفيد من الدراسات اللسانيّة والمستقيم الذي يجدّد ويؤصّل للمعرفة وللتفكير.

المدير المؤسّس

اللّسانيات وعلم الأدب

فرانسوا راستيي[1]
المعهد الوطني للّغات الشرقية، إينالكو، باريس[2]*

1. مقدمة

لم يبحث التقليد النحويّ في مسألة وصف الأدب، غير أنّه منذ نشأة اللسانيات لما يزيد عن قرنين من الزمن أصبح علم اللغة وعلم الأدب متجاورين في نطاق علوم الثقافة. وجرى تغييب هذا المنحى من قبل الأنحاء الصورية والنظرية المعرفية الأرثودوكسية. وبتطويرها للمنهجية المقارناتية، سمحت البنيوية ببزوغ تقدّم نظريّ استُغل من قبل سيميائيات الثقافات، وإذا ما نظرنا إلى أبعد من لسانيات النصوص، فإنّه يتعيّن طرح تصوّر للسانيات الأعمال الفنية (Oeuvres) والعمل على ترسيخها. وفي الواقع، سيكون للتفاعل الحاصل بين اللسانيات والدراسات الأدبية أثر إيجابيّ من حيث الاستفادة المتبادلة بينهما.

الكلمات المفاتيح: لسانيات مقارنة، أدب، بنيوية، نحو، سيميوزيس، سيميائيات الثقافات.

---

(1) frastier@gmail.com.
(2) ترجمة ادريس الخطاب (جامعة الحسن الثاني-الدارالبيضاء، كلية الآداب بالمحمدية-المغرب).

Introduction.

The classical grammatical tradition was not interested in the description of literary texts. Since the birth of modern linguistics, however, the language and literary sciences have come into close contact with each other under the aegis of cultural sciences. This tendency has been absent from the orthodox formalist, theoretical and epistemological paradigm. The development of the comparative methodology within structuralism has paved the way for some theoretical headway, which has been positively employed by the semiology of cultures. Beyond developments in text linguistics, it is necessary to posit and implement a linguistics of literary oeuvres/ works. Consequently, the synergy between linguistics and literary studies will have a cross-fertilising effect on both fields.

Keywords comparative, Linguistics, literature, Structuralism Grammar, Semiosis, Cultural semiology.

2. محدودية الإشكالية المنطقية ـ النحويّة

عندما أقدمت مدرسة الإسكندرية على التأسيس الثقافي لحقولها، كان النحو مبحثا ملحقا بالدرس الفيلولوجي القاضي بتكوين المتون الأدبية،وخاصّة المتن الهوميري. وتم الاعتراف بدوني لوطراس(Deny (Le Thrace وهو خريج هذه المدرسة، على أنّه أوّل من ألّف المصنفات النحويّة التي وصلتنا والتي تشير إلى المقولات الأساسية في تقاليدنا اللغوية، ونخص بالذكر أقسام الكلام التي لم يتغير ترتيبها وعددها إلى حدود شومسكي. وفي آخر جزء من المصنف، يشير الكاتب إلى أن أجمل قسم في النحو هو نقد الأعمال، وهو نقد ذو طابع فيلولوجي وجمالي.

لكن مع الأسف، سيظل هذا البعد مهملا في التقليد المدرسيّ الذي بدأت ملامحه في الظهور، لأن النحو أصبح مبحثا إعداديا لمرحلة البحث الجامعيّ، وهو أول مكون في الحقول الثلاثة (Trivium) التي تدَرس للأطفال[3]. أمّا

(3) تبرز الإيكونولوجيا هؤلاء الأطفال في وضعية المهددين بالعقاب، بل وفي وضعية الضرب على المؤخرة أمام الملأ، كما في كنيسة سان أوغوسطين دوسان جيمينيانو. في الغالب، يصور النحو على أنه مؤسسة مُنفرة ووحشية.

القضايا الجمالية، فلا يتم التطرق إليها بإسهاب إلا في نهاية سلك الدراسات، مع بداية القسم الخاص بالدرس البلاغيّ. ولم يعد الأمر يتعلق بحفظ القواعد الصالحة لكل موضع، بهدف تكوين الجمل السليمة في لغة عادية نسميها في ما مضى «اللغة الراجلة» (Sermo Pedestris)، ولكن، وعلى النقيض من ذلك، كانت مهمة النحو تتمثل في الكشف عن الأعمال الأدبية الفريدة ووصفها، والشاهدة على وجود نسخة من «اللغة الطائرة» (Sermo alatos).

إجمالا، وإلى حدود تكوين اللّسانيات، انقسم التفكير اللغوي (مع العلم أن حضارات أخرى غير غربية عرفت هذا التقسيم) إلى ثلاثة أقسام وهي: النحو المدرسي المتمركز حول لغة الثقافة و/ أو اللغة الدينية: السنسكريتية، والعربية القرآنية، والإغريقية الكلاسيكية الهوميرية، واللاتينية؛ والمنطق الفلسفي الذي يشير إلى أكبر المصنفات السكولائية حول اللغة والفكر، والهيرمينوطيقا الأدبية أو الدينية ذات الوظيفة التربوية، بل والتأسيسيّة، منذ تأويلات الرواقيين لملحمة هوميروس.

وبالاستناد إلى نقد الأنطولوجيا، سمحت النظريات البلاغية الصادرة عن الإنسانيين مثل لورينزو ڤالا (Lorenzo Valla) ولويس ڤيڤس (Luis Vivès) وإراسم (Erasme) وجيوردانو برونو (Giordano Bruno) بتغيير جذري للإشكالية. لقد جرى تهميش هؤلاء من قبل التقليد الجامعيّ الذي لم يستسغ حركية النقد الجذري في التصور المنطقي للغة المشتركة بين النحويين وخبراء الديداكتيك.

واصلت الإشكالية المنطقية-النحوية[4] التي كانت مهيمنة في علوم اللغة، إعاقتها لفهم العلاقات الرابطة بين اللسانيات والأدب. وكان النحو يفضل دائما

(4) عرفت علوم اللغة إشكاليتين هما الإشكالية المنطقية-النحوية التي تدرس العلامات وتعمد إلى وصف المتتاليات التركيبية والإشكالية البلاغية-الهيرمينوطيقية الهادفة إلى معالجة النصوص. وفي كلا المسارين، اعترض الباحثين مشكل مفهومي «العلامة» و«النص»، أي طبيعتهما وطرق تأويلهما. في الإشكالية الأولى، يرتكز التحليل اللساني على الجانب التركيبي والعلاماتي في اللغة، وفيه يعتمد النسق التأويلي بالأساس على الآلة التركيبية. أما في الإشكالية الثانية، فإن التأويل يعتمد على البنيات التي لا تعتبر وحدات أنطولوجية جامدة، بل تعتبر فضاءات وأزمنة لمسارات إنتاجية وتأويلية. ولا حظ راستيي أن البحث اللغوي قد انكمش على نفسه، وخصوصا عندما استكان إلى التقاليد النحوية والمنطقية التي قادت علوم اللغة إلى إهمال الأشكال التنظيمية للنص، مثل النبرات الصوتية والأشكال الدلالية (المترجم).

القواعد وواصل شغفه في البحث عنها وصياغتها والتمحيص في تمفصلاتها، إلى حد افتراض وجود نظام لغويّ واحد. ويبدو أنّ النسق المتعدّد الأنظمة أحسن من الأول؛ إذ إنّ الاطّرادات الملاحظة في بعض الميادين ذات الصلة بالبنية، مثل المقطع الفونولوجي أو المركّب لا تمثل نظاما، لأننّا بصدد سُلَميات مختلفة ودرجات متفاوتة من حيث التنظيم راستيي(Rastier،1987،ف3). وبغض النظر عن سياسات تحقيق المستوى الأمثل، فإنّ التفاعل القائم بين الأنظمة المحلية يُعيِن جزئيا، بالنسبة إلى الشروط الداخلية المتحكّمة في تطوراتها، التحديدات الخارجية الصادرة عن المؤسّسات الاجتماعية الأخرى، المستقلة عن اللّغة.

ومن جهة أخرى، يستهدف النحو الاستعمال اللغويّ الخالي من الأخطاء: فعلى كل جملة فرنسية أن تمتثّل القواعد، وهذه المطاوعة تخوّل لها نيل الاعتراف بها، وإذا لم يتحقّق ذلك، ستستثنى من النسق اللغويّ ، وتعتبر بذلك جملة لاحنة؛ بل إنه في غالب الأحيان، كما رأينا مع شومسكي، وشوميان (Saumjan) أو مونطاگ (Montage)، تسعى الأنحاء إلى الوصول إلى الكونية، وذلك بالتعبير عن قواعد الذهن الإنساني، مثل ما تسمح به المطابقة المعنوية بين **اللوغوس** باعتباره سلسلة منطقية (ومنه اشتق المنطق)، **واللوغوس** باعتباره خطابا أو سلسلة لغويّة. لقد ميّز الرواقيون بالفعل بين الخطاب الداخلي، وهو خطاب العقلانية (Logosentiathéos) والخطاب الخارجي (prophorikos Logos)، ولكن التصورين يحيلان على بعضهما، بحيث إن اللاحقةLogie) (ما زالت تشير إلى خطاب المعرفة(Pharmacologie, météorologie, etc).

ولصياغة القواعد، يفضل النحو الأشكال التنظيمية الأكثر اطرادا وذات التوزيع المتجانس؛ باختصار، فهو يفضل تلك التي تُكَون «عمق» النظام البنيوي للمادة اللغوية. غير أن الأشكال المعقدة التي تظهر في خضم هذا العمق المورفو-تركيبي تنفلت من قبضته بسبب تعقيده، لأنها غير قابلة للإدراك بواسطة أي من مقولاته، ولا حتى بواسطة تفكير خاضع للمقولة: ولكونها غير مفصولة، فإنها تتجنب المعرفة اليقينية المرتبطة بما يسميه جان كلود ميلنر (Jean-Claude Milner) «المختلف التركيبي». باختصار، لا تخضع الأشكال المعقدة للتقابل القائم بين النحوي واللاحن، غير أنه لا يمكننا الاستكانة إلى النحو الصارم، لأنّه

يتحمّل حدوده ولا يعتبر وصف الأشكال النصية وتطوراتها من أهدافه. وفي المقابل، تتقاسم اللسانيات النصية والدراسات الأدبية (في إطار المتون الموحدة) الهدف القاضي بإبراز الاختلاف الموجود بين النصوص في ما بينها والاختلافات في النص الواحد؛ كما تسعى إلى وصف الأشكال الدلالية والتعبيرية، عن طريق وصف ما يلحقها من تحول.

3. تكوين اللسانيات وتأسيس علوم الثقافة

قبل تكوين اللسانيات، لم يكن النحويون يتورعون من إبداء ملاحظات حول الأعمال الأدبية، وكانوا يوصون بقراءة المؤلفين الجيدين؛ فمن جهتهم كان الكتاب يمتلكون تكوينا في اللغات القديمة، بحيث إن معرفة اللغات ومعرفة الأعمال الأدبية كانتا متوازيتين في إطار الآداب.

وتطورت هذه العلاقة لتأخذ منحى آخر مع فلسفة الأنوار ونشأة علوم الثقافة في نهاية القرن الثامن عشر، عندما جرى تكوين اللسانيات المقارنة والأدب المقارن. وتضافرت جهود كل من اللسانيين وعلماء الفيلولوجيا لوضع المتون المكتوبة، وخاصة المتون الأدبية، مثل متون التروبادور التي تكونت وطبعت من قبل الرومانسيين الألمان، من أمثال الأخوين شليغل في المقام الأول. وعلى إثر ذلك، تجاوزت اللسانيات التبسيطات الديداكتيكية المُمجَدة في النحو المدرسي، وقامت اللسانيات المقارنة بتحديث الوضع الذي عرفه التفكير حول اللغة واللغات، في حين استغرق تطور النحو عشرين قرنا. واتسع مجال هذا الحقل ليلامس النحو المقارن؛ أما الآداب، فلم تعد تقتصر على اقتراح أمثلة صادرة عن أحسن المؤلفين،إذ إن علم الأدب سيتكون مع بزوغ الأدب المقارن. وسيصبح حقلي كل من اللسانيات المقارنة والأدب المقارن متجاورين ضمن الحقل المعرفي العام الجديد الذي بدأت معالمه تتكون مع تأسيس علوم الثقافة، وهو المشروع الذي تعود جذوره بالأساس إلى فكر الأنوار. وأضحت دراسة اللغات حقلا معرفيا شريفا ينضاف إلى دراسات النصوص، بما فيها الأعمال الأدبية. وإلى حدود سوسير وما بعده، نلاحظ أن دراسات اللغات ودراسات الأدب يسيران جنبا إلى جنب بهدف وضع المتون وتأويلها. ومن جهة أخرى، اقتسمت كل من اللسانيات التاريخية والأدب المقارن الشروط التي تفرضها المنهجية النقدية.

غير أن هذا الوضع الجديد قد تعرض للطمس بطرق متنوعة، جراء التصور التصوفي للغة تارة، وبفعل اختزال اللسانيات في النحو تارة أخرى. إن التصوف الرومانسي الذي طبع اللغة، والذي تعود أصوله إلى التخمينات الدينية والفلسفية لمؤلفين من أمثال جاكوب بوهم (JacobBöhme) قد رسخ فكرة أن الأدب والشعر على وجه الخصوص، كان لغة متعالية، أي صدى للغة الإلهية. وهذا الاعتقاد الذي نجده عند هولدرلين (Hölderlin) ونوڤاليس (Novalis) قد استمرمع تيار الرومانسية المتأخرة، في بعض حلقات الشعرية الروسية مثل مثالية كروس (Croce) الذي كان له تأثير على كوسيريو (Coseriu) بل وعلى المؤلفات الأخيرة لميشونيك (Meschonnic)، وهي الأعمال التي تخترقها نفحة إنجيلية. بالنسبة لهايدجر (Heidegger)، يشير الشعر إلى الآلهة المختلفة وبواسطة الشعر تتجلي لغة الآلهة-التي تختزل الواقع في اللغة الألمانية العتيقة، التي وقع تنقيحها واعتبارها لغة مثالية. وهكذا استطاعت الرومانسية المتأخرة التي ما زلنا متأثرين بمبادئها إجراء مقابلة بين العلوم والفنون، مع التقليل من شأن مشروع المعرفة التي تختص بها الأولى والرفع من شأن التعبيرات العاطفية الواصفة لمشاعر ومعاناة الآخرين، وهو الاتجاه الأدبي الذي ظهرت معالمه اليوم في بعض النظريات المهتمة بجمالية التلقي. وفي مجال الدراسات الأدبية، أراد تيار التفكيكية رفض كل مقاربة علمية، بل وحتى أبسط المقاربات الموضوعية.

لقد قاد سوء فهم آخر بين اللسانيات والدراسات الأدبية إلى اختزال اللسانيات في مادة النحو، كما هو مألوف في معظم الأحيان. ومنذ نصف قرن، قطعت الأنحاء الكونية واللسانيات المعرفية صلاتها بالمتون الأدبية؛ أما الشكلانيون الجدد، فقد أعادوا طرح مبادئ الأنحاء العامة التي سبقت تكوين اللسانيات (انظر،شومسكي1966،Chomsky). فاللغات لم تعد موضوع اللسانيات، بل أصبح النحو يمثل موضوعها (انظر شومسكي،1984،صص-7 34). أما النّصوص والأدب بصورة أقوى، فقد اختفت من اهتمامات اللسانيين، مع أنها تمثل الموضوع الأساسي في اللسانيات. ومع بروز الأنحاء الكونية المعاصرة، ازدادت حدة رفض الأمثلة المستقاة من النصوص الأدبية، لصالح الأمثلة النثرية والمفبركة. وإضافة إلى كل هذا، وعلى غرار النحو، اقترنت فلسفة اللغة بقضايا اللغة «الراجلة» عند السكولائيين، وصولا إلى أوستين (Austin) (الذي انتقد

الشعر واعتبره «غير جاد» أو ستراوسن (Strawson) الذي رفض الأشعار الهوميرية باعتبارها «تافهة». واستنادا إلى ما سبق، فإن هيمنة النحو على الحقول المعرفية المعالجة للغات أدت إلى التفرقة بين اللسانيات والفيلولوجيا[5]، بل وحتى إلى اختفاء هذه الأخيرة (وينطبق هذا الأمر على فرنسا حيث اختفت التكوينات الخاصّة باللسانيات والفيلولوجيا).

وبما أنّ اللسانيات المقارنة تشتغل على المتون، فإنها تحتفظ بعلاقة وطيدة مع الفيلولوجيا، وهذا الرابط ضروري إلى درجة أننا قمنا بتأسيس فيلولوجيا رقمية[6]. وبالنسبة للسانيات المقارنة، ليس للفصل بين اللسانيات والأدب أية صفة إلزامية أو لا يجب الحكم عليه بأنه فصل لا رجعة فيه. صرح «لويس كالفي» (Louis Calvet) مثلا في سنة (1922) بما يلي: « في الواقع، تمثل الآداب في صورتها الأقل سوءا وصولا إلى الأدب المبتذل» ومادة للعلم بالمعنى الحقيقي للكلمة، فالمنطق هو الذي يحدّد العلم والمنهج، وليس الموضوع .

مثلت البنيوية السوسيرية انعكاسا ذاتيا للسانيات التاريخية والمقارنة، وكانت مختلف بؤر البنيوية (موسكو، براگ، كوبنهاگ، باريس) تفضل دائما الاشتغال على النصوص. وكان هذا المنحى يمثل تقليدا في كل دوائر البحث البنيوي، من الشكلانيين الروس (المنحدرين من دائرة الشعرية بموسكو) إلى حلقة براگ (انظر موكارڤسكي .(Mukarovski وتجدر الإشارة أن كلّ اللسانيين الكبار اشتغلوا على النصوص الأدبية، من سوسير الذي درس الملحمات الجرمانية والأشعار الهوميرية خاصّة، وصولا إلى جاكبسون الذي درس سلسلة ملحمية روسية. وبموازاة ذلك، نلاحظ أن كاسيرر انطلق من علوم الثقافة ليقترح تعريفا مورفولوجيا للبنية، وبعد دراسة اللسانيات التاريخية والمقارنة (في الجزء الأول من كتابه «فلسفة الأشكال الرمزية») توصل إلى نظرية الأشكال الرمزية

(5) في الماضي وبالنسبة لروول دو لا گراسري (Raoul de la Grasserie)، كانت الفيلولوجيا تدرس اللغة الأدبية ولسانيات اللغات . Voir : La Grasserie.1983

(6) الفيلولوجيا الرقمية هي الفيلولوجيا المرتبطة بالمعلوميات، وقد تزامن ازدهار البنوك النصية ولسانيات المتن مع ظهور العديد من تجمعات البحث مثل «الإحصاء الرقمي للعلوم الإنسانية»، وساهم كل هذا في تجديد غير منتظر لهذا الحقل المعرفي الجديد(المترجم).

(المؤسسات مثل اللغة، أو الفن، أو القانون) التي تتقاطع مع السيميولوجيا العامة عند سوسير.

واعتبارا لما سبق، ومنذ فترة ما بين الحربين، اتخذت العديد من الدراسات اللسانية من الصنف الأول الأدبَ موضوعا لها، وهذا ما كان عليه الحال في الفترة الممتدة من سنة)1950 إلى 1970(، إذ كانت الدراسات تتبنى البنيوية. وفي الوقت الحاضر، أعادت لسانيات المتون والإنسانيات الرقمية العلاقة مع الفيلولوجيا ومع الهيرمينوطيقا المادية.

لا تفترض اللسانيات وجود أية صفة استثنائية للأدب، ولكنها تعترف بالتنوع الذي تعتبره موضوعا للدراسة. ففي الواقع، يحدد كل خطاب معاييره، وأضحت قواعد اللغة عبارة عن مجموعة معايير عابرة للخطابات. وسيكون تعريف الأدب بوصفه انزياحا بالنسبة للغة العادية أمرا وهميا، وأرى بالمناسبة أن هذه اللغة العادية ليست أقل لغزا من الأولى. وتنقسم اللغة العادية أيضا إلى عدة درجات معيارية وإلى أنواع وخطابات: فللعلم وللأدب «لغتهما العادية»، ويملكان لغة خاصة تتخللها عدة صور نمطية، وتمثل لغة العلم العادي والكتب الأكثر مبيعا صالة العبور.

ويقود الفرق بين الخطابات والنصوص إلى التدقيق في تحديد العلاقة القائمة بين القاعدة والاستثناء، مع إعادة الاعتبار للثنائية السوسيرية الممثلة في اللسان والكلام. وتختزل القاعدة في الاطراد الغالب في استعمالات اللغة في لحظة تاريخية معينة؛ فهي إذن معيار مهيمن. وبما أنه لا يطبق في جميع الحالات، فإن الاستثناء يكشف عن المعيار، من دون العمل على إبطاله، ولا يؤكده إلا بصورة معاكسة، مع المساهمة في تطويره. لا تخرق لغة الأدب القواعد إلا من وجهة نظر نحوية معيارية. أماإذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار العام الممثل في اللسانيات الوصفية، فإن اللغة الأدبية ليست إلا الاستعمال المحدد للخطاب، ولا تعد بلورته المستمرة خرقا لنظام معين، كما زعم بعض مؤيدي التيار الشيطاني المنتمي إلى مدرسة ما بعد الرومانسية. ففي الحقيقة، كل استعمال لغوي يغير احتماليا اللغة.

وعلى أية حال، لا يغير الأسلوب العلمي العادات عن طريق وضع المعايير، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الخطابات الأخرى، مثل الخطاب الديني،

والقانوني، والعلمي، الخ، فإن دور الأدب يكمن في اللعب بالمعايير والسعي إلى استشكالها، وذلك بتنويعها بصورة نقدية. ولهذا السبب يمكننا وصف أساليب المؤلفين التي يشار إليها على أنها، وهذه مفارقة، أساليب نابعة من «اللغة العادية»، بل وحتى على أنها أساليب شاهدة على وجود مشاريع فنية فريدة. فالكاتب يخلق لغته، أو بالأحرى، يجسد في كل عمل حالة لغوية ممكنة. مثلا، كان إدوارد گليسان(Edouard Glissant) يسعى إلى تحقيق المهام التالية: وضع قائمة من كلمات لا نعرف معناها بالضبط، وأبعد من ذلك، تثبيت المستوى التركيبي لكل ما نتفوه به» (انظر گليسان،1975،ص231). وحينما نفكر في الاستعمالات اللغوية بصورة نقدية، فإن الإبداع في فنون اللغة يسبق التفكير النقدي المتحكم في الوصف العلمي؛ غير أن الاعتراف بكل هذا لا يعني الدفاع عن المعرفة الشعرية أو، أسوأ من هذا، الدفاع عن شعرية العِلم.

4. دراسة الأعمال والعناصر المكونة للأوبراتيك

– **مراجعة**: إذا ما رجعنا إلى الوراء، فإن المراجعة بل وحتى إعادة تأسيس النحو، تفرض نفسها: ليس على أساس المقولات (وعلاوة على ذلك فهي مقولات توصف بالتمركز الإثني) مثل أقسام الكلام أو (Speech parts of) المنتشرة في المعالجات الآلية للغة وفي الأنطولوجيات مثل «الويب الدلالي»، ولكن سيعاد تأسيس النحو على أساس الوحدات الأساسية المكتشفة سالفا من قبل اللسانيات، وهي مقولة المورفيم والفونيم؛ من دون نسيان الأمور الأساسية: الأشكال الدلالية مثل التيمات، أو الأشكال التعبيرية مثل الانحناءات النبرية؛فحتى العلاقات التركيبية يجب إعادة تحديدها على منوال العمل الذي قام به لويس تينيير (Louis Tesnière) في نظرية التحول. وعلي سبيل المثال، أصبح مفهوم التعدي (Rection) يطرح الإشكالية التالية: لم يعد الفعل «مَلِك» الجملة والعامل المتحكم فيها؛ ثم ما العمل بخصوص اللغات التي لا تملك خاصية المقابلة بين الفعل والاسم؟

إن كل كلمة وكل جملة تعتبر مقتطفا من نص ما، وتمكن لسانيات المتن في الوقت الحاضر من الكشف عن محدودية الأنحاء الصورية وليس إعطاء الصلاحية لها. وهكذا ففي المعالجات الآلية للغات، نلاحظ الفشل الذريع الذي

منيت به النظرية الشومسكية المؤسسة على الصورنة التحديدية والناكرة لمفهومي النص والمتن، وهذا ما يفسر موقف (شومسكي،1966) الذي صرح بالآتي: «لا توجد لسانيات المتن». واستجابة للطلبات الاجتماعية، انتشرت أنواع أخرى من اللسانيات الصورية مثل الصورنة الاحتمالية، ذات التوجه البايزي وليس فقط التكراري بفضل الذكاء الاصطناعي النابع من التيار الترابطي في العلوم المعرفية.

– **نشأة الفنون**. يستمد الأدب وفنون اللغة مقوماتهما من المادة اللغوية لكي يبدعا بطريقة استرسالية، ويخلقا أشكالا جديدة تعمل في الغالب على وضع تعددية سيميائية، مثل الغناء وفن الخط بالنسبة إلى الشعر. لذا فإن التكوين المستمر للعلامات يساهم في تمديد تكوين اللغات. وبما أن الإنسان لا يملك لغة فطرية، فإن اللغات تعتبر أعمالا فنية، أضف إلى ذلك أن فنون اللغة تساهم في إدامتها وذلك ببلورتها. وتحيل التعابير المحكمة الصياغة مثل التعابير المؤلفة من أربعة أحرف في الصينية، على أعمال قديمة تمت صياغتها بهذه اللغة. إن العلامات مقتطفات من النصوص، بل وقطع من أعمال أو آثار منبثقة من النصوص الأسطورية. ومن بين كل العلامات التي تخلق كل يوم، لا يكتب البقاء إلا لتلك التي تظهر في النصوص الشفهية والمكتوبة، لأنها لا تنسى.

باختصار، نرى أن اللغات أعمال فنية نخلق من خلالها أعمالا فنية أخرى. ويبدو أن الوعي بالأعمال النموذجية أمر مشترك بين الأنواع النصية؛ إذ إن النصوص الدينية، والأسطورية والشعرية هي نصوص تحظى بمكانة خاصة، وتُحفظ وتُمرر إلى الأجيال القادمة. وفي وقتنا الحاضر،نرى أن التصور الأوبراتيكي[7](Opératique) للغات قد تعرض للإهمال بسبب شيوع النظريات الداروينية الجديدة حول اللغات، مع العلم أنّ هذه النظريات تطرح مشكلا من نوع آخر وتقدم تصورا خاطئا.

إن المادة اللغوية غير محايدة أو غير متجانسة؛ فهي حقل مشبع يستخدمه الفنان ليثير ويستغل ويعكس التمظهرات والأشكال[8]. إجمالا، هناك علاقة تواصل واستمرارية بين تكوين العلامات من قبل السيميوزيس[9] الخاص

(7) وظفنا هنا المصطلح الذي قام رامبو بتوليده، ولكننا منحناه معنى آخر.
(8) لم نتمكن من تطوير هذه النقطة هنا، لذا نحيل القارئ على الكاتب،2016b.
(9) لا يجب اعتبار السيميوزيس فقط علاقة أساسية تجمع بين وجهي العلامة (الدال

بالنصوص وتكوين اللغة، إذ إن العملية الأولى تجسد الثانية. ولم يحظ هذا البعد بالتفكير النحوي، بما أنه ينتمي إلى مجال البراكسيولوجيا[10]، كما أن استمرار الأنطولوجيات الفلسفية في اللسانيات المعاصرة لم تستطع الذهاب إلى أبعد الحدود. في الواقع، اهتمت التداوليات بما نفعله بواسطة اللغة، ولكنها لم تدرس الكيفية التي تُخلق بها اللغة.

وبمعية أهداف ومناهج مختلفة، يبلور فن اللغة وعلم اللغة وجهات نظر متكاملة، وهذا ما تشهد به عملية الاقتراض المتبادل بين اللسانيين والمحللين ونقاد الأدب. وإذا ما نظرنا إلى أبعد من كل هذا، نلاحظ أن اللسانيين يجدون في الأدب موضوعات جديدة قابلة للملاحظة ونقدا صامتا لخطاطاتهم الكثيرة البساطة؛ إذ إليهم تعود مسؤولية رفع التحدي والتعلم من الأعمال الفنية.

وبموازاة ذلك، نلحظ أن طائفة من الكتاب، من ستيفان مالارميه (Stéphane Mallarmé) إلى إيطالو كالفينو (Italo Calvino) وكلود سيمون (Claude Simon) أبانوا عن تمكنهم من المعرفة النظرية التي عكستها الممارسة الإبداعية. ومترجمو الأدب، أي اللسانيون والمبدعون على حد سواء، يجسدون جيدا هذه التكاملية، بحيث يمكن أن يصبح علم الترجمة نقطة لقاء استراتيجي بين اللسانيات والأدب.

لذا يتعين على دراسة الأعمال الأدبية أن تتعقب النصوص للوصول إلى بلورتها: وهذه هي المهمة الكبرى المنوطة بالهيرمينوطيقا المادية أو الهيرمينوطيقا المدعمة بالفيلولوجيا. وترتكز هذه العملية على لحظتين:

والمدلول)، وإنما يجب تمديدها، بحسب راستيي، إلى مستويي المضمون والتعبير في النصوص ومختلف الإنجازات السيميائية (المترجم).

(10) عملا بمبدأ فصل الأنطولوجي عن البحث السيميائي والدلالي، دعا راستي في كتابه فنون النص وعلومه (2010، دار توبقال) إلى اتباع منهجية فهم النصوص والفنون التي تعد حقولا تطبيقية، في إطار البراكسيولوجيا (la praxéologie)، التي يعرفها على أنها دراسة الإنجازات السيميائية في علاقتها بمستويين آخرين للممارسة هما المستوى التمثيلي والمستوى المادي. وفي هذا السياق، لا يمكن فهم الفنون، أي المعارف التقنية أو الأمبريقية، إلا في إطار البراكسيولوجيا (المترجم).

1) من جهة، توضح الأعمال الأدبية النصوصَ، ويمكن التسليم بأن الأوبراتيكية ودراسة الأعمال الفنية تمكنان من الكشف عن العمليات اللغوية التي لم يتم إحصاؤها. ومن دون الادعاء بأن اللغة اليومية ليست إلا علمنة للغة الآلهة، فإن تكرارها الثابتيشير إلى الصيغ الطقوسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي على مستوى مختلف المؤسسات.

2) ومن جهة أخرى، تعكس النصوص بلورة الوحدات الدنيا عن طريق التكرار، والتثبيت، وإنهاك الاستعمالات المطردة، وتحول الحروف المنطوقة إلى حروف صامتة. ولا تعد الكلمة في نهاية المطاف سوى مقتطف من أسطورة. وتأكيدنا على هذا لا يعني أننا نعيد أطروحة فيكو(Vico) التي تفترض أن الشعر هو أصل اللّغة، فاللّغة، بالنسبة إلينا،ليس لها أصل لأنها مستوحاة من التطورات، سواء التطورات الداروينية الخاصّة بنوعنا، وهي التي كونت الطبقات التحتية التشريحية، أو التطورات التي تحدد تكويننا الجيني، وما يمكن أن نسميه»تجسيد النقل السيميائي».

وأخيرا، لا بدّ أن نذكر أننا لا نمرّ من البسيط إلى المعقد مع أننا لا نتبنى مبدأ التأليفية عند فريجه (Frege) ؛ ففي علوم الثقافة، مراعاة التعقيد هو الأمر الذي يحدد المقادير والسمات الواردة.

5. توجّهات وأجندة

إذا حصلت قطيعة بين الدراسات الأدبية والأبحاث العلمية المهتمة باللّغات والنصوص، فإن هذا سيضعها في وضع حرج يشبه وضع علم الموسيقى الذي يفتقر إلى المادة الصوتية أو إلى دراسة الآلات الموسيقية، بل ويشبه فلسفة الطبيعة التي تجهل كل شيء عن الفيزياء.

ومن جهتها، تحتاج اللسانيات إلى الطموح، والاهتمام الذي حظيت به في الماضي قد عرف فتورا موازاة مع تشتتها وتفرقها إلى مجموعات تمثل عدة نماذج جزئية. ومن مصلحتها مواجهة التحديات المتعددة التي يرفعها الأدب- على مستوى التحليل الخاص به، ومن دون الادعاء بالتموقع كبديل للحقول الأدبية؛ مثلا، من المهام المنوطة بالوصف التمييز بين مادام بوفاري وبوفارو بيكوشي،

وهي مهام عادية وأساسية في الدراسات الأدبية، لكنها لا تحظى بالتقدير في اللسانيات. وسأعطي أمثلة لبعض التحديات.

1.5.إعادة الاعتبار للفيلولوجيا

بما أنّ الكلمة والجملة الفاقدة للسياق أدوات مصطنعة، فإنّ على الفيلولوجيا أن ترفع التحدي، لأن النصوص الشفهية والمكتوبة تمثل الموضوع الأمبريقي للّسانيات، وتمثل أيضا موضوع معرفتها. فالفيلولوجيا تذكر بأنه لا يوجد شيء بدون معنى، ولكلّ تفصيل أهميته. وفي إحدى محترفات القراءة التي نظمتُها مع صديق لي، طرأ خلاف بيننا في وجهات النظر بخصوص أحجية من أحجيات لافونتين (La Fontaine) : واتضح بعد البحث والتنقيب أن فرقا «بسيطا» في الترقيم في طبعتينا كان هو السبب في خلخلة البنية السردية. غير أنّه لا يوجد نحو صوري يتكفل بالتعليق على الترقيم ولو بكلمة واحدة، ونعلم أنّ الترقيم يمثل خُمس السلسلات الخطية في كل نصّ. وبالاستناد إلى مناهج التسجيل، توسع مجال الفيلولوجيا ليشمل الجانب الشفهي، وهذا ما سمح بإحداث طفرة في لسانيات المتن المصحوبة بتكوين حقل جديد هو الفيلولوجيا الرقمية (راستيي،2001،ف2).

2.5.إعادة النظر في السيميوزيس

لا تعتبر اللغة قائمة من العلامات الحاملة مسبقا لعدة معاني، والمعنى الموضوع مسبقا يمثل فرضية عكستها قضية التعدد المعنوي العويص، والذي ساهمت القاموسية في منحه صورة خاطئة. لا يُشفر السيميوزيس في اللغة، وإذا اقترحت اللغة بل وفرضت شروطا دائما ضرورية، فإن هذه الشروط لا تكون كافية لتحقيق السيميوزيس، باعتباره تكوينا فريدا دائم التجدد بواسطة علامات داخل السياق–مع العلم أن السياق يمتد إلى النص وإلى المتن.

إن الخصوصيات «الصورية» في الشعر وعلى الخصوص القافية، والعروض، والأبيات هي وسائل للابتكار السيميائي. ويمتد هذا ليشمل كل الأدب «المكبل بالقيود» وكل الخصوصيات مرهونة بالقيود، لأن الإبداع الأدبي يتحقق بحسب القيود الأخلاقية والجمالية المفروضة على المبدع. إن الميزة الكبرى عند الكاتب

ليست هي الخيال، أي البديل الرومانسي للإلهام العتيق، ولكن ميزته مرتبطة بالمشروع الأخلاقي والجمالي، وبالقدرة على الاستفادة من أدنى الحوادث التي تتعرض لها المادة اللغوية، لاستنتاج أشكال دائمة التجديد ودائما غير متوقعة.

وتحتوي التجربة السيميائية المتعلقة بالأدب على تعليمات كبرى. وعلى شاكلة الرسامين الذي يحتفظون بميزة التقدم على النظريات الرائجة في علم البصريات، فإن الكتاب يتجاوزون في الغالب اللسانيين، الذين يعتبرون أن السمات التقنية المكوِنة للعمل الفني تكون أو يتعين عليها أن تصبح موادا قابلة للملاحظة والكشف؛ثم إن أخذها بعين الاعتبار سيسمح لا محالة بتعميق التفكير في مسألة السيميوزيس، والمساهمة في إعادة تأسيس اللسانيات. في الحقيقة، كانت السيميائيات في الماضي وخصوصا في المشروع السوسيري امتدادا للسانيات؛ ولكن ومع استمرار هذا التوسع، يجب في الوقت الحاضر تدبير إعادة تصور سيميائي للسانيات التي لا يمكنها الاكتفاء بالعلامة السوسيرية المطروحة في كتاب **دروس في اللّسانيات العامّة**، وبالتالي يتعيّن عليها الاعتراف بالتباين السيميائي الذي تعرفه اللّغات والنصوص (راستيي،2015). وبالنسبة إلى هذا التصور الجديد، نرى أن دراسة فنون اللّغة تحظى بأهمية جلية.

3.5.الأخذ بعين الاعتبار التفاعل القائم بين اللغات

يستطيع الأدب التوسع في مفهوم اللغة وجعله –نسبيا. وكان القوميون في الماضي يعملون ما في وسعهم من أجل دفن اللغات داخل الحدود، وجعلها أداة للتعبير عن «نظرة العالم» الخاصة بشعب معين، حتى لو اضطرت إلى معيرتها والوصول إلى حد اختراع أصل وهمي.

غير أن اللغات لا تعتبر قطعا حالات معزولة، وحينما ننظر إلى اللسانيات الخاصة بمواقع النشر، فإن الظواهر المرتبطة بالنشر تهم كل جوانب المستوى التحليلي، لأن كل عمل فني يجد نفسه مهووسا بالأعمال الأخرى، كما أنه دائم النظر في الأصول أو الترجمات– التي تعتبر هي الأخرى عملا فنيا مساهما في تجديد اللغة. ونرى اليوم أن صلاحية كونية الأنحاء الصورية قد انتهت بسبب الكوسموبولوتية العقلانية التي تتحكم في توطيد علوم الثقافة. ومثال الأدب يدفعنا إلى التأكيد على مبدإ المقارنة الذي منح للسانيات قاعدتَها التجريبية،

وسمح لها بالتحرر بصورة غير نهائية، مع الأسف، من الأحكام المسبقة النابعة من فلسفة اللغة.

4.5.التأويل بوصفه إشكالية

إذا ما تم وضع السيميوزيس، فإن التأويل سيكون اعترافا بالأشكال. وبما أن التكرار أمر مستحيل، فإن كل استعمال للكلمة عبارة عن حالة شاذة، لأن كل سياق، مهما كان متوقعا، يعد أمرا حديثا. ويحكم التأويل إذن على كل علامة بأنها طرية من حيث الاستعمال، من دون أن تكون لها القدرة على الثبات. وبناء عليه، يجد التأويل نفسه وسط سيرورة عمادها السيميوزيس الذي لا حدود له.

وفي سنة (1956)، افترض شومسكي أن التأويل نسخ لعملية التوليد، وعلى هذا الأساس قام بحذفه، متبوعا في ذلك بأجيال عديدة من اللسانيين؛ غير أن كل النصوص، والأعمال الأدبية في المقام الأول، تطرح مشاكل كبيرة تهم التأويل، ولا يمكن حل هذه المشاكل بواسطة التأليف المنطقي-النحوي. فلسانيات المتن، وظهور الويب المتعدد اللغات، كل هذا يقود إلى التوسع في المجال الذي يسميه شليرماخير(Schleirmacher) **الهيرمينوطيقا المادية**[11]، وهي هيرمينوطيقا غير حَرفية، ولكنها تأخذ بعين الاعتبار الحرف بهدف التدقيق وتحقيق النجاعة.

وحاليا، يجب تعويض ثنائية النحو وفلسفة اللغة بثنائية اللسانيات العامة والمقارنة وفلسفة الأشكال الرمزية. ويمكن للمشروع التكميلي للسيميولوجيا العامة عند سوسير ومشروع فلسفة الأشكال الرمزية عند كاسيرر أن يتحدا بعد قرن من تطور الأبحاث في البنيوية والمورفولوجيا في إطار سيميائيات الثقافات، باعتبارها نظرية وصفية تهدف إلى دراسة المؤسسات الرمزية (اللغة، والفن،

(11) . الهيرمينوطيقا هي نظرية تأويل النصوص، ونتجت تاريخيا عن مهمة تأويل النصوص القديمة، وكانت بذلك تضع معنى النصوص، من حيث ارتباطها بالسياق التاريخي الذي أنتجت فيه. أما الهيرمينوطيقا الفلسفية، المستقلة عن اللسانيات، فإنها تهدف إلى تحديد الشروط المتعالية لكل تأويل. ويسعى راستيي للتمركز خارج الهيرمينوطيقا الفلسفية المنبثقة من الهيرمينوطيقا الدينية التي ترى أن المعنى يوجد في النص، ويحاول تأسيس هيرمينوطيقا مادية مبنية على العقلانية التجريبية. وتجدر الإشارة إلى أن بتير زوندي قد اقترح مشروع الهيرمينوطيقا المادية في السنوات الماضية، وتشير هذه العبارة، المقتبسة أصلا من أبحاث شليرماخير، إلى شكل كامل وطموح من الهيرمينوطيقا النقدية المطبوعة بالتقليد الفيلولوجي (المترجم).

والقانون، والتقنيات، والعلم، الخ) . فقائمة هذه المؤسسات مفتوحة والربط بينها يختلف بحسب الثقافات.

يمَكن الأدب من اكتشاف اللغات وسبر أغوار سلطتها؛ إذ إن الاختلافات من حيث النبر، والمستوى اللغوي، والتعابير المحكمة الصياغة، والمعجم، تفتح كلها عالما من التأثيرات الدلالية غير المعروفة في الاستعمالات الأخرى، سواء كانت عادية أم لا؛ ثم إن السير العادي للغة ما يتوقف دون التخلي عن عملية تنشيط الفضول بل الرغبة في التعلم.

وبغض النظر عن الانفتاح على هذا التنوع الداخلي في اللغة، فإن دراسة الأدب تسمح بملاحظة التنوع الحاصل في اللغات، لأن الأعمال تتحاور فيما بينها دون انقطاع، في إطار التناص المتعدد اللغات في الأدب العالمي؛أما قراءة هذه الأعمال ، فإنها تجعل من القراء، على نحو خفي، مواطنين عالميين، وهذا أمر هام بالنسبة للجماهير المنقسمة بسبب التيارات الهوياتية.

وهنا نلحظ رهانا تحريريا، بل ورهانا ديمقراطيا. إن الحرية التي يتمتع بها الفنان تمكن العمل الفني من خلق الحدث والاستمرار في القطع مع بؤس الحياة اليومية، وقد يصبح العمل الفني مثالا يرمي إلى الانعتاق من الأحكام المسبقة التي تبث الضباب على العقول. ومثل العلوم الأخرى والفنون الأخرى، يتقاسم الأدب واللسانيات، كل من موقعه، البعد النقدي الرامي إلى مواجهة الصور النمطية والأحكام المسبقة؛ وفي حال ما إذا توفرت الشروط الجديدة، سنجدد إذن مشروع فلسفة الأنوار، الممتد من الفكر الموسوعي إلى علوم الثقافة الحالية: وسنذهب إلى أبعد من إحداث مصالحة بين ثقافتين أكاديميتين، الثقافة العلمية والثقافة الأدبية، اللتين كانتا في القديم منفصلتين بشكل مفرط، يتعين على الثقافة العالمية أن تتصالح مع نفسها، مع التغاضي عن الإيديولوجيات الهوياتية والانكماش على القومية.

ملاحظة : تستند هذه الأفكار إلى مجموعة من المؤلفات الخاصة بالتحليل الأدبي (انظر الكاتب، 2005، 2019 ،2018 ،a2016)، ومن المستحيل الإشارة إليها نظرا لضيق المساحة المخصّصة لهذا المقال.

المراجع

ـ المراجع الأعجميّة :

- Chomsky, N. (1966) , La linguistique cartésienne, Seuil, Paris.
- Chomsky, N. (1984), La connaissance du langage, Communications, (Vol 40, pp. 7-34).
- Glissant, É. (1975), Malemort, Gallimard, Paris.
- Havet, L. (1922), Célébration du cinquantenaire de l'Ecole pratique des hautes études, Champion, Paris.
- La Grasserie, R. (1893), De la classification objective et subjective des arts, des sciences et des lettres, Alcan, Paris.
- Rastier, F. (1987), Sémantique interprétative, PUF, Paris.
- Rastier, F. (2001), Formes sémiotiques, Presses universitaires, France.
- Rastier, F. (2005), Ulysse à Auschwitz Primo Levi, le survivant, Cerf, Paris.
- Rastier, F.(2015), Saussure au futur, Les Belles-Lettres/Encre marine, Paris.
- Rastier,F.(2016a),Créer.image,langage,virtuel,Paris-Madrid, Casimiro.
- Rastier, F. (2016b), Rastier, Sens et textualité, Limoges, Lambert Lucas (deuxième édition augmentée).
- Rastier, F. (2018), Mondes à l'envers, De Chamfort à Samuel Beckett, Garnier, Paris.
- Rastier, F.(2019), Témoignages inconcevables, Littératures et exterminations, PUF (sous presse), Paris .

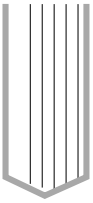

الضمنيّ في الخطاب ودور نظرية الذهن

محمد غاليم
جامعة محمد الخامس، الرباط

«إن المعاني وإن كانت أكثرُ مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعرابَ عنها والتصريحَ عن مفهوماتها، فقد يُقصَد في كثير من المواضع إغماضُها وإغلاقُ أبواب الكلام دونها». (القرطاجني، 2008،ص152).

«عندما يواجهنا مشكل تحديد طبيعة ما هو ضمني، فإنّ أوّل صعوبة نصادفها هي هل هناك شيء مما نقوله يعتبر أصلا صريحا بالكامل». (بيرطوتشيلي بابي Bertucceli Papi،2009،ص139).

ملخص

من خصائص التواصل اللغوي الطبيعي أن بناء الأقوال يُوجِب على المرسِل أن يأخذ بعين الاعتبار، ليس ما يسعى إلى إيصاله فحسب، وإنما أيضا معارفه ومعتقداته بخصوص ما يعرفه المستقبِل ضمنيا ويعتقده بالنظر إلى السياق المعني. كما يوجب على المستقبِل أن يقوم بعمل مماثل، ولكن في الاتجاه الآخر: أي ألا يكتفي باعتبار الصورة الصريحة للقول، بل أن يعتبر أيضا معارفه ومعتقداته بخصوص ما هو ضمني في هذا القول وفي دوافع المرسِل ومقاصدِه في علاقتها

بالسياق. لذلك تعتبر القدرة على التفكير في أذهان الآخرين ومعتقداتهم ودوافعهم الصريحة والضمنية من أسس التواصل اللغوي، الذي لا يكون ممكنا إلا بين أفراد قادرين على الاستنتاج والتفكير في أذهان بعضهم البعض: أي بين أفراد يملكون نظرية للذهن أو قدرة متطورة على قراءة الأذهان. ويستدل البحث على الدور الجوهري الذي تلعبه نظرية الذهن في تفسير ظواهر الضمني في الخطاب.

الكلمات المفاتيح: خطاب، تواصل، ضمني، صريح، قول، معرفة، نظرية الذهن. تداخل التصوّرات.

Abstract

One of the characteristics of linguistic communication is that constructing discourse requires the sender to take into account not only what he seeks to communicate, but also his knowledge and beliefs about what the receiver implicitly knows and believes given the relevant context. The recipient must also do a similar action but in the other direction: that is, not only consider the explicit form of the utterance, but also his knowledge and beliefs regarding what is implicit in the utterance and in the sender's motives and intentions in relation to the context. Therefore, the ability to think on the minds of others, their explicit and implicit beliefs, knowledge, and motivations, is one of the foundations of linguistic communication, which is only possible between individuals who are able to think on each other's minds, that is, between individuals who have a theory of mind. This article highlights the fundamental role that this theory plays in the explanation of the phenomena of the implicit in the discourse.

Keywords : Discourse, communication, implicit, explicit, saying, knowledge, theoryof mind. overlapping concept.

1. تقديم

الضمنيّ (Implicit) سمة لازمة للغة وظيفتها الأولى ذات طبيعة اقتصادية، إذ الاقتصاد في عمليات الذهن المعرفية (Cognitive) عموما خاصية لصيقة باستعمال أقلّ الموارد المعرفية لتحصيل أعلى قدر من المردودية، أو استخدام

الحد الأدنى من الوسائل لتحقيق الحد الأقصى من النتائج. كما يعتبر الضمني أيضا أداة تواصلية قوية وفعّالة. ومن ثمة فهو يشكل، من جهة، ظاهرة بالغة التعقيد، على النظرية الدلالية/الذريعية أن تصفها وتفسرها، وضمن ذلك تخصيص شروط ارتباط العبارات والخطابات بالمعاني الضمنية وكيفيات هذا الارتباط؛ كما يقتضي، من جهة ثانية، تصورا للغة يقوم على أن المعنى يمكن أن يتحقق بدرجات أو مستويات مختلفة. ومن هذه المستويات المستوى الضمني الذي يعتبر، هو نفسه، ظاهرة متدرجة عبر مُتَّصِل من المستويات يمكن أن تتراوح بين قول القليل (أو لا شيء) وقصْد الكثير، من جهة، وقول الكثير وقصْد القليل (أو لا شيء)، من جهة أخرى؛ مرورا «بشِبْهِ القول» حيث يكتفي المتكلم بالتلميح الصريح لما يعنيه لكنه لا يريد قوله (وانظر،م.ن ،صص139-160).

ومثلما يستخدم مصطلح الضمني في النظرية اللسانية، وضمنها لسانيات الخطاب، يستخدم في المجال الأوسع للعلوم المعرفية على وجه العموم، وخاصة في علم النفس المعرفي، ودراسات الذاكرة، والإدراك، والوعي. فيتم في مجال الهندسة المعرفية، تمييز معرفة إجرائية (Procedural) ليست على العموم في متناول الوعي فتعتبر ضمنية، من معرفة تصريحية (Declarative) صريحة (Explicit) واعية.

ويبدو من المفيد، قبل تناول بعض جوانب الضمني في الخطاب اللغوي، أن نحيط، ولو باختصار شديد، ببعض المحددات الأساسية للتمثيلات الضمنية والصريحة في المعرفة على العموم، في اتجاه إلقاء بعض الضوء على العلاقة الممكنة، المعقدة بالتأكيد، بين مستويات الضمني في مجال الخطاب اللغوي باعتباره مجالا معرفيا خاصا، ومستويات الضمني في المجال المعرفي العام. وذلك عن طريق الاستنتاج الممكن لما يبدو اشتراكا نسبيا في بعض الخصائص كالتدرج والفعّالية، وفي الوظائف كالاقتصاد في الجهد المعرفي.

2. عن الضمنيّ والصريح في المعرفة .

التمثيلات الذهنية بنيات معرفية تعكس المعلومات والتجارب المكتَسَبَة، وتشكل المادة التي تنطبق عليها العمليات التحليلية المعرفية. ومن أمثلة التمثيلات

الذهنية بنيات الذاكرة، والتصورات، والخُطَاطات، والانطباعات، والمواقف القضوية (أو الحالات الذهنية)،الخ وهي مواد تولِّدها أحيانا عمليات واعية، كما يحصل حين نفكر صراحة في ما ينبغي أن نقوله لشخص طلبنا لقاءه لشكره مقابل سلوك خيِّر بدر منه نحونا. وتولدها أحيانا أخرى عمليات غير واعية تنتج عن إدراك أو رد فعل الخ كما يحصل عندما يثير فينا لقاء شخص معين أحاسيس لا نعيها ولا نجد لها تفسيرا.

وتقتضي دراسة هذه التمثيلات وضعها في سياقها المعرفي العام؛ كما تقتضي الوقوف على ما يجعل تمثيلا معينا تمثيلا صريحا أو تمثيلا ضمنيا. وهي مسألة معقدة متعددة المستويات والأبعاد، تهم مجالات معرفية عديدة على رأسها اللسانيات والمعرفة الاجتماعية ودراسة الوعي والتصوير الذهني، الخ. (وانظر كارلستن2010،Carlston،ص38)، بل تهم مجمل مكونات المعرفة البشرية؛ أي كافة القدرات الإدراكية والتصورية المشكلة لبيئة الذهن/ الدماغ لدى الإنسان.

1.2. النشاط المعرفي دَمْجٌ بين الضمنيّ والصريح

ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي على الخصوص، بدأت السلوكية تدريجيا تفقد موقعها المهيمن في علم النفس مع إحياء الاهتمام بالبحث في الوعي. وانطلاقا من السعي إلى تجاوز التخمينات السائدة بصدد التفاعلات بين المنبهات البيئية والاستجابات السلوكية، حاول علماء النفس فهم البنيات الذهنية الداخلية الكامنة وراء عملية التنبيه والاستجابة وآلياتها. وسرعان ما أدرك الباحثون أن العديد من البنيات الذهنية والآليات التي تحكم السلوك البشري مستقلة عن الوعي، ومن ثمة لا تمكن دراستها عن طريق الاستبطان والتحكم الذاتي. وبدأ يتضح أن المعرفة الضمنية، مثلها في ذلك مثل المعرفة الصريحة، آلية معرفية مشتركة لدى البشر. بل هي عنصر منظِّم أساسي وأوَّلي يمكن أن تؤديَّ وظائفَه آلياتٌ معرفية صريحة.

وللمعرفة الضمنية، من حيث هي شكل أساسي من أشكال المعرفة، تجليات متنوعة، تشمل إدراكَ المنبهات اللاواعية، وآثارَ الإعداد (Priming) المتكرر، والتعلمَ اللاواعي، وتعميمَ قواعد الأنساق المركبة (كالأنساق النحوية مثلا) أو تجريدَها.

ويمكن الرجوع ببدايات الدراسة التجريبية للمعرفة اللاواعية إلى أبحاث إيبينغهاوس عن الذاكرة. ففي عام (1885) صنَّف إيبينغهاوس الذاكرة إلى ثلاث طبقات، اثنتان مرتبطتان بالوعي وواحدة باللاوعي. واعتبر إيبينغهاوس أنّ التجارب المنسية المخفية عن الوعي لا يمكن استدعاؤها بوعي كامل ولكن يمكنها أن تمارس تأثيراً مهماً في الذاكرة. وفي وقت لاحق، وصف تورندايك (Thorndike) وماكدوغال (McDougall) وآخرون أيضا الذاكرة اللاواعية وصنفوها. ولكن بقيت معظم البحوث في المعرفة البشرية على مدى عقود، مقتصرة على المعرفة الواعية.[1]

وفي سبعينيات القرن الماضي، افتتحت دراسةُ وارينغتون (Warrington) وآخرين للذاكرة الضمنية لدى المرضى المصابين بفقدان الذاكرة، ودراسةُ ريبر وآخرين حول التعلم الضمني للنحو الاصطناعي، الدراسةَ النسقية للعمليات المعرفية اللاواعية. وأصبح الاعتقاد أن أبرز النماذج المعرفية اللاواعية تشمل الذاكرة الضمنية، والتعلم الضمني، والمعالجة التلقائية (الآلية).

ويبدو أن ما يُستخلَص على العموم أن النشاط المعرفي لدى الإنسان يقوم على الدمج بين عمليات واعية وأخرى غير واعية. ويدل وجود معرفة ضمنية، وشمولُها وفعَّاليتُها، على إمكان تصنيف العمليات المعرفية إلى نسق معرفة ضمنية ونسق معرفة صريحة. وهما نسقان يتفاعلان ويتآزران، ويمكن أن يتحول أحدهما إلى الآخر في ظل شروط معينة (انظر جين2015،Jin،صصxx،xiii؛ وكيهلستروم2009،Kihlstrom،ص413).

2.2. عن صور التمثيلات الضمنية والصريحة .

كيف يمكن تمييز التمثيلات الذهنية الضمنية من الصريحة؟

هناك اختيار أول يعتبر أنهما منفصلان ومستقلان،[2] وأن بعض أنواع التمثيلات، كالعاطفة والذاكرة الإجرائية، تميل إلى أن تكون ضمنية أكثر من أنواع

(1) انظر تفاصيل عن تصور سيادة الوعي على حساب اللاوعي لمدة طويلة، في ريبر Reber، 1993؛ وجاكندوف Jackendoff،2007؛ وغوردن Gordon،2009 (عن اللاوعي في اللغة خاصة) وكيهلستروم Kihlstrom ،2009 (عن اللاوعي في المعرفة عموما)، من بين آخرين.
(2) انظر إيليس 2008، Ellis،صص1-13، الذي يبني الانفصال على أسس عصبية.

تمثيلية أخرى، كالاستنتاجات اللغوية والذاكرة الحدثية. وهناك اختيار ثان يعتبر أن التمثيلات الضمنية والتمثيلات الصريحة تتداخلان إلى حد بعيد في الصورة والوظيفة والخصائص، والأَوْلى اعتبارُهما «حالتين» مختلفتين لنفس التصورات (انظر، مثلا، تورك-براون Turk-Browne وآخرين،2006،صص917-927).

ويدمج (كارلستن،2010) الاختيارين معا؛ ولكن بشرط اعتبار أن الأشكال التمثيلية القابلة للفصل تظل بعيدة كل البعد عن أن تكون مستقلة لأنها تتفاعل وتتداخل أثناء اشتغال الذاكرة العادية، عوض أن تعمل بكيفية متمايزة معرفيا (نفسه،2010،ص39). وانظر (دينس وبيرنرDienes and Perner 1999،صص-735 755).

وإذا نظرنا إلى الضمني والصريح باعتبارهما حالتين مختلفتين للتمثيلات عوض اعتبارهما تمثيلين مختلفين تماما، فما الذي يميز الحالة الضمنية لتمثيل معين من حالته الصريحة؟

بغض النظر عن الأجوبة التي تقدمها مختلف نماذج التمثيل، يمكننا، مبدئيا، معالجة المسألة من خلال استدلال بارغ (Bargh،1994).

يستدل بارغ على أن العمليات التلقائية (Automatic) تتصف ببعض أو كلّ الصفات الأربع التالية:

- نقص (أو غياب) الوعي
- نقص (أو غياب) القصد
- نقص (أو غياب) التحكم
- الفعَّالية العالية (أو عدم اعتماد الموارد المعرفية).

ولا يختلف كثيرا عن هذا تعريف(كيلستروم،2009) للعمليات المعرفية أو الذهنية التلقائية باعتبارها تلك التي تُنَفَّذ خارج الوعي الفينومينولوجي أو التحكم الإرادي، ولها أربع سمات جوهرية هي أنها:

- تُستَحضَر بالضرورة عند وجود منبه معين؛
- وتُنفَّذ عند استحضارها بكيفية غير قابلة للتعديل؛
- وتنفَّذ بسلاسة ودون جهد، أي أنها لا تستهلك سوى القليل من الموارد المعرفية أو لا تستهلكها على الإطلاق؛

- وأنها فعَّالة من حيث إنها لا تخلق تداخلا مع الأنشطة المعرفية الأخرى.

تبعا لهذا، يمكن اعتبار التمثيلات الذهنية الضمنية تمثيلات لا يعيها المدرِك، ولا يسترجعها عن قصد، ولا يتحكم نسبيا في آثارها، و/ أو تُحَلَّلُ باستخدام القليل من الموارد المعرفية (انظر كيلستروم 2009،ص411، وكارلستن 2010،ص40 وانظر دو هُوور Houwer De وآخرين،2009).

ومن الأمثلة البارزة للتمثيلات اللاواعية الضمنية والتمثيلات الواعية الصريحة ما تبرزه الفرضية القالبية بخصوص الأنساق العمودية أو المحيطية، من جهة، والأنساق الأفقية أو المركزية، من جهة ثانية.

فالأنساق المحيطية، وتمثلها عمليات كعمليات النسق البصري أو النسق اللغوي، تقدم إلى الفكر مادتَه وتحول الإحساسات الناتجة عن تفاعل الذات مع محيطها إلى تمثيلات قابلة لأن يعالجها الفكر. إنها تحول «إحساسات» خام إلى «إدراكات» ذات بعد قصدي، أو تَعْرِض العالمَ على الفكر. وتملك هذه الأنساق مجموعة الخصائص التي ذكرناها للعمليات المعرفية الضمنية اللاواعية، والتي لا تملكها العمليات المعرفية المركزية، وتجعل منها أنساقا أشبه بردود الأفعال المنعكسة في تلقائيتها وسرعتها وإلزامها. ومثال ذلك أنه لا خيار لكم في إدراك ما أقوله الآن سوى إدراكه باعتباره جملا لغوية عربية.

أما الأنساق المركزية، فتتعلق بالتمثيلات الواعية الصريحة التي تولدها عمليات تقارن بين التمثيلات وتقوم بحساب استلزاماتها وبتثبيت المعتقدات العلمية. ويتم ذلك عن طريق النظر، بكيفية متزامنة، في التمثيلات التي تقدمها مختلف أنساق الدخل، وفي المعلومات المتوافرة في الذاكرة، للوصول إلى أفضل فرضية ممكنة حول الصورة التي يجب أن يكون عليها العالم، بناء على هذه الأنواع المختلفة من المعطيات. ويتضح هذا مثلا في مجال استعمال اللغة الفعلي الذي يتطلب استخدام معلومات متنوعة مرئية أو مسموعة أو ذاكرية أو فكرية عامة.[3]

(3) انظر بخصوص تفاصيل الفرضية القالبية في صيغتها الأصلية، فودور Fodor،1983. وانظر في صيغ أخرى للقالبية، جاكندوف،1990 و2002، وغاليم 1997 و1999 و2007.

إننا لا نعي شيئا من العمليات التحليلية المسؤولة عن معرفتنا اللغوية، وما نعيه هو نتائج هذه العمليات في المستوى المركزي (أو البنية التصورية). وما نعيش تجربته الواعية (أو تجربة «الوعي الفينومينولوجي»)، في مجال اللغة المنطوقة، هو البنية الصوتية، التي يمكننا تحليلها بكيفية واعية إلى أجزائها المكوِّنة، أو سماعُ تحليلها المقطعي مباشرة. وبهذا المعنى، تعتبر البنية الصوتية وسيطا بين الوعي واللاوعي (انظر جاكندوف1997،Jakendoff،صص186-189) و(غاليم 2001و2007،صص82-85). يقول غوردن (Gordon) : «تتطلب العمليات اللغوية التي تؤثر في تجربتنا الواعية وسيطًا يمكن من خلاله تجربة ظواهر الوعي أو خصائصه. وتشمل هذه الوسائط الكيفيات المألوفة للكلام والسمع والقراءة والكتابة» (غوردن،2009،ص447، وانظر في نفس المرجع بخصوص القالبية، صص451و452).

يوافق هذا التصور للتمثيلات الصريحة والضمنية تمييزَ علم النفس المعرفي الذاكرةَ الصريحة من الذاكرة الضمنية (وانظر شاكتر 1994، Schacter صص233-268). وتستلزم الذاكرة الصريحة الاستدعاء الواعي أو القصدي للمواد من الذاكرة؛ بينما تحيل الذاكرة الضمنية على آثار ذاكرية في غياب الاستدعاء الواعي أو القصدي. ومثال ذلك أن المعرفة السابقة بكلمة نحو: سُؤْدَدٌ يمكن أن تسهل استكمال جزء ناقص (أو أجزاء ناقصة) منها (في مثل: سُؤْ-دٌ)، حتى في حالة عدم التذكر الصريح للمعرفة السابقة (انظر تولفينن Tulving، وآخرين،1982،ج8،صص 336-342).

وتوافقُ فرضية «تداخل التصورات» (Overlapping concept) (أو التمثيلات) ما يبرزه المنظرون المعرفيون من أن تمييز الصريح من الضمني يدل على الطريقة التي يتم بها الوصول إلى الذاكرة أو استعمالها، وليس على نمطين مختلفين نوعيا للذاكرة (انظر سميث1996،Smith،صص893-912). ومع ذلك، فإن أنماطا مختلفة للذاكرة قد تكون قابلة لأن تُحوَّل بشكل مختلف إلى تمثيلات صريحة.

ويشير (بارغ،1989) إلى مسألة مهمة مفادها أن كثيرا من العمليات، وربما معظمها، تتصف في نفس الوقت بخصائص العمليات التلقائية والمتحَكَّم فيها (وانظر أيضا مور ودو هوور (Moor and De Hower،2006). وفي نفس

الاتجاه، يَفترض (كارلستن،2010) أن التمثيلات الذهنية لا يمكن دائما أن نصنفها بشكل واضح صارم إلى ضمنية أو صريحة، حتى في سياق معيَّن أو في نقطة زمنية معينة. ويُفتَرض أن الوعي حالة تتصف بالتدرج، وليس بحدود منفصلة واضحة وصارمة (أي الوعي أو اللاوعي)، مع وجود وضع وسيط يوصف أحيانا «بالوعي الضبابي» (أو «الغامض»)؛ كما أن القصدية والتحكم يمكن أن يكونا أيضا متدرجين لا مُطْلَقَين. ويمكن أيضا أن تكون بعضُ المكونات الفرعية للتمثيلات صريحةً دون مكونات فرعية أخرى. والنتيجة أن حالة تمثيل ذهني معين يمكن أن تمتد على طول مُتَّصِل صريح- ضمني، عوض أن تقع بشكل صارم في هذه المقُولة أو تلك (انظر م ن،2010، ص40).

3 ـ عن الضمنيّ والصريح في الخطاب اللغويّ

يسهل مما قدمناه تمييز معنى الضمني في الخطاب اللغوي، أو في القول على وجه التحديد، من معنى الضمني في المعرفة عموما، رغم العلاقة بينهما في مستويات معينة. فالحديث عن الخطاب أو القول، في هذا السياق، يتعلق بممارسة لغوية تفاعلية قصدية تقع في مستوى النسق المعرفي الأفقي (أو المركزي)، بمعنى فودور (Fodor،1983) (وانظر غاليم،1999و2007)، وهو مستوى التمثيلات الذهنية الصريحة الواعية التي حددنا بعض أهم خصائصها في الفقرة 1. وهي تمثيلات تولِّدها مجمل العمليات التحليلية المعرفية الضمنية اللاواعية، ومنها العمليات التحليلية الصواتية والتركيبية والدلالية-الذريعية الخاصة بالبنيات اللغوية والمنتمية إلى المعرفة اللاواعية.

لذلك، فالضمني في الخطاب اللغوي الذي هو سلوك قصدي واع، مستوى غير ظاهر في القول الصريح (أي في ما يقال)، وإنما يلزم عن هذا الأخير بوجه من الوجوه. أو هو لا يظهر في قول المتكلم من حيث هو قول، ولكنه معنى مقصود «يُبْقِيه» المتكلم لاستنتاج السامع وتأويله. إنه «قول صامت» داخل القول أو مع القول.

وبهذا المعنى يعتبر كارستن(Carston، 2002) أن القضية التي ينقلها المتكلم في عملية التواصل والتي ليست صريحة تعتبر ضمنية، ومن ثمة «استلزامية»

(Implicature). وتعتبر القضية التي ينقلها القول في التواصل «صَرِيحِيَّةَ» (Explicature) القولِ المذكور إذا وفقط إذا كانت تطويرا (أ) لصورةٍ منطقيةٍ للقول مُرَمَّزَةٍ لغويا، أو (ب) لجزء فرعي جُمْلي من صورة منطقية (انظر كارستن، 2002، ص-116 124).

إن هناك اتفاقا شبه عام بين الباحثين في التواصل اللغوي على أن معنى المتكلم من نوعين متمايزين، نوع صريح ونوع ضمني (وانظر شافيز2010،Chaves). لكن ليس هناك اتفاق على الكيفية التي يتم بها هذا التمييز، وعلى ماهية المعايير التي ينبغي اعتمادها في ذلك. ومما تجدر ملاحظته في هذا السياق، أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن استكشاف المحتويات التي تُنْقَل بكيفية صريحة تجعلها مباشرة وملموسة، يُعتبَر أقل إشكالا وأكثر بساطة من استكشاف المحتويات الضمنية، إلا أن تفحص طبيعة النقاش الدلالي-الذريعي الجاري بين الباحثين في هذا المجال يثبت حصول عكس هذا. ذلك أن هناك الكثير من الجدل والنزاع حول ما يُنْقل بشكل صريح، وأين يمكن رسم الخط الفاصل بين الصريح والضمني، بينما هناك خلاف أقل حدة بكثير في شأن الاستلزاميات (أو التضمينيات). وهذا لا يعني أبدا بطبيعة الحال أن كل ما يتعلق بالمستوى الضمني للتواصل قد شمله الوصف والتفسير (يودلوفيتش2015،Jodlowiec،صص42و43).

1.3. عن تصور غرايس

معلوم أن جذور الجدال في النظرية اللسانية الحديثة حول الصريح والضمني تعود إلى غرايس (1967 ،Griceو1989) الذي ميز ما يقال (what is said) مما يُستلزَم (أو يُضَمَّن) (what is Implicated).وذلك باعتبار هذا التمييز وسيلة لبلورة خُطَاطته الخاصة بالاستلزاميات (التضمينيات). وقد كان الهدف الرئيس لدى غرايس تطوير تفسير مبدئي للكيفية التي تظهر بها الاستلزاميات (التضمينيات)؛ لذلك كان اهتمامه بالمستوى الصريح للتواصل هامشيا إلى حد كبير، ومن ثمة غير مرض على الأرجح.

لم يكن مفهومه لما يقال مفهوما سياقيا إلا في الحدود الدنيا التي لا تتجاوز رفع الالتباس وإسناد الإحالة. وقد كان هذا النوع من تأويل المحتوى المنقول صراحة الذي لا يُتوصّل إليه استنتاجيا، يمَكِّن غرايس من رسم خط فاصل واضح

المعالم بين مستويي المعنى المنقول في التواصل اللغوي. وبذلك، فكل المعاني التي يُتَوصّل إليها بفضل اشتغال مسلّمات الحوار المتعلقة بالإفادة والصدق والورود والكيفية، تُعَدّ تلقائيا مما يُنقَل بكيفية ضمنية. وهذا افتراض يؤدي إلى بعض الإشكالات في نظرية غرايس نفسها. ومن ذلك أن إسناد الإحالة مثلا، قد يعتمد مسلمات الحوار: هب أن شخصا قال أمام الناس في أحد شوارع واشنطن:

(1) يسرق ريشارد نيكسون الحلوى من الأطفال

فتمت متابعته بالافتراء على رئيس الولايات المتحدة. واستدل محامي الدفاع على أن موكله لم يُحِل أبدا على الرئيس، بل على بقّال محلي يسمى، من باب المصادفة، بنفس اسم الرئيس، ويُعرَف في الحي بأنه يسرق الحلوى من الأطفال. يبدو من الواضح أن هذا النوع من الدفاع قد لا يقنع المحكمة التي يمكن أن تحتج بأن المتكلم المتهم كان يعرف، أو يجب أن يكون عارفا، بأن الناس سيعتبرون حتما أن الاسم يحيل على الرئيس؛ ولذلك كان عليه أن يستخدم عبارة واصفة (مثل: «البقال الذي يقيم في الحي») حتى يكون قد صرَّح بما يقُول إنه قد قصده؛ أو حتى يكون قوله (معنى القول) موافقا لقصده (معنى المتكلم). وإذا قامت المحكمة بإدانته بتهمة الافتراء والقذف، فذلك لأن ما قاله المتهم (خلافا لما يكون قد قصده) هو أن الرئيس يسرق الحلوى من الأطفال. وهذا المنطق في التفكير يقوم على افتراض أن المتكلم كان محترما لمبدأ التعاون، ولم يخرق، على وجه الخصوص، قاعدة الكم بأن قال أقل مما هو مطلوب. هكذا يمكن أن يقوم تعيين إحالة الفاعل في القول المعني (أي ريشارد نيكسون) على قواعد كقاعدة الكم (انظر كاتز1972،Katez، ص449؛ وانظر يودلوفيتش،2015،صص43و44).

2.3. نظرية الورود والتعميم الاستنتاجي

إن غرايس يلح على أن ما يقال يقع بالضرورة ضمن ما يعنيه المتكلم بالفعل (انظر غرايس 1968و1989)؛ وتحديد ما يقال على هذا الأساس تحديدٌ مشْكِل في عدد لا حصر له من الحالات حيث يبتعد ما يُنْقَل صراحة ابتعادا كبيرا عمّا يقال.

لهذا تم التخلي في نظرية الورود (Relevance theory) عن مفهوم «ما يقال» عند غرايس لإشكاله النظري والنفسي، وتعويضه بمفهوم الصَّرِيحِيَّة الذي صاغه

(سبربر وولسن 1986، Sperber and Wilsonو1995) للتعبير عن تصور أوسع لما ينقل صراحة في التواصل. فهو مفهوم يعكس افتراضا جوهريا لديهما مفاده، على العموم، أن العمليات الاستنتاجية الذريعية تتدخل في مظاهر مختلفة من تأويل الأقوال، وتعمل، بوجه خاص، على التوصل إلى معنى المتكلم المنقول ضمنا أو صراحة على حد سواء. لذلك فمفهوم «ما يقال» عند غرايس غير وارد في ما يسمى في هذا الإطار النظري عمليةَ الفهم، ولا يعكس مستوى معرفيا عمليا في تأويل السامع.

تقوم نظرية الورود على فكرة جوهرية مفادها أن الإشارة اللغوية المحلَّلة تكون ناقصة التخصيص من عدة جوانب: فباعتبارها مُخْرَجا للقالب (أو المحلل) اللغوي، تكون بمثابة صورة منطقية بسيطة؛ أي هيكلا دلاليا أو معنى قضويا- فرعيا «مُرَمَّزا لغويا مستقلا عن السياق» (انظر كارستن،2008، ص322)، يحتاج بالضرورة إلى استكماله وتعديله وإغنائه استنتاجيا، للحصول على المعنى المقصود لدى المتكلم والمنقول بكيفية صريحة. إن عملية فك الترميز، كما ينجزها النسق الحاسوبي، تكتفي بالتوصل إلى تمثيل دلالي خالص للقول المراد تحليله؛ وهو تمثيل يشكل، باعتباره مجرد مخطط دلالي، أساسا لمجموعة لا نهائية من المعاني الممكنة المخصَّصة سياقيا. هكذا تعتبر نظرية الورود أن هذه الأنواع من مُخرَجات القالب اللغوي الخوارزمي التلقائي والمانع من حيث المعلومات، تشكل المجال الخاص بالدلالة الذي يتعلق بالمعاني الثابتة عبر السياقات، بينما تنتمي دراسة محتوى الأقوال المبني استنتاجيا والتابع للسياق والقابل للتقييم الصِّدْقي إلى مجال البحث الذريعي.

نستخلص، إذن، أن تمييز الصريح من الضمني لا يطابق، خلافا لتصور غرايس، تمييز غير الاستنتاجي من الاستنتاجي. بل إن أنواعَ الْمُدْخَلات التي تنطبق عليها عملية ذريعية معينة، من جهة، وحيِّزَ هذه العملية، من جهة أخرى، هو ما يساعد على تحديدِ كوْنِ إجراء استنتاجي معين يساهم في المستوى الصريح أو في المستوى الضمني. فالعمليات التي تنطبق على المكونات الفرعية للتمثيلات الدلالية في القالب اللغوي، والتي تنحصر وظيفتها في حيز محلي فقط، تُعتبَر إجراءات لبناء الصَّريحيَّات. أما عمليات الفهم التي تبني الاستلزاميات فمُدخَلُها

مجموعُ الافتراضات، ومن ثمة يكون حيزها شاملا، فتؤثر، بالضرورة، في الافتراضات كلها وليس في أجزائها فحسب.

إن الافتراض الأساس في نظرية الورود بخصوص تحليل الأقوال هو أن الصورة المنطقية، كما يولدها القالب أو المحلل اللغوي، تصير مُدْخَلا للمحلل الذريعي، ليتم استكمالها وإغناؤها استنتاجيا وصولا إلى المحتوى الكامل المنقول في القول الذي يتم تأويله. وهو محتوى يتضمن المعنى المنقول صراحة وضمنا على حد سواء. ويقوم تمييز الصريح من الضمني، كما أسلفنا، على طبيعة العمليات المتدخلة في بناء المعنى: فعمليات فك الترميز إلى جانب عمليات الاستنتاج تبني المعنى الصريح، بينما عمليات الاستنتاج وحدها تبني المعنى الضمني (يودلوفيتش،2015، صص45و-46 ص139).

4. الضمنيّ ودور نظرية الذهن

1.4. تأويلُ القولِ قراءةٌ للذهن

بغض النظر عن تمييز نظرية الورود، الذي لا نتبناه، بين «مستوى دلالي» مستقل «ثابت عبر السياقات» هو «الصورة المنطقية» و«مستوى ذريعي» مستقل كذلك «تابع للسياق»،[4] فإن ما نحتفظ به من هذه النظرية هو تأكيدها العمليات الاستنتاجية التي يقوم عليها إنتاج الأقوال وإدراكها على حد سواء. وهي عمليات جوهرية في التواصل اللغوي لارتباطها بمحاولة التنبؤ بمقاصد الآخرين واستخدامِها. «فالمقاربة الاستنتاجية للذريعيات تعالج فهم قول معين باعتباره حالة خاصة لفهم سلوك قصدي»(انظر،ولسن،2005،صص1129-1146،وولسن،2009،صص183-226)،وانظر (يودلوفيتش ،2015،صص152و153).

إن تعيين المعنى المقصود لدى المتكلم يقوم على تعرف قصد إفادي (إخباري) خاصّ يكمن خلف فعل إظهاري معين؛ وتلك حالة خاصة لمشكل

(4) انظر انتقاد هذا التمييز وتوضيح الإشكالات التي تنتج عنه في جاكندوف،2002، وغاليم 2013 و2014.

أعمّ يتعلق بتفسير سلوك الفرد من خلال إسناد حالات ذهنية إليه. فيكون السلوك اللغوي (أو تأويل الأقوال)، نوعا من قراءة الأذهان.

إن فهم الأشخاص اليوميّ باعتبارهم كائنات تفكر وتعرف وتقصد وتريد وتنسى وتتذكر، إلى غير ذلك، هو ما يصطلح عليه في العلم المعرفي بنظرية الذهن التي تعتبر من الأسس الجوهرية للمعرفة لدى الإنسان. فلا أحد منا يستطيع النفاذ إلى داخل ذهن الآخر ليحيط بما فيه. لذلك فالذهن (ذهن الآخر) الذي نشعر به، ونتفاعل معه، باللغة وبغيرها، فنسنده إلى الآخرين أو نفترضه فيهم، هو بالضرورة ذهن نَصْنعُه. ومن ثمة تسمية هذه القدرة على قراءة الأذهان بالنظرية (انظر فيلمان Wellman،2014، صص1-3. وانظر غاليم 2010 و2012 و2016 و2018أ وب).

إن قدرتنا على الكناية والمجاز والاستلزام والاقتضاء، إلى آخر عمليات إنتاج المعنى الضمني، مستمَدَّة، إلى جانب القدرة اللغوية، من قدرة نظرية الذهن التي تمكننا، في نفس الوقت، من حساب تمثيلاتنا الذهنية الذاتية وبناء استنتاجاتها، ومن قراءة أذهان الآخرين وإسناد حالات ذهنية إليها. لذلك لا تحتاج اللغة في معظم الأحيان إلى أن تكون مباشرة صريحة دقيقة مفصلة؛ لأن الأقوال التي نسمعها إنما هي مداخل أو دلائل أو علامات لاستنتاج ما في أذهان أصحابها، وهو ما نسميه فهما أو تأويلا. ومن ثمة، كما تقول (بيرطوتشيلي بابي،2009،ص139) : «عندما يواجهنا مشكل تحديد طبيعة ما هو ضمني، فإن أول صعوبة نصادفها هي هل هناك شيء مما نقوله يعتبر أصلا صريحا بالكامل».

2.4. عن إنتاج الضمنيّ وأثرِه

من أبرز وسائل نقل المحتويات الضمنية الاستلزاميات، بينما يعبَّر عن مسؤولية المتكلم بشكل رئيس عن طريق وسائل من أهمها الاقتضاء (Presupposition). ويبدو أن الاقتضاء الذي يخفي مسؤولية المتكلم يحقق به الضمني تأثيرا تواصليا أكبر مقارنة بالاستلزاميات التي تخفي أفكار المحتويات.

لقد أوضح البلاغيون قديما والباحثون المحدثون منذ فريجه على وجه الخصوص (انظر فريجه1982، Frege،صص25-50)، أن نقل المحتويات

الخطابية ضمنيا يمكن أن يسهِّل تأثيرها الإقناعي في المخاطَب ويزيد من فعّاليتها التواصلية. وهذا واضح في الاقتضاءات وفي الاستلزاميات، إذ فيهما معا يظل جزء من الرسالة ضمنيا.

وما لا يعبَّر عنه، في حالة الاستلزاميات، هو محتوى الرسالة نفسُه. وذلك نحو:

(2) أ. هل عاد خالد من الدار البيضاء؟

ب. هناك سيارة رونو زرقاء أمام محل بيع السمك

لا تعبِّر (2ب) صراحة عن المحتوى: «عاد خالد»؛ ويمكن للمخاطَب أن يستفيد ذلك من معرفة مشتركة بينه وبين المتكلم، تتضمن مثلا امتلاكَ خالد سيارة رونو زرقاء وامتلاكه محل بيع السمك، الخ.

أما في حالة الاقتضاءات، فما يظل ضمنيا ليس محتوى الرسالة بل هو مظهر آخر منها يُنْقَل إلى معرفة السامع، ويَخُصّ التزامَ المتكلم بصدقها ومسؤوليته عن ذلك.[5] وذلك نحو:

(3) حلت هند بالمدينة. وستلقى عقاب جريمتها

يفترض هذا القول، من خلال العبارة: «جريمتها»، أن هندا قد ارتكبت جريمة. والمتكلم يعرض هذا المحتوى كما لو (كان مقتنعا) أن المخاطَب يعيه مسبقا، ومن ثمة فهو (أي المتكلم) لا يحتاج إلى إثباته. وإلا لكان القول كالتالي:

(4) ارتكبت هند جريمة

إن فعل إخبار المخاطَب هذا غائب في (3)؛ أو بعبارة أدق، يقفز عليه المتكلم ويعتبره غير ضروري، فيبني مباشرة عالَما يعرف فيه المخاطَب مسبقا محتوى القول (4).

بينما «تتضمن» الاستلزاميات – ولكنها تخفي – المحتوى المراد اعتباره صادقا، فإن الاقتضاءات تتضمن – ولكنها تخفي – فعلَ نقْلِ المحتوى نفسه

(5) لتصور المسؤولية، كما يُفهَم هنا، علاقة بالتصور المستخدم أحيانا في دراسات الإثباتيات،انظر غاليم،2018ج-2019.

باعتباره صادقا. ويبدو أن هذا الصنيع أكثر فعّالية عند إرادة إقناع الآخر بمحتوى معين، لأن الأمر يبدو كأن المتكلم لا التزام له بنقل هذا المحتوى. فبدلا من عالم يريد فيه المتكلم من السامع تصديق شيء معين، تبني الاقتضاءات عالما يعتقد فيه المتكلم أن السامع عارف أصلا بهذا المحتوى وموافق عليه. ومن ثمة لا حاجة إلى تأكيد ذلك مرة أخرى، بل يُكتفَى فقط باستعادته من جديد بغية فهم الباقي. فيبدو كأن المتكلم ليس لديه أي قصد يتعلق بهذا المحتوى. إنها عملية لاستدراج السامع إلى اعتقاد ما يريده المتكلم؛ وذلك بكيفية سلسة لا تثير الانتباه والوعي ومن ثمة الشك والمقاومة أو إمكان الرفض.

فمن الأشياء التي يمكنها أن تثير ردود أفعال نقدية عند الناس، وعيَهم بمحاولة (الآخرين) إحداث تغيير في أوضاعهم المعرفية، أي في حالاتهم الذهنية (أو تمثيلاتهم من أفكار ومعتقدات الخ.)؛ أو تحفُّزَهُم لكشف الخداع، باعتباره آلية من آليات التفاعل الاجتماعي (انظر باريتBarret، وكوسميديسCosmides وتوبي2010،Tooby،ص522–524). وتلك وظيفة أساسية للقول الذي يُبْنى على أن المخاطَب غيرُ واع، وعلى محاولة تغيير وضعه (حالته الذهنية) إلى وضع الواعي ليصير معتقِدا. ويمكن لهذا أن يثير رد فعل نقدي من قبيل: «تريدني أن أعتقد س، ولكن لأنك بالضبط تريد ذلك، ربما يكون لدي مانع؛ لذلك يحسن بي أن أقيِّم الأمر بعناية، ومن الممكن أن أرفض س». ويصح هذا على الخصوص عندما يكون لدى المخاطَب سبب لعدم الوثوق بالمتكلم، أو عندما يَفترِض أن للمتكلم مصلحة يجنيها من وراء ما يقوله.

ويعبر هذا السلوك، في مستوى آخر، عن تدخل الأنساق الصريحة الواعية المتمثلة في الأنساق المركزية (كالتفكير القضوي) التي تتفحص الموارد المعرفية المتاحة لاتخاذ القرارات وتثبيث معتقدات قد تكون مضادة لما يورده الآخرون. وهو مثال للتفاعل القائم بين الوعي (الصريح) واللاوعي (الضمني) في المعرفة البشرية (انظر، مثلا، كيهلستروم،2009،غوردن،2009،كارلستن،2010).

إن ميزة الاقتضاء، وهو يزيد من طول المسافة الفاصلة بين الرسالة وصاحبها، أنه يخفي مسؤولية المتكلم عن الاعتقاد الذي تحمله الرسالة، أي عن قصده تغيير الوضع المعرفي للمخاطَب. فهناك إيحاء بأن وضعية معينة أخرى أنتجت

معرفة سابقة (وهي وضعية يتم ربطها ضمنيا بتجربة المخاطَب الخاصة) هي المسؤولة عن المحتوى المعني وليس المتكلم. ونتيجةُ ذلك أنّ رد الفعل النقدي من المخاطَب يفقد الكثير من دواعي وجوده، وقد يَضعُف، أو ينتفي: إذ لا حاجة إلى التحقق مجددا من صدق شيء معروف أصلا. وتعزو سبيزا (Sbisà) موقف المخاطَب هذا إلى أن «رفض قول معين (لأنه غير مناسب أو غير قابل لتقييم صدقه أو بطلانه) يرقى إلى مستوى تقويض سلطة المتكلم لإنتاج القول المذكور، وإقصائه من العلاقة التواصلية. وما دام الشركاء في التخاطب غالبا ما يرجحون المحافظة على مثل هذه العلاقة، فإنهم يقبلون الأقوال باعتبارها مناسبة، كما يقبلون اقتضاءاتها» إن وُجِدت (عن لومباردي فايوري وماسيا Lombardi Vallauri and Masia، 2014، ص162).

إن وراء مثل هذا السلوك (التعاوني) اللازم لنجاح التفاعل البشري، ومنه التفاعل اللغوي، الأنساق الضمنية اللاواعية التلقائية المرتبطة بنظرية الذهن. ومنها خاصة آلية الانتباه المشترك، التي تظهر حوالي الشهر التاسع (أو السنة الأولى) من عمر الطفل، فتنقله من علاقة ثنائية بينه وبين عنصر آخر (قد يكون شيئا (كاللعبة) أو بشرا (كالأم) إلى علاقة ثلاثية تجمع بينه وبين الشيء والأم في نفس الوقت. وتشكل هذه الآلية بداية اشتراك الطفل مع الآخرين في مظاهر التفاعل الاجتماعي، وبداية فهمه لكون بؤرة انتباه الآخرين يمكنها أن تكون مختلفة عن بؤرة انتباهه؛ بل لكون الحالات الذهنية يمكنها أن تقود السلوك. وهي بداية اكتشاف الآخرين باعتبارهم كائنات قصدية مثله.

ويكون الطفل في هذا السن قد بنى آليتين جوهريتين أخريين (بين الولادة والشهر التاسع) هما: مستشعر الحيوية المتعدد الحواس (أو «مستشعر القصدية» أو «المنفذية الإرادية»)، المتعلق بتمييز النشاط الحركي الذاتي الذي تتصف به الكائنات الحية من أنماط النشاط الفيزيائي الأخرى، وبإسناد أهداف ومقاصد بسيطة إلى منفذي هذا النشاط الحركي، ومستشعر اتجاه نظر العين، المتعلق بالمجال البصري، وباستشعار اتجاه نظر الآخرين وتَتَبُّعِه وتركيزِ الانتباه عليه، لتحديد موضوع انتباههم ومقاصدهم الممكنة.

وتعتبر آلية الانتباه المشترك من أسس العمل المشترك والمعارف المشتركة. وذلك مع اكتمال آلية تمثيل التمثيل التي تظهر في حوالي السنة الرابعة، وتمكن الطفل من تكوين تمثيلات تتضمن قضايا وتتضمن في نفس الوقت موقف الآخرين تجاه هذه القضايا. فهي آلية يمكنها أن تمثل أي نمط من المواقف الذهنية، كالاعتقاد والقصد والزعم والترجي، الخ. ومثل هذا التمثيل المعمَّم شرط مسبق لقصدية من الدرجة الثانية: أي أن نعرف أن شيئا ما خاطئ، وفي نفس الوقت أن شخصا آخر يعتقد أنه صادق. ونجاح ما يعرف بالتواصل الخادع (وما أوضحناه بخصوص الاقتضاء في (3) مثال له) يستلزم بكيفية مطردة هذا النوع من التمثيل للاعتقاد الخاطئ عند الآخرين، لأن ذلك هو الهدف من الخداع (انظر فيتش،2010، Fitch وانظر غاليم،2016 و2018أ وب والمراجع هناك).

تعتبر هذه الآليات إذن، من أسس قدرة الإنسان على العمل المشترك القائم على تمثيلات ضمنية وتلقائية لأعمال الآخرين ومقاصدهم. لذلك نجد الأطفال منذ الشهر الثامن عشر يساعدون تلقائيا البالغين الغرباء على تحقيق أهدافهم. وهي مساعدة تستلزم عملا تكميليا وليس مجرد تقليد، وتشير إلى فهم ضمني للأهداف المذكورة ودوافعها.

كما تؤسس هذه الآليات نزوعنا التلقائي إلى بناء المعارف المشتركة، إذ لتحقيق الأعمال المشتركة (ومنها التفاعل اللغوي) نحتاج إلى معرفة ما يعرفه الآخرون، وخاصة إلى معرفة ما لا يعرفه الآخرون. كما نحتاج إلى معرفة المعارف المشتركة، أي تلك المعارف التي يعرف الجميع أن الجميع يعرفها. وهذا يذكرنا بما سبق (لغرايس،1967) أن أوضحه، وهو ألا نقول للناس ما يعرفونه أصلا.

كما يبدو أن لدينا نزوعا تلقائيا إلى أن نقول للآخرين ما لا يعرفونه. فالأطفال منذ سن السنة الواحدة يشيرون متطلعين إلى إخبار الآخرين بأحداث لا يعرفونها. ويَدْعَم هذا النزوعَ إلى إطلاع الآخرين عما لا يعرفونه، ميلٌ تلقائي إلى تمثيل ما يعرفه الآخرون عندما يكون مخالفا لما نعرفه. وربما كان هذا الميل مع ما يرتبط به من نزوع إلى الاشتراك في المعارف، هو ما يفسر الصعوبة التي يواجهها البالغون أنفسهم، في إخفاء معارفهم (انظر فريث وفريث2008، Frith and Frith، صص505و506).

إن اللغة في أصل اكتسابها مقرونة بهذه القدرة المسماة نظرية الذهن التي لا تستقيم اللغة بدونها. فالسبب الذي يجعل اكتساب اللغة يبدأ في حوالى سن التسعة أشهر (أو السنة) هو أن هذه السن توافق، كما أشرنا، بداية نضج مكون جوهري من مكونات نظرية الذهن هو آلية الانتباه المشترك، وما يرتبط بها من قدرة على الاشتراك في العمل (العمل المشترك) وفي المعارف (المعارف المشتركة)؛ وكلها أسس للاستعمال اللغوي.

ومن التأثيرات الأخرى للاقتضاء، التي أشرنا إليها باعتبارها سمة للمعنى الضمني على العموم، اقتصاد الجهد التحليلي (المعرفي) أثناء التواصل اللغوي. وذلك بعرض المعلومات المعروفة أصلا لدى المخاطَب على أنها معلومات مقتضاة؛ فيتجنب المخاطَب القيام بجهد معرفي انتباهي زائد (انظر لومباردي فايوري وماسيا2014، Lombardi and Masia،صص161و184). ولا يتم ذلك بطبيعة الحال دون قدرتنا على تخمين المعلومات المعروفة لدى المخاطَب، فيمكن اقتضاؤها وتمييزها من المعلومات الجديدة التي نسعى إلى نقلها. وهي قدرة تعتبر من أبرز قدرات نظرية الذهن.

وبذلك تفسر الآليات الاستنتاجية لنظرية الذهن، كما ذكرنا آنفا، جزءا رئيسا من عدم حاجة اللغة في معظم الأحيان إلى أن تكون مباشرة صريحة دقيقة مفصلة.

ذلك أن القدرة على قراءة الأذهان هي التي «تُعَوِّض»، في التفاعل اللغوي، عن فيض المعاني عن المباني. وهي الظاهرة التي ارتبطت عند المحدثين بقصور البنيات اللغوية عن استيفاء دلالة الأقوال أو (Semantic underdeterminacy)، والتي لاحظها القدماء أيضا، كما في قول الجاحظ: «على أن المعانيَ تفضُل عن الأسماء والحاجاتُ تجُوزُ مقادير السِّمات، وتفُوت ذَرْع العلامات» (الجاحظ، 1943،ج5،ص201).

إن التصريح التام والوضوح الكامل، كما تبين (يودلوفيتش،2015، صص162 و163)، غير ممكنين بل غير مرغوب فيهما أيضا؛ فالعمليات الاستنتاجية الفعّالة التي يقوم عليها الفهم المؤسس على نظرية الذهن، تبدو أكثر اقتصادا ونجاعة، كما تبدو موافقة تماما للأهداف المتوخاة من التواصل. أما اللغة القائمة على علاقة عنصر بعنصر في الربط بين الصورة والمعنى، فلن تكون فقط غير صالحة تماما للاستعمال، بل تكون أيضا مرهقة معرفيا إلى حد لا يطاق.

المراجع

ـ المراجع العربيّة :

- الجاحظ (عمرو بن بحر)، الحيوان،ج5،تح عبد السلام محمد هارون،البابي الحلبي وأولاده،ط1، 1943.
- القرطاجني (حازم)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء،تح محمد لحبيب بلخوجة،الدار العربية للكتاب،ط3، تونس، 2008.
- غاليم (محمد)، في التصور القالبي،مجلة أبحاث لسانية،منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب،المجلد 2،العدد 2،الرباط،1997.
- غاليم (محمد)، المعنى والتوافق،مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي،منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط،1999، ط3،عالم الكتب الحديث،إربد،الأردن، 2010.
- غاليم (محمد)، عن علاقة اللغة بالفكر،عدد مزدوج،62و63،مجلة المناهل منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2001.
- غاليم (محمد)، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة،مبادئ وتحاليل جديدة،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء2007,.
- غاليم (محمد)، بعض خصائص اسم التفضيل الدلالية،ضمن كتاب: اللسانيات العربية المقارنة، إعداد محمد الرحالي ومحمد ضامر،منشورات جامعة ابن طفيل، كلية الآداب،القنيطرة، المغرب،0201 (و هو بحث قدم إلى الندوة الدولية الأولى حول اللسانيات العربية المقارنة، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية)،بالقنيطرة، يومي6 و7 ماي، 2008.
- غاليم (محمد)، الخطاب السردي ونظرية الذهن، بحث قدم في الندوة الدولية حول لسانيات النص وتحليل الخطاب،الدورة الثالثة، في 19-24 نونبر، غير منشور،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر،أكادير، المغرب، 2012.

- غاليم (محمد)، عن العبارة اللغوية والسياق، بحث قدم في الندوة الدولية حول السياق والتأويل، من تنظيم قسم اللغة العربية، بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية، بجامعة المنار،13-15،غير منشور, تونس،نوفمبر 2013.
- غاليم (محمد)، لسانيات الخطاب وهندسة الوِجاهات، بحث قدم في الندوة الدولية حول لسانيات النص وتحليل الخطاب،الدورة الرابعة،في 19-24 مارس،غير منشور،تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة ابن زهر،أكادير، 2014.
- غاليم (محمد)،النظرية الذريعية والكفاية المعرفية، أو نحو تفكيك معرفي للسياق، مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، العدد32،الرباط، 2016.
- غاليم (محمد)، عن الكفاية التفسيرية في النظرية الدلالية،ضمن كتاب الدلالة بين النظامي والعرفاني، إشراف عبد السلام عيساوي،منشورات الدار التونسية للكتاب،سلسلةكلام لسان، كلية الآداب والفنون والإنسانيات،جامعة منوبة، تونس، 2018أ.
- غاليم (محمد)، بعض مقتضيات الكفاية المعرفية في لسانيات الخطاب وتأويله، ضمن والعلوم كتاب في الحاجة إلى التأويل، تنسيق محمد الحيرش وعبد الرحيم جيران، منشورات مختبر التأويليات والدراسات النصية واللسانية، كلية الآداب الإنسانية، تطوان، المغرب، 2018ب.
- غاليم (محمد)، عن الإثباتيات، بحث قدم في اليوم الدراسي البحث اللساني العربي، قضايا وصفية ونظرية»،08 ماي 2018،مختبر اللسانيات والتهيئة اللغوية والاصطلاح،معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، قيد النشر،جامعة محمد الخامس، الرباط، 2018ج.
- غاليم (محمد)، الإِثْبَاتِيَّاتُ، مقولةً نحويةً مستقلة، ضمن كتاب أعمال مهداة إلى الأستاذ حمادي صمود، جمع وتنسيق: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي وهشام القلفاط، المعهد العالي للغات بتونس، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2019.

ـ المراجع الأعجميّة :

- Bargh, J. A. (1989), «Conditional automaticity, Varieties of automatic influence in social perception and cognition», In Uleman, J. S. and Bargh, J. A. (eds.), Unintended thought، Guilford Press, New York.
- Bargh, J. A. (1994), «The four horsemen of automaticity, Awareness, intention efficiency and control in social cognition», In: Wyer, R. S. Jr. and Srull, T. K. (eds.), Handbook of social cognition, Vol. 1, 2nd ed., Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Barrett, H. C., Cosmides, L. and Tooby, J. (2010) : «Coevolution of cooperation, causal cognition and mindreading», Communicative and Integrative Biology .
- Bertuccelli Papi, M. (2009) : «Implicitness». In: Verschueren, J. and Ostman, J-O. (eds.), Key Notions for Pragmatics, John Benjamins Publishing Company.
- Carlston, D. (2010), «Models of Implicit and Explicit Mental Representation», In: Gawronski, B. and Payne, B. K. (eds.), Handbook of implicit cognition، measurement, theory, and applications, The Guilford Press.
- Carston, R. (2002), Thoughts and utterances, The pragmatics of explicit communication, Oxford, Blackwell.
- Carston, R. (2008), Linguistic Communication and the Semantics/ Pragmatics Distinction, Synthese(3) 165
- Chaves, José, (2010), «Explicature, What Is Said, and Gricean Factorization Criteria», In: Romero, E. and Soria, B. (eds.), Explicit Communication: Robyn Carston's Pragmatics, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- De Houwer, J. Teige- Mocigemba, S. Spruyt, A. and Moors, A. (2009), «Implicit measures : A normative analysis and review», Psychological Bulletin .
- Dienes, Z. and Perner, J. (1999), «A theory of implicit and explicit knowledge», Behavioural and Brain Sciences .
- Ellis, N. (2008), «Implicit and Explicit Knowledge about Language», In: Cenoz, J. and Hornberger, N. H. (eds), Encyclopedia of Language and Education, 2nd Edition, Volume

6: Knowledge about Language, Springer Science+Business Media LLC.
- Fitch, T, (2010), The Evolution of Language, Cambridge: Cambridge University Press.
- Fodor, J.A, (1983), The Modularity of Mind. An Essay on Faculty Psychology, MIT Press, Cambridge.
- Frege, Gottlob (1892) : Uber Sinn und Bedeutung. Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik 100، English translation in P. Geach and M. Black, (eds.), Translations from the philosophical Writings of Gottlob Frege, Oxford: Blackwell, 1952.
- Frith, Chris D. and Frith, Uta, (2008) : «Implicit and Explicit Processes in Social Cognition», Neuron60, pp. 503510-.
- Gordon, P. (2009), «Language and Consciousness», In: Banks, W. P. (ed.), Encyclopedia of Consciousness, V. 1, Elsevier Inc.
- Grice, H. P. (1967), «Utterer's meaning and intentions», In: Grice, P. 1989, Studies in the Way of Words, Harvard University Press.
- Grice, H. Paul, (196889/), «Utterer's Meaning, Sentence Meaning and Word-Meaning.» Foundations of Language, Reprinted in: Grice, H. Paul, 1989, Studies in the Way of Words, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Jackendoff, R. (1990), Semantic Structures, MIT Press.
- Jackendoff, R. (1997), The Architecture of the Language Faculty, MIT Press .
- Jackendoff, R. (2002), Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution, MIT Press.
- Jackendoff, R. (2007), Language, Consciousness, Culture, Essays on Mental Structure, MIT Press.
- Jin, Z. (ed.), (2015), Exploring implicit cognition, learning, memory, and social cognitive processes, IGI Global.
- Jodłowiec, Maria, (2015), The Challenges of Explicit and Implicit Communication, A Relevance-Theoretic Approach, Peter Lang Edition.
- Katz, J. (1972), Semantic Theory, Harper and Row, Publishers.
- Kihlstrom, J. F. (2009), «Unconscious Cognition», In: Banks, W. P. (ed.), Encyclopedia of Consciousness, V. 2, Elsevier Inc.

- Lombardi Vallauri, E. and Masia, V. (2014), «Implicitness impact: Measuring texts», Journal of Pragmatics, Volume 61.
- Moors, A., and De Houwer, J. (2006), «Automaticity: A conceptual and theoretical analysis», Psychological Bulletin.
- Reber, A. S. (1993), Implicit Learning and Tacit Knowledge: An Essay on the Cognitive Unconscious, University Press, Oxford.
- Schacter, D. L. (1994), «Priming and multiple memory systems: Perceptual mechanisms of implicit memory». In: Schacter, D. L. and Tulving, E. (eds.), *Memory systems*, Cambridge, MA: MIT Press.
- Smith, E. R. (1996), «What do connectionism and social psychology offer each other?», Journal of Personality and Social Psychology, 70.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1986) Relevance, Communication and Cognition, Cambridge, Mass: Harvard University Press.
- Sperber, D. and Wilson, D. (1995), Relevance, Communication and Cognition, Second edition, Blackwell Publishers Ltd.
- Tulving, E. Schacter, D. L. and Stark, H. (1982), «Priming effects in word- fragment completion are independent of recognition memory», Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition.
- Turk-Browne, N. B. Yi, D. and Chun, M. M. (2006) : «Linking implicit and explicit memory: Common encoding factors and shared representations», Neuron.
- Wellman, H. M., (2014) : Making Minds, Oxford University Press.
- Wilson, Deirdre, (2005) : «New Directions for Research on Pragmatics and Modularity», Lingua .
- Wilson, Deirdre, (2009) «Irony and metarepresentation», UCL Working Papers in Linguistics.

لِمَ تعسر ترجمة المصطلحات؟

أ.د. عبدالسلام عيساوي.
جامعة منوبة

«مَثَلُ المصطلح مثَلُ الصّخرة الشامخة تحجب رؤية الأشياء بحريّة غير أنّ مكانها الرّاسخ يُخوِّلُ لها المحافظة على القضايا الإنسانيّة».

كورت أوبيتز

ملخص

نثير في هذا المقال إشكاليّات علاقة المصطلح بعلم المصطلح بشقّيه النظريّ والتطبيقيّ وبترجمته، هل نتعامل مع الدالّ الاصطلاحيّ من إحالته على متصوّر ذهنيّ داخل نظام معرفيّ دقيق ؟ أم نتعامل معه على أساس سياقه اللّغويّ الوارد فيه وتحديدا اعتمادا على تفعيل «السّمات» الدلاليّة وكأنّه مكوّن كيميائيّ يكتشف ذاته بذاته من تفاعله مع غيره.؟

تدور الإشكاليّات في مجملها على محور التطابق الدلاليّ بين المصطلح والكلمة العامّة داخل اللّغة الواحدة وبين المصطلحات أثناء الترجمة من لغة إلى أخرى.

هذه الإشكاليّات أثيرت وستظلّ مثارة ما لم نفكّر في وضع قواميس قائمة على ما نسمّيه « التعادل التصوّري» لاسيّما في ترجمة المصطلحات العلميّة في العلوم اللسانيّة، لأنّ التصوّرات حالة تفكّر طارئة وعابرة لا تسكن اللّغات. وما تعثّر الترجمات اليوم إلاّ نتيجة حتميّة لغياب تمثّل دقيق لنشأة المصطلح بما يحمله من خصائص ولغياب أيضا القواميس المهتمّة بمسألة أنماط التفكير المولّدة للتصوّرات.

الكلمات المفاتيح : التصوّر،الخصائص التصوّرية،المفهوم،الترجمة،السمة الدلاليّة،التعادل التصوّري، الطيف.

Abstract

This paper discusses the relationship between the concept, both on its theoretical and applied planes, and its translation. The issue is whether the concept should be treated in the context of its use or with respect to its conceptual representation. Overall, the problem revolves around the semantic equivalence between the concept and its general mundane meaning within a single language system and other concepts while translating from one language to another. These problems were and will remain controversial unless semantic equivalent dictionaries in translating scientific concepts in the language sciences are established. Conceptualizations are transient and ephemeral states of mind, which do not reside in language. The challenges faced today by translators are an inevitable result of the lack of precise investigations of the birth of the concept along with its properties as well as the absence of dictionaries concerned with the thought processes generating these concept.

Keywords : Conceptualizing, conceptual properties, terminology, translation, semantic trait, semantic equivalence, specter.

0 . التمهيـد

تقوم اللغة على ضرب من الصراع بين مواكبة المفاهيم ومسايرة العلوم والمحافظة على بناها المحدّدة لهويّتها وخصوصيّاتها. وفي الترجمة بأنواعها تبحث اللّغة عن استيعاب المدلول الجديد دون اِستيعاب الدالّ الاصطلاحيّ. ولذلك وفي

كثير من الأحيان تنكفئ على نفسها لتستنبط من جهازها المعجميّ ما يفي بملاءمة المدلول، فتفجّر مدلولات أخرى غير موجودة في النصّ المصدر. فتتحوّل الترجمة إلى عمليّة ذهنيّة معقّدة يتداخل فيها الشرح والتأويل ويتحايث فيها خاصّة عمل اللسانيّ بأسلوب المترجم فيغيب المدلول الأصليّ للّغة المصدر.

لا شكّ أنّ للمصطلح دورا بارزا في الكشف عن المتصوّرات المتحكّمة في ولادته، وبما أنّ التصوّرات مختلفة باختلاف الثقافات متعدّدة بتعدّد الألسن فإنّ المسارات المعرفيّة المؤدّية إلى المتصوّر تكون أيضا مختلفة بين اللغات وأحيانا داخل اللّغة الواحدة، عدا أنّ المصطلح الواحد لا يمكن أن يكشف جميع التصوّرات الحافّة بالمسمّى لأنّه – كما سنبيّن لاحقا– وكما يعرّفه الفلاسفة حالة تفكّر لا تسكن اللّغة.

اعتمادا على زاوية النظر هذه، سنطرح في هذا المقال، ومن خلال نماذج تحليليّة إشكالية علاقة المتصوّر بالمصطلح باعتبارهما مصدري معرفة : فما هي علاقة المصطلح بدوال اللّغة العامّة ؟

هل ثمّة اندراج متبادل بينهما ؟ أم اللّغة العامّة تستوعب المصطلح ؟ ثمّ ما علاقة المصطلح بشقّيه النظريّ والتطبيقيّ باللّسانيات ،لاسيّما أنّ جدلا حادّا ظهر منذ نشأة مدرسة « فيينا » في علم المصطلح النظريّ ودعوتها إلى فصل علم المصطلح النظريّ عن اللّسانيّات وتحديدا عن علم الدلالة لاعتقاد رسّخ لدى أصحابها مفاده أنّ للمصطلح معنى واحدا مجرّدا،ومختلفا عن دلالة أو دلالات الكلمة.

ومن تبعات هذا الجدل ما دأبت عليه اليوم القواميس العلميّة المختصّة، وما يعرض لها من تعثّر في الترجمات وصياغة المصطلحات، فأصحابها يفصلون باستمرار بين المصطلح والمتصوّر المولّد له، ويتعاملون مع الدالّ الاصطلاحيّ من محيطه اللغويّ فيجمعون – – إن عن وعي أو غير وعي – بين لغة العلم ولغة الحديث عن لغة العلم. وحديثهم على هذا النّحو لا يكون خاليا من المعنى، وهو ما ولّد، حيرة اصطلاحيّة آثارها ما زالت حاضرة وقد تتواصل ما لم نفكّر في وضع قواميس تقوم على «التعادل التّصوّري» بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف.

1.حدّ المصطلح .

إنّ كلمة مصطلح تعريب للفظة (Terme)[1] من اللاتينيّة (Terminus) أي الحدّ الذي يفيد نهاية مسارات من التفكير وسلسة من التحوّلات وعدم قبول أيّ تطوّر جديد.

قد تكون خواصّ المصطلح ووظائفه منافية لوظائف اللغة الطبيعة لأنّه ينزع نحو الثبات والجمود، وهي تنزع نحو التطوّر.

من هذا التعريف الأوّل تنشأ مفارقة بين حدّ الرّمز ووظائفه من جهة وموضوعه أو مادّته المعرفيّة من جهة أخرى. ممّا جعل»كورت أوبيتز» (Opitz،1983،ص60) يلخّص كلّ هذا في سياق تشبيه طريف يرى فيه أنّ المصطلح كالصخرة الشاهقة التي تقف حجر عثرة في وجه نموّ النباتات وعائقا في وجه من يريد رؤية الأشياء بحريّة، غير أنّ مكانها الرّاسخ كعلامة يخوّل لها وظيفة المحافظة على القضايا الإنسانيّة (م.ن،ص271). للمصطلح إذن دلالات ثابتة وأخرى متوسّع فيها قد تستر الثابت منها وكأنّ جزءا ثانيا يساير الطبيعة في تطوّرها وجزءا أوّل يرفضه.

وإذا نظرنا إلى المحدود من جهة دلالته اللغويّة نقول إنّ صفة الثبات تجعل المصطلح مكتسبا لصفة المصطلحيّة ومختصّا بعلم من العلوم. أمّا صفة التطوّر فإنّها تجعله غير مختصّ فاقدا لصفة «المصطلحيّة» (Determinologisation) كما تقول مازيار(Mazière،1981،ص2).

وتظهر هذه المفارقة أيضا في الصراع العلميّ الدائر بين علماء المصطلح النظريّ واللّسانيّين، ظهر علم المصطلح النظريّ في النصف الأوّل من القرن العشرين حاول أصحابه بناء على رؤية معرفيّة دقيقة فصله عن جميع العلوم وخاصّة عن علم اللّسانيّات، وبنوا محاولتهم على فكرة بسيطة في ظاهرها وعميقة فيما ما تطرحه من قضايا، وهي ضرورة التمييز بين دلالتي الكلمة والمصطلح لأنّ

(1) Terme are as incongruous as are the rocks Lined up along fields in an open Landscape, impediments to plant growth and stumbling blocks as well to all wh o would like to move about freely, yet fixed in their places and guarded as property markers they help to keep human affairs in order..

دلالة الكلمة تنتمي إلى المحيط اللّغوي الواردة فيه و«دلالة» المصطلح مرتبطة بالمحيط التداولي التواصليّ وبالحقل المعرفيّ الذّي تنتسب إليه.

ينتمي علماء المصطلح النظريّ إلى ما يسمّى مدرسة «فيينا» وكان من أبرز روّادها «وستر» ومجموعة من الطلبة نذكر منهم خاصّة ساجي(Sager،1990).

ومن أهمّ أطروحاتهم النظريّة قولهم إنّ المصطلح لا يبنى على أساس دراسة ظواهر واقعيّة وإنّما هو وصف لمثل عليا مجرّدة نحو أحاديّة المعنى فيه ، وصحّة التعريفات والتمثيل الأمثل للمفاهيم.

يعرّف «وستر» المصطلح بقوله : «إنّ المصطلح تدخّل واع لتطوير اللّغة يدخل ضمن مسار ما ينبغي أن يكون لاما هو كائن يصف المظاهر ويعلّل وجودها»(عن خاطر،2009،ص24). وتعلّلكابري (Cabré،1988) ظهور هذا العلم الحديث بقولها : (نورد النصّ مترجما من الإسبانيّة إلى الفرنسيّة).

« La terminologie moderne vue comme une discipline systématique et une pratique organisée est née à Vienne dans les années trente suite aux travaux d'Emanuel Wüster à s'intéresser à la terminologie sont essentiellement pratiques, il veut surmonter les difficultés qui trouvent leur origine, selon lui, dans l'imprécision la diversification et la polysémie de la langue naturelle(2) ».

المصطلح إذن تشكيل لغويّ إراديّ مخالف للطبيعة لأنّه بحث عن التسميات غير الموجودة انطلاقا من التصوّرات الموجودة، وبذلك يكون المتصوّر متقدّما على التسمية ويكون المصطلح ذا مدخل واحد في المعاجم المختصّة خلافا لتعريف الكلمات متعدّدة المداخل في المعاجم العامّة. وسنلاحظ لاحقا كيف أنّ التعويل الضمنيّ على السّمات الدلاليّة في ترجمة المصطلحات يحوّلها في كثير من الأحيان إلى مجرّد كلمات عامّة في اللّغة .

لكنّ علماء اللّسانيّات بمختلف انتماءاتهم المدرسيّة والنظريّة يرفضون انفصال علم المصطلح النظريّ عن اللّسانيّات معتبرين أنّ دلالة المصطلح من

(2) Terminologie Nouvelles Revue Semestrielle de la Francophonie N° 21, Juin, 2000.

دلالة الكلمة وأنّ التعويل القصري على أحاديّة معني المصطلح لا يؤدّي إلى فهم اللّغة ووصفها.

وكحلّ توفيقيّ بين طرفي «الصراع» ظهر تيّار أراده أصحابه مدخلا لدراسة علم المصطلح التطبيقيّ وابتعدوا عن كلّ ما يمكن أن يشكّل مثلا عليا للدلالة الواحدة. ومن أهمّ أتباع هذا التيّار نذكر راستيي (Rastier،1987) وبوتيي(Pottier،1974). فطرحا أسئلة عن طبيعة دلالة المصطلح وعمّا تمثّله السّمة الدلاليّة والسّمة التصوّريّة والتصوّر والمدلول وعلاقة المصطلح بالعالم إلخ وأثارا خاصّة مسألة الاختلاف بين مدلول الكلمة ومتصوّر المصطلح: لم نميّز بينهما ؟ وما مدى مساهمة هذا التمييز في تطوير علم المصطلح وفي إنجاح الترجمات؟

2.أسس علم المصطلحات.

نوجز ما وضعه علماء المصطلحات النظريّ من أسس لعلمهم في النقاط التالية :

- ليس المصطلح من لغة طبيعيّة يحتاجه كلّ فرد، والغرض من تعلّمه مزاولة مهنة ما فهو على حدّ تعبير «فوستر» – كما ذكرنا- «تدخّل واع لتطوير اللّغة» له وظيفة مزدوجة يصف الظاهرة ويعلّل ضمنيّا وجودها.
- المصطلح تسمية شكليّة ومحتوى تصوّريّ ذهنيّ قد يتطابق مع الكلمات العامّة تطابقا ظاهريّا فقط ،وفي هذا إقرار أنّ التصوّر غير اللّغة الرامزة وإن كان المصطلح منها.

المصطلح = تصوّر + تسمية

- لا بدّ أن تكون الدلالة أوّل مظهر يفرّق بين المصطلح والكلمة العامّة لانعدام وجود سمات تكون صالحة لوصف هذا وذاك، إضافة إلى كون تأويل مدلول كلّ واحد منهما يعود إلى ضوابط محدّدة سلفا. فما يميّز بينهما سيرورة الدّلالة ومسارات إدراكها.

ـيحيل المصطلح على عدد محدود من المعاني في السّياق التداوليّ (ولا أتحدّث هنا عن دلالة المصطلح) في حين أنّ الكلمة قد تفيد عددا كبيرا من المعاني باختلاف شبكة العلاقات التي يمكن أن تنسجها مع غيرها من الكلمات.

ـ يستعمل المصطلح وفي ذهن مستعمله أنّ المخاطَب يعرف ما يحيل عليه من تصوّرات، فمعانيه الثانويّة محدودة أو معدومة. يقول كريبكو(Kripke،1995) عنه :

(C'est un désignateur rigide) «هو معيّن صارم». ونعتقد أنّ التعارض بين دلالتي المصطلح والكلمة صدى لاختلاف تاريخيّ بين مذهبين في التفكير اللغويّ :

ـ مذهب أوّل يرى أنّه يمكن ابتداع اللّغة والتأثير في البُنى المعرفيّةِ الخاصّة بمجتمع لغويّ. ومن أعلامه نذكر «أفلاطون»، «ديكارت»، و«برغسون»و«لابينيتز»و«روسل» و«فريج». فاللّغة عندهم أداة رمزيّة تنظّم المعارف وتخرجها للوجود، ومن ثمّة يمكن ضبطها بدقّة والاقتصاد فيها. وأصحاب هذا المذهب يشبهون في تفكيرهم وبشيء من التعميم أصحاب تيّار علم المصطلح النظريّ.

ـ مذهب ثان يرى أنّ اللّغة طبيعيّة أقصى جهد الإنسان فيها مراقبتها ووصفها ومن ممثّلي هذا الاتّجاه «أوستين» و«فيتغنشتاين»و«كارناب» وكلّ من اهتمّ بفلسفة اللّغة في مظهرها الاستعماليّ ويعتبر أصحاب هذا المذهب أنّ تعدّد المعاني والترادف والجناس والتوريّة،كلّها ظواهر دلاليّة ضروريّة لنموّ الفكر، وأنّ غموض اللّغة مفيد لتطويرها والمحافظة على طاقة الإنشاء فيها.

من حالتي الابتكار والاعتباط نستفيد أنّ الاختلافات بين المذهبين قائمة وكبيرة، تمكّن الإنسان من التفكير بجدّية في علاقة اللّغة بالفكر وفي علاقة موضوع التفكير بأفعال التفكير لأنّ باللّغة نحاول جعل التمثيلات الذهنيّة البيّنة والمبهمة مشتركةً بيننا، ونحاول خاصّة جعل المعارف العامّة منظّمة سهلة التداول لتيسير التواصل. وبفضل المنطق والرياضيات (لاسيّما في النصف الأوّل من

القرن العشرين) حاول اللّسانيّون –واعتمادا على أعمال كانط المهتمّة بمسارات التفكير أكثر من اهتمامها بمواضيعه– تقريب الفكر اللغويّ من العلوم الصوريّة مستغلّين في ذلك ما يسمّى اليوم بالذكاء الاصطناعيّ من أجل تنميط التصوّرات ونمذجتها.

3. ما التصوّر ؟

ثمّة مجموعة من الخاصّيات يمكن أن نعرّف بها التصوّر دون أن تكون جامعة مانعة. نختصرها في مجموعة من النقاط هي :

- كلّ تصوّر له مجموعة من المكوّنات ولا يوجد تصوّر له مكوّن واحد فحتّى التصوّر الأوّل الذي منه تبدأ الفلسفة له عدّة مكوّنات. وانتماء المكوّنات إلى تصوّر ما يفسّر على أنّه مجرّد انتماء وبالتالي لا يلازمه.

لا يوجد تصوّر له كلّ المكوّنات. والكلّيات التي تقدّم نفسها على أنّها تصوّرات مرجعيّة نعود إليها في القياس، تخرج عن مقولة الكلّية متى أرادت البحث عن تفسير لقوانينها وتقويم المبادئ الأصول التي قامت عليها. أي إنّ لكلّ تصوّر حدودا غير قارّة وظيفتها تعريف المتصوّر ولهذا منذ «أفلاطون» إلى «هنري برجسون» (وهو أب الإبستيمولوجيا (1859–1941)) نجد أنّ مسألة التصوّر عبارة عن علاقات تقاطع وتفكيك وتحليل وإعادة بناء للمعرفة، الأمر الذي جعل التصوّر ينفلت باستمرار من سلطة العقل وخاصّة من سلطة اللّغة ولهذا يعسر ترجمة التصوّر بوسيط اللّغة فخصائصها عادة ما تؤثّر فيه وتقدّمه بشكل مخالف لطبيعته .

- لا وجود لتصوّر منفرد أو أصليّ مقابل ذلك ثمّة علاقة جدليّة بين تصوّر وآخر والفلسفة تنشئ تصوّراتها متى قرّرت أنّ إشكالا ما لم يطرح بطريقة جيّدة.
- تلصق اللّغة بالتصوّر وتحاول تعيينه وتوهمنا بكونها تمثّله أو تطابقه. وإذا أردنا نقل تصوّر من لغة إلى أخرى فإنّنا نخلق تصوّرات جديدة لأنّها لا تسكن اللّغة المصدر أو الهدف.

- لا توجد علاقات زمانيّة بين التصوّر والشيء، وإنّما تختزل الصّلة بينهما فيما يسمّيه ديكارت مجرّد حدوس (Des simples intuitions).ويوضّح جيل دولاز (1991، Deuleuze) في مقال عن برغسون مفهوم الحدس الحقّ بكونه يمكّننا من طرح الإشكالات في ثلاثة مستويات هي:

* مستوي إبداع الإشكال ويمثّل حافز تفكير وتاريخ البشر مبنيّ عليه فالإنسان العالم يفكّر ليضيف معرفة إلى ما هو موجود .
* مستوي إدراك الاختلافات الحقيقيّة الخاصّة بالطبيعة لجعل الوعي حيّا ومخالفا للمقولة والنمذجة وقادرا باستمرار على الإضافة .
* مستوي إدراك الديمومة في الواقع.

نستفيد من قول «جيل دولاز» أنّ التصوّر حادث وليس جوهرا، هو حالة تفكّر تشتغل بسرعة غير محدّدة، ولا تبطؤ حركتها إلاّ متى أراد العقل تحديد مكوّناته والنظر في العلاقات الممكنة بينها أو مقارنة تصوّر بغيره من التصوّرات. فلا وجود لمناسبة آنية زمانيّة بين التصوّر والشيء.

- التصوّر نسبيّ ومطلق : نسبيّ مرجعه في ذاته متى قارنّاه بمكوّناته. فهو من هذه الجهة يعدّ مصدرا للمعرفة القابلة للتجزئة والتحليل. ومطلق متى اعتبرناه مجالا مرجعيّا مفترضا، ولهذا لا تتطوّر الفلسفة إلاّ إذا طوّرت فرضيّاتها التي تبنى عليها تحليلاتها، وتكون باستمرار قابلة للتعديل، فلا دغمائيّة في الفكر الفلسفيّ. يعرّف «ليبنيتز»((Leibnitz) التصوّر في هذا التوجّه وبشكل إيحائيّ بقوله : «كنت أعتقد أنّي سأرسي بمركبي على الرصيف لكنّني دُفعت إلى أعماق البحر»[3].

(3) Dict. des Notions Philosophiques T1, p480.

- العلاقات بين مكوّنات التصوّر الواحد تحوّل العالم الممكن إلى حقيقة بواسطة اللّغة يقول «جيل دولاز»عن تصوّر الغيريّة (Lautrui) يكفييأن يقول الواحد منا»إنّي خائف» حتى نعطي لمتصوّر الغيريّة حقيقة بعد أن كانت إمكانا–وإن كان قولي كاذبا– فاللّغة من حيث هي أشكال رمزيّة تساعد علي بلوغ التصورات في العوالم الممكنة وتعطيها قيمة داخل مدلول نطاقيّ أعمّ.
- من خاصّيات التصوّر أيضا أنّه لا يخلق من عدم وهذا من شأنه أن يوفّر للإنسان إمكان الانتقال من تصوّر إلى آخر بواسطة خلق فضاء إدراك محفّز للتّعقّل ومنفتح على التعريف غير المتناه، أي لا وجود للامعنى أو الخطأ في التصوّر. فهو عالم ممكن ينشئه الإنسان ويمنع اِلتحامه بحالة الأشياء في الكون(آنظر عيساوي.2009.ص126و127)
- الانتقال من تصوّر إلى آخر يتمّ وفق نوعين من المراحل :

1. إمّا أن نعطي للانتقال من (أ) إلى (ب) قيمة مختلفة (Valeur variable) عن الانتقال من (ب) إلى (أ).

2. وإمّا أن نعطي للانتقال قيمة ثابتة ووظائف مختلفة (valeur constante et fonction variable) سواءٌ أكان من (أ) إلى (ب) أو من (ب) إلى (أ) فوظيفة الانتقال تكون باستمرار مختلفة.

مع ضرورة الانتباه إلى أنّ حركة الانتقال ليست التصوّرات نفسها ولا فهما أو إدراكا أو اِمتدادا دلاليّا للمتصوّر، وإنّما هي تنظيم فكري. وكلّ حركة منظّمة تتبع جارتها في النظام عبر مسارات معرفيّة. فحين نتصوّر طائرا ما فإنّنا لا نتصوّره في نوعه وجنسه، وإنّما في شكله ولونه وصوته... وهي مكوّنات وصفات وسم غير قابلة للحصر، ولهذا يجب تجنّب الخلط بين التصوّر وحالة الشيء في الكون لتجنّب الخلط بين التصوّر والقضيّة، وهذا الخلط عادة ما يوقعنا فيه المنطق والعرفانيون المشتغلون علي الدلالة التصوّرية منهم خاصّة «لانجاكار».

– كلّ تصوّر ومن زاوية وظيفة المنطق في علاقتها بإعمال العقل مرتبط بالفهم والتوسّع ويحتاج إلي عمليتين نفسيتين أساسيتين لاكتماله:هما التجريد والتعميم.

ومن أمثلة التصوّرات الفلسفيّة نذكر مثال «كوجيتو» ديكارت « **أنا أفكّر إذن أنا موجود**» يمثّل الأنا تصوّرا مركزيّا (le Moi est mon état pure dans la nature) وللأنا ثلاثة مكوّنات تصوّريّة فرعيّة (الشاكّ، المفكّر، الموجود) يدرك الانتقال بين المكوّنات من حيث هو قيمة ثابتة أنا الشاكّ أفكّر وموجود، إذن أنا شيء يفكّر. فقد بني ديكارت تصوّره على مبدأ استمرار إعمال الفكر وللتدليل على الصّفة التصوريّة في كلّ مكوّن فإنّ الانتقال بين المكوّنات يتمّ بواسطة خلق فضاءات معرفيّة – كما ذكرنا– وهي في هذا الكوجيتو نوعان :

- فضاء أوّل : مكوّن من الشكّ والتفكير (أنا أشكّ ولا يمكن أن أشكّ في أنّي أفكّر) .
- فضاء ثان : مكوّن من التفكير والوجود (لأفكّر لا بدّ أن أكون موجودا). نوضّح بالرسم التالي:

ـ فضاء 1

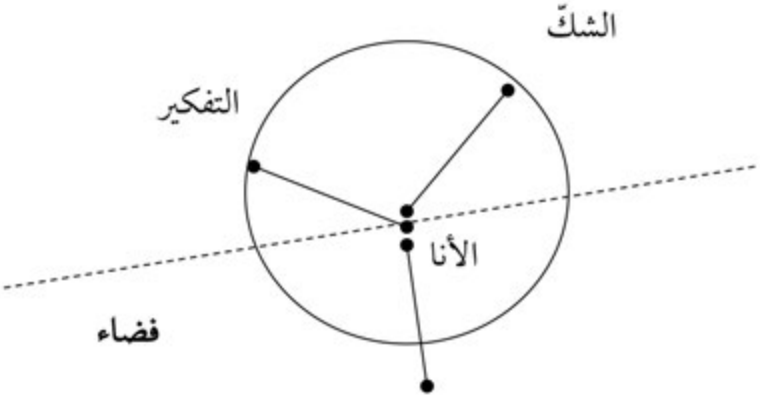

تمثّل المكوّنات حدود تصوّر الأنا وهي مرتبطة ومتلازمة في فضاء تصوّري واحد.

بقي أن نسأل هل يمكن اعتبار أو افتراض التصوّر علما ؟ وهل يبنى على ما هو موجود ؟ هذان السؤالان محرجان بعد كلّ ما ذكرناه عن حدود التصوّر لكن إذا أقررنا أنّ اللّغة نظام رمزيّ محيل علي دلالات ومعان منها الكشف عن التصوّرات ، فإنّنا نقول إنّ معاني التصوّرات لوحدها يمكن أن تشكّل موضوع العلم ومادته المعرفيّة، لأنّ التصوّر من جهة كونه حالة تفكير فإنّ اللّغة الواسمة إياها تكون

صادقة متى كان مضمونها مطابقا لحالة الأشياء الموصوفة وكذلك التصوّر يكون صادقا متى كان ممثّلا للذّات المتصوّرة لا مطابقا لها، فمتصوّر الدائرة ليس هو ذاك الشكل الدائريّ الذي يرتسم في أذهانها، إذ ليس كلّ ما هو دائريّ دائرة،العلّة في ذلك هو أنّ اللّغة هي الآلة الوحيدة الكاشفة عن التصوّرات، ولا نبلغ حقيقتها ما لم تكن اللّغة صريحة واضحة ودقيقة.

وبناء علي ما ذكرنا من تعريفات واستنادا إلي ما هو شائع وعامّ من غايات الترجمة وهي محاولة إثبات حقيقة النصّ المصدر. وإذا عرفنا خصوصيّة العلاقة بين المتصوّر والمصطلح فإنّنا نري أنّ ترجمة المصطلحات العلميّة تحتاج إلي كثير من الجهد قصد الإلمام بالتصور الذي عنه نشأ المصطلح وصدر.

4 ـ السّمة التصوّريّة والسّمة الدلاليّة

يصعب الإحاطة بحدّ ناجع للسّمة بصفة عامّة وفي علم المصطلح النظريّ بصفة خاصّة. يسمّي المصطلحيّون السّمة التصوّريّة خاصّية (Caractère) ودون مبالغة يمكن الإقرار ومن خلال ما أجري من أبحاث لسانيّة أنّه يتعذّر أن تكون السّمة تمثيلا مباشرا لأحد مظاهر المرجع بسبب عدم تناهيها. فهي عبارة عن تركيب ذهنيّ معقّد ومتكرّر لعبارة تكون مختلفة الاستعمال تتبدّل تبعا للّغة مستعملها ولظروف استعمالها،تساعد على وصف دلالة مصطلح ما لكنّها لا تنتج عن مخزون معجميّ ذهنيّ قارّ.

وقد قسّم بواسون (Boisson،1997،ص55) السّمة إلى نوعين : تصوّريّة وتسمّى أيضا جوهريّة في علم المصطلح النظريّ ودلاليّة في علم اللّسانيّات. وقال إنّ الاختلاف بينهما يكمن في درجة حضور الواحدة منهما لا في طبيعتها. وهو هنا يشير ضمنا إلى أنّ حضور السّمة الدلاليّة أكثر وأبلغ في الوسم الدلاليّ للكلمة، في حين أنّ للسّمة التصوّريّة حضورا نادرا ومقصورا على مجموعة محدودة من الأفراد ممّن يشتغل على المصطلحات أو يوظّفها ديبكار ومامافي(Depecker&Mamavi،1997) وهي لا تكون ثمرة تحليل تباينيّ كما لجأ إليها (بوتيي،1974) في تحليله الشهير لأسماء المقاعد. فالمصطلح لا يشترك مع غيره من المصطلحات في السّمات الدلاليّة ولهذا يكون التعويل عليها

في خلق تعادل تصوّري بين اللّغات غير مثمر أو على الأقلّ تحتاج السّمات إلى قرائن أخرى تعضدها.

وللسّمة التصوّرية دور مهمّ في عمليّة إظهار المصطلحات المعادلة بين اللّغات. وتعدّ هذه المسألة مقوّما مركزيّا عند «وستر» في علم المصطلح النظريّ لأنّها تحملنا على التساؤل عن ماهية ما يمكن أن يشكّل تصوّرا رغم أنّها مسألة تبقى في جميع حالات مباشرتها مقيّدة باللّغة.

وفي هذا المستوى يصبح التمييز بين تطبيقات علم المصطلح النظريّ وما يقوم به المعجميّ من محاولات تحديد دلالة المفردة عسيرا ودقيقا. والدليل على ذلك أنّنا نلاحظ وجود ضرب من التماهي بين الاختصاصين فعالم المصطلح التطبيقيّ أصبح يشتغل في مجال هو من اِختصاص عالم المعجم ليخلق تعادلا تصوّريّا بين اللّغات تيسّر عمليّة إنتاج المصطلح وترجمته. وفي هذا السّياق نجد عدّة كلمات نظنّ أو يظنّ أصحابها أنّها مصطلحات فيدرجونها في قواميسهم المختصّة، وكلمات أخرى تدرج في المعاجم اللغويّة العامّة وأصلها مصطلحات تحيل على تصوّرات دقيقة. وسنذكر أمثلة عن كلّ إدراج لاحقا.

السّؤال إلى أيّ مدى تكون السّمات التصوّريّة مقيّدة بمدلول الكلمة ؟ لاسيّما أنّ كلّ مترجم يحاول أن يبحث عن فضاءات معنويّة مشتركة وبعيدة عن التصوّرات أو المدلولات الخاصّة بكلّ لغة وكأنّه يبحث باستمرار عمّا يسمّيه (مركز البحث في علم المصطلحات والترجمة (C.R.T.T.) «التصوّر الذهني المثاليّ» (Archi-concept).

5 ـ التصوّر والمدلول

لابدّ من الإشارة في البدء إلى وجود اختلافات في مقاربة علاقة المفهوم (Notion) بالتصوّر (Concept)[4] من اللّسانيّين من يميّز بينهما فيعتبر أنّ المفهوم

(4) المنظّمة الدوليّة للمعيرة تخلت عن مصطلح (Notion) وأبقت مصطلح (Concept). أُنظر في هذا الصّدد فصل وصف المفاهيم في معيار إيزو (I.S.O) رقم 860/ 1996 عنوانه: الأعمال المصطلحية وأعمال التوحيد القياسي حول المفاهيم والمصطلحات (Travaux terminologiques – harmonisation des notions et des termes)

يحتاج إلى دليل والتصوّر لا يحتاجه ومنهم من يأخذهما بمعنى واحد ولا يميّز بينهما.

عن هذا ظهر اختلاف ذو طبيعة أخرى يخصّ علاقة التصوّر بالمدلول من اللّسانيّين وعلماء المصطلح النظري من يجمع بينهما ويعتبر أنّ التصوّر هو المدلول ومنهم من يميّز بينهما.

هل ينبثق التصوّر عمّا نحمله في أذهاننا من قبل أو عمّا نحمله من الواقع انطلاقا من تجارب الحواسّ ؟ هذا السّؤال إشكاليّ وعسير في آن واحد، لأنّ علماء المصطلح والمترجمين لا يطرحونه إذ يعتبرون كلّ تصوّر فطريّ ينتج بداهة عن الشيء المسمّى وعن إحالة الاسم على المسمّى. وهو تفسير بسيط وغير مقنع في كثير من الأحيان ،لأنّه يجمع بين ضربين من فهم التصوّر : التصوّر الناتج عن المصطلح والتصوّر الناتج عن مدلول كلمة غير اصطلاحيّة فريج (Frege،1971، ص14). وهو أيضا جمع يجعل مضمون الكلمة مضمّنة في التصوّر.

ولهذا يسعى خبراء التقعيد التقني بأوروبا إلى وضع حدود فاصلة بين مدلول الرّمز اللّغوي وتعريف التصوّر، ويركّزون بصفة واضحة على عدم إعطاء الأوّليّة لتعريف التصوّر بصفته قولا لغويّا يدرك ممّا يحمل الدّال من مدلولات. وإنّما يدعون إلى تعريف التصوّر بجميع خصائصه ثمّ يأتي المصطلح للوسم فقط. بمعنى لا نهتمّ به باعتباره رمزا في لغة معيّنة له مقوّمات ذاتيّة وإنّما الاهتمام أن يتّجه نحو التصوّر موضوع العلم وما المصطلح إلاّ مجرّد تسمية محيل بالضرورة على نفس التصوّر مهما اختلفت اللّغات. ولا ينفي الخبراء في هذا السّياق وجود نوعين من التصوّر فيزبيسكا (Wierzbicka ،1989).

تصوّر أدنى يكون قريبا من علم الدلالة اللغويّ العام لقربه من الاستعمال متى انتقل المصطلح من مجال اختصاصه الدقيق إلى مجال الاستعمال العام يسمّى «ماير» و«ماكينتوش» (وهما لسانيان من جامعة أوطوا بكندا)هذا الانتقال بـ«تمييع المصطلح» لأنّه يتحوّل إلى مجرّد كلمة عامّة فاقدة لخصوصيّاتها التصوّريّة فنستعملها دون الوعي بمضمونها الحقيقيّ.

تصوّر أقصى عكس التصوّر الأوّل تتحوّل فيه الكلمة العامّة إلى مصطلح.

ولاشكّ أنّ كلّ انتقال تنتج عنه تبدّلات معجميّة دلاليّة وتواصليّة وعليه قيل إنّ تعريف المصطلح كما يريده علم المصطلح النظريّ متعذّر بسبب عدم إمكان جمع السّمات التصوّريّة الضروريّة في مصطلح واحد وإقامة علاقات نسقيّة أو جدوليّة بينها تبعا لحسابات خوارزميّة دقيقة، خلافا لتعريف الكلمات في المعاجم اعتمادا على ما لها من سمات دلاليّة تحدّد دلالاتها العامّة.

لكنّ مقابل هذا العسر في التعريف لدى «وستر» وأتباعه ثمّة محاولات قام بها (راستيي،1987) و(بوتيي، 1974) تتمثّل في البحث عمّا سمّياه «خصائص الوحدة المنطقيّة للمصطلح» (les caractéristiques de l'unité logique d'un terme) وينظر إليها وفق محورين :

- محور الاستبطان (Introspection) (الفهم بالمعنى القديم) ويتمثّل في الإلمام بمجمل خصائص الشيء المتصوّر حتّى يكون تصوّرنا دقيقا وبيّنا.
- محور التعميم يمثّل مجمل الأشياء التي ينطبق عليها التصوّر وتكوّن حقله الاصطلاحي، دون أن تكون المصطلحات المحيلة على حقل تصوّري محيلة على متصوّر واحد. وداخل محور التعميم ثمّة محور فرعيّ يسمّيه كامبنهود(1991، Campendhoudt) محوالاستبدال، يمكّننا من النظر في العلاقة بين المصطلحات إذ نجد في بعض الأحيان مصطلحا واحدا يشير إلى عدّة تصوّرات.

6.الرمز بين التصوّر والمدلول.

تفيدنا اهتمامات علماء المصطلحات التطبيقيّة أنّ دمج المدلول بالتصوّر لا أساس له من الصحّة. أثيرت هذه المسألة خاصّة في أعمال (راستيي،1987)،(ديبكار،1997) و(كابري،1998).

انطلق هؤلاء من ملاحظة دقيقة مفاده أنّ علماء المصطلح النظريّ يستخدمون مصطلح (Concept) لقول (Signifié) مدلول. ويستعمل غيرهم من اللّسانيين المعجميين مصطلح مدلول لقول تصوّر.

يجسّد هذا الفرق سوء التفاهم بين الطرفين ويرجعنا خاصّة إلى نشأة اللّسانيّات عند «دي سوسير» وحديثه عن ثنائيّة الدّال والمدلول كيف أنّ اللّغة منغلقة على

ذاتها في شكل بنيويّ بناء على اعتباطيّة العلامة والمرجع. وما هو من طبيعة الفكر عادة ما يتدنّى عنده إلى مستوى انعدام الشكل (Amorphe). ففي تعريف العلامة اللّسانية يرى «دي سوسير» أنّها توحّد بين الصّورة السمعيّة والمتصوّر الذهني ويعني المتصوّر الذهني المعنى لأنّ كلّ تغيير في الصورة السمعيّة يؤدّي إلى تغيير المعنى:

«Le signe unit un signifiant (image acoustique) et un signifié (concept)».

ومن بين الذين حاولوا دفع تحليل «دي سوسير» إلى أقصى حدّه نذكر «هيلمسلاف» حين شدّد على أنّ الفكر لا معنى له ما لم يتحوّل إلى رمز واستشهد في هذا السّياق بقول دي سوسير نفسه «يبدو الفكر إذا ما أخذ بحدّ ذاته كأنّه سديم لا شيء فيه يكون محدّدا بالضرورة فما من أفكار معدّة سلفا ولا شيء بيّن فيها قبل ظهور اللّغة».

وأشار «دي سوسير» إلى أنّ الرمز اللغويّ لا يوحّد بين الشيء والاسم بل يوحّد بين التصوّر والصورة الصوتية، مؤكّدا أنّ التصوّر سمة نفسيّة للصّوت، وأنّ التصوّر كلّ والسّمة النفسيّة جزء. ولهذا اقترح في دروسه استبدال تصوّر بمدلول وسمة نفسيّة بدال –وقد اتّبعه اللّسانيّون في ذلك– معتبرا أنّ التصوّرات تتألّف من أفعال الإدراك.

ولم يفصل في دروسه بين كلمات فكر (Pensée) وفكرة (Idée) وتصوّر (Concept). ولم يصرّح أنّ اللّغة ذهنيّة تختزل في الفكر. فبقيت الحدود الفاصلة بين التصوّر والمدلول ضبابيّة غير واضحة عنده لشدّة اعتنائه بالدوال أكثر من المدلولات.

7 ـ هل يحدّ التصوّر بالمدلول

إذا نظرنا في بنية المصطلح المكوّنة من تصوّر وتسمية، واعتبرنا أنّ التّسمية تحيلنا على التصوّر فإنّنا نقول إنّ كلّ تسمية مضلّلة لأنّها مستمدّة من تقليد اعتقد أصحابه أنّ علم المصطلحات مجرّد وضع للمصطلحات إزاء تصوّرات. وفي هذا الاعتقاد حجب لطبيعة الرّمز اللغويّ وحجب لما يمكن أن تكون عليه علاقة الرمز بالتصوّر. فالعلاقة قائمة على الجمع بين التعميم والتجريد ممثّلة في الرّمز

والتخصيص والوحدة ممثّلة في التصوّر. الدليل على ذلك أنّنا نقبل الاتّفاق في الإحالة على متصوّر واحد في مستوى الدّوال الاصطلاحيّة. وهو في رأينا مؤشّر ضمنيّ إلى أنّ التعادل التصوّري في هندسة المعرفة غير ممكن إذا نظرنا إليه من زاوية مدلول الرّمز اللغويّ فقط. مثال ذلك :

إذا كان المصطلح (أ) في اللّغة العربيّة يعادل المصطلح (ب) و(ج) في اللّغة الفرنسيّة والمصطلح (ب) أو (ج) في الفرنسيّة لا يعادل المصطلح (أ) في اللّغة العربيّة. معنى ذلك أنّ المصطلح (أ) يتضمّن تصوّرين فرعين (أو مدلولين عند من لا يفرّق بين التصوّر والمدلول) في شبكة تصوّرات ينبغي التمييز بينهما :

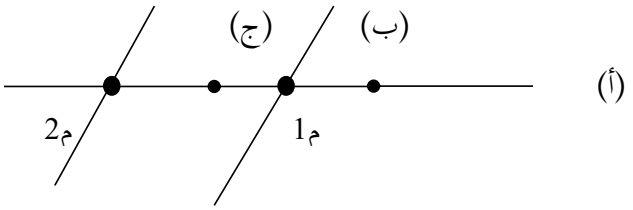

يفترض الانتماء إلى تصوّر واحد وجود ضرب من التقارب الدلاليّ بين (ب) و(ج) في اللّغة الفرنسيّة. وهي قرابة تستغلّها المعاجم المتخصّصة لصياغة تعريفات مرادفة ونجدها أحيانا في علم المصطلح التطبيقي(كامبنهودت،1991) فإضافة عدّة مرادفات (م$_1$،م$_2$) بموجب الوصف الدلاليّ يجعل المعجميّة المتخصّصة تتقاطع مع علم المصطلح التطبيقيّ. وهي ظاهرة يرفضها علم المصطلح النظريّ لانعدام تطابق المحتوى الدلاليّ مع التصوّر، ولاعتباره أنّ الترادف لا يمكن أن يكون إلاّ في مستوى المدلولات وإن أحالت على متصوّر واحد. بل حتّى كونه ترادفا في مستوى الدّوال ضعيف لأنّ مجرّد تحليل مدلولاتها يبيّن الفرق بينها لاسيّما أنّ التوسّع الدلاليّ مفهوم مطلق ومجرّد.

لهذه الأسباب دعا علماء المصطلح النظريّ إلى أن تكون التّسمية الواحدة مطابقة للمصطلح الواحد ليتمّ فصل عمليّة ابتكار المصطلحات عن استعمالاتها الفعليّة، وللتمييز بين ما ينتمي إلى نظام الفكر وما ينتمي إلى نظام اللّغة. لذا نقول إنّ وضع المصطلح الدقيق ضرب من التهيئة الما قبليّة للترجمة السليمة (وإن كان

هذا ليس شأن واضع المصطلحات) فلا بدّ أن يتفطّن المترجم إلى خصوصيّة كلّ لغة وإلى أنّ وصف التصوّرات ليس متجانسا، فبالتالي لا يكون التصوّر هو المدلول كما يذهب في ظنّ البعض ولا يحدّ به.

وإن افترضنا إمكان حدوث ذلك وجب علينا التسليم حينئذ بأحد أمرين :

- إمّا أنّ التصوّرات تتغيّر إلزاميّا من لغة إلى أخرى لأنّ المدلولات تتغيّر.
- أو أنّ مدلولات اللّغات تتساوى فيما بينها وهذا محال.

ثمّة إذن فراغ لغويّ في الجمع بين التصوّرات وما يقابلها من مدلولات يسمّيه (بوتيي1992،ص44) «طيفا». ويعتبره الحافز الوحيد لاستعمال تسميات مطابقة من زاوية مدلولاتها للتصوّرات المتحكّمة فيها. ويفسّر هذا الحافز خاصّة بمحاولة تأليف معاجم متخصّصة ودقيقة تعتمد بدرجة أولى على النّظر في التصوّرات لإعادة بناء المصطلحات وصياغة ما يناسبها من تعريفات لأنّ اللّغة (كلّ لغة) تنزع إلى تضليلنا إذا ما عزلناه عن المتصوّر، من أمثلة ذلك كلمة (Contrôle) فإذا أردنا أن نضبط ما تحيل عليه من تصوّر نجد أنّها تعني في اللّغة العربيّة // الرقابة // وفي اللغة الانجليزيّة // السيطرة الفاعلة //

وفي اللّغة الفرنسيّة تفيد // السّيطرة // (la maîtrise) و// التحقّق // أو // التدقيق // (la vérification).

فما تُعدِّدُه اللّغة الفرنسيّة من تصوّرات يجمع في اللّغة العربيّة واللّغة الأنجليزيّة في متصوّر واحد. هل اللّغة الفرنسيّة أكثر دقّة من اللّغة العربيّة والأنجليزيّة قد يكون هذا ممكنا، لكنّ الأهمّ من كلّ ذلك هو أنّ الانطلاق من اللّغة نحو التصوّر يقتضي أن يكون المدلول واضحا حتى لا نخطئ، ولهذا نلاحظ أنّ استعمال بعض المصطلحات محذور في بعض الاختصاصات مثل كلمة (Contrôle) في الهندسة الذرّية، لأنّ مدلولها غامض واستعماله قد يؤدّي إلى عواقب وخيمة فلا مكان للمدلولات العامّة في هذا النّوع من الاختصاصات.

بعض الاختصاصات الدقيقة الأخرى تحوّل المدلول إلى رمز، للحدّ من إبهامة مثل مدلول المياه في علم الكيمياء تحوّل إلى رمز (H_2o) (هيدروجين وأوكسجين) حتّى لا يثير الخيال وهذه ميزة أساسيّة في العلوم الدقيقة. يقولقرانجي1960،(Granger،ص26-27) : « إنّ الرّموز التي تكون أوّل الأمر

مثقلة بالتضمينات التي تربط عادة بالصّور تتجرّد منها تدريجيّا لتعمل كبنى مؤلّفة من عناصر حمّالة معان محدّدة وقابلة للتركيب في ما بينها. وينزع كلّ علم إلى تطوير نظام كتابة خاصّ يفصل بشكل بيّن ومخالف إلى حدّ ما عن ترميز اللّغة الطبيعية».

فرمز (H_2o) مدلوله : / الماء/.../aqua/water/eau

وإفادته في اللّغة الطبيعية تأخذ مساحة دلاليّة وبعدا اِنفعاليّا كبيرا فهو عنصر سائل مصدر حياة ونقاء وطهارة ونظافة إلخ.

إنّ للّغة الطبيعيّة أبعادا تضمينيّة واسعة ومثيرة لطائفة كبيرة من التصوّرات المختلفة في المجتمعات اللغويّة، لأنّ الرّمز اللّغوي يكون دائما مزوّدا بحياة سيميائيّة خاصّة يسمّيها ابن سينا مساحة تحرّك أو توسّع دلاليّ. ويخطئ من يعتقد أنّ تعريفا معجميّا ما ثابت غير قابل للتعديل أو التغيير، وعليه يمكن القول إنّنا نستطيع أن نراقب الصلات القائمة بين التصوّر والرّمز لأنّه متعدّد المعاني في حين يتعذّر العكس حتّى لا نجبر أنفسنا على التقيّد بالتحليل التقليديّ للمدلول.

وسنذكر لاحقا بعض الأمثلة تبيّن أنّ تعثّر الترجمات خاصّة الاصطلاحيّة منها يعود إلى عدم التمييز بين التصوّر والمدلول وبين المصطلح والكلمة العامّة. فالثابت أنّه ثمّة تعويل يكاد يكون كلّيا على

في ترجمة المصطلحات وهو اختيار منهجيّ ومعرفيّ نبيّن سلبيّاته من خلال الأمثلة التالية :

1.7.الترجمة بالترادف.

هو ضرب من الترجمة يعزل المصطلح عن سياقه التصوّري فيفقده دقّته ويجعل ترجماته متعدّدة يعسر أحيانا اختيار الأنسب منها نحو مصطلح (Classification) ترجم بـ: (تصنيف،فئة،تنسيق، تبويب، ترتيب، تنظيم) ومصطلح (Catégorie) ترجم بـ: (صنف، مقولة، باب،جنس) فالتعويل على ذكر المرادفات في الترجمة دليل على كون المصطلح غير واضح في ذهن المترجم. وكأنّه يقيم حدّه للمتصوّر الذّهني الذي صدر عنه المصطلح الأصليّ على ضرب من المجاز الجمعيّ للمدلولات، فهو غير قادر على الارتقاء بالمتصوّر الذهنيّ إلى مرتبة التأليف

لصياغة مصطلح واحد جامع وإلاّ بم نفسّر هذا الجمع غير المبرّر لطائفة كبيرة من المصطلحات؟

نظرنا في بعض تعريفات المقولة فعند ج. مونان2004، (Mounin) مثلا تعني المقولة الوحدات الأصليّة للانتظام الأوّليّ مثل مقولة الكلمة (اسم، فعل، حرف) وهي كلّية تجمع بين كلّ اللّغات.أمّا المقولات النحويّة نحو مقولة الزمان والعدد والجنس فهي عنده خاطئة لارتباطها بتقليد نحويّ غربيّ مأخوذ من كليّة مفترضة المنطقيّة والفلسفة الأرسطيّة، أي إنّ من يترجمها بباب أو جنس ربّما يكون قد عوّل على التقليد النحويّ الغربيّ فوسّع ترجمته وجمع بين مصطلحات لا يمكن الجمع بينها إذ لابدّ في تقديرنا من التمييز بين وظيفتين معرفيّتين لمصلح المقولة :

- وظيفة حدّ مكوّنات مستوى من مستويات اللّغة ونسمّيه وظيفة وصف حالة الشيء.
- وظيفة حدّ نظام علاقات المكوّنات أي ما يمكن تصوّره من وظائف عن الشيء وحالته في الوجود.

والوظيفتان مختلفتان وأغلب الظنّ أنّ المقولة تعرّف بالوظيفة الأولى لا الثانية. يقول «كانط» إنّ المقولة تعني التصوّر أو الإدراك الأصليّ الذهنيّ للمكوّن في التقسيم

(C’est un concept fondamental de l’entendement)

هل تصوّر الصّنف هو نفسه تصوّر الجنس أو الباب أو المقولة ؟ الجواب لا.

ولهذا وجدنا بعض المهتمين بترجمة المصطلحات يجنحون أحيانا إلى إرداف المصطلح بمخصّصات بحثا عن الدقّة نحو (Catégorie grammaticale) (باب نحويّ) و(Catégorie logique) (صنف منطقيّ) و(Catégorie du discours) (أجناس الخطاب) فما السبب الذي يجعل المترجم يختار الموصوف بابا للنّحويّ ومقولة للمنطقيّ وليس العكس ! هذه أسئلة نطرحها ولا يجيبنا عنها إلا صاحب الترجمة.

كذلك ترجمته مصطلح (Complexe) يتغيّر المرادف بتغيير ما ينعت به فيعرّب (Complexe (Consonantique) بـ (مركّب حرفيّ)

و(Complexe phonique) بـ (عنقود صوتيّ)
و(Complexe vocalique) بـ (مركّب حرفيّ)
وأحيانا يستقرّ المصطلح المترجم ولا يتبع ما يُنعَتُ به نحو (Conjonction) (رابط) فيترجم:
(Conjonction adversative) بـ (رابط استدراكيّ)
و(Conjonction assertive) بـ (رابط تأكيديّ)
و(Conjonction corrélative) بـ (رابط وصليّ)
و(Conjonction de subordination) بـ (رابط تعليقيّ)
و(Conjonction de disjonction) بـ (رابط تخييريّ)

إذا كان المصطلح كما يقول «د.المسدّي» السور الجامع للعلم منه نطلّ على المفاهيم وهو الأداة الأولى لكشف الأبنية المعرفيّة فكيف لنا أن ندرك التصوّرات ونعي علاقاتها بالمصطلحات والآلة الكاشفة غير واضحة في ذهن المترجم إضافة إلي عدم تمثّل التصوّرات.

2.7 . في تسمية الشيء باسم وظيفته.

قد لا يميّز المترجم بين الشيء المتصوّر ووظائفه فتكون ترجمته خاطئة. ونكتفي بذكر مثالين عن هذا النّوع من الترجمة :

- لفظة (Phonème) ترجمت «بصوتم» على وزن فَعْلَمٌ من مادة صَوَتَ، قال المسدّي حوّل المترجمون المصطلح عبر طريقة التوليد المعنويّ من مجرّد وحدة أدائيّة إلى وظيفة صوتيّة فوضعوا القالب الصّرفي وضعا موازيا لوزن نظريّ مجرّد دون التفكير في أنّ « فَعْلَمٌ» غير موجود في اللّغة العربيّة رغم أنّه مستساغ لمجانسته لوزن «مَفْعَلٌ». والجدير بالذّكر أنّ «صوتمٌ» استقرّ مصطلحا منذ بداية السبعينات في المدرسة اللّسانيّة التونسيّة لأنّ كثيرا من الصّيغ تقبل زيادة ميم في آخرها لكنّ الأهمّ من هذا هو أنّ تعريب (Phonème) بصوتم يحوّل موضوع الترجمة من كونه شيئا مشارا إليه إلى كونه شيئا ذا وظيفة في جهاز التصويت، وبين الشيء ووظيفته فوارق عدّة.

فأدّى هذا إلى وجود اختلافات كبيرة في ترجمة مصطلح (Phonème) فهو وحدة صوتيّة (في معجم المصطلحات اللّسانيّة) وحرف (عند مبارك مبارك)

ومستصوت ولافظ وفونيم في (مجلّة الفكر العربي،1979) يعود تعدّد الترجمات إلى تعويل المترجمين على وظيفة الصّوت في السّلسلة النطقيّة ويحدّونه باختلافه عن غيره من الصواتم. فالاختلاف بين الصواتم يكمن في التضاد بينها أي في ما يؤدّيه كلّ صوتم من وظيفة تمييزيّة لا في ما به يكون الصوتم صوتما.

أمّا (مونان،2004) فإنّه يحدّ الصوتم بكونه أصغر وحدة خفيّة تمييزيّة في الكلمة تحدّ من عمليّة التصويت لا من علاقتها بغيرها. ويذكر أنّ المدرسة اللّسانيّة الأنجليزيّة والأميريكيّة (خاصّة دانيال جونس) تحدّ الصوتم حسب علاقات جدوليّة لانسقيّة، فهو يمثّل مقولة الأصوات المتجانسة التي يطّرد جمع الواحد منها مع الآخر في سياقات متشابهة فإذا وجدنا صوتمين متجانسين في كلمة واحدة فهما في هذه المدرسة يعدّان صوتما واحدا.

نفس الشيء بالنسبة إلى مصطلح (Corrélation) عرّب في المعجم الموحّد بـ(تناظر) وعرّبه المسدّي بـ(تلازم) وهو عند «جورج مونان» علاقة بين ظاهرتين تتغيّر بتغيّر إحداهما بمعنى أنّ علاقة (أ) + (ب) تختلف عن علاقة (أ) + (ج) أو (ب) + (ج) أي إنّ المكوّن الواحد الظاهر لا معنى له في ذاته وإنّما معناه من علاقته بالآخر.

والاختلاف بين طرفي العلاقة يولّد الماهية ويمهّد للعلاقة،يسمّيه «مونان» بالتّضاد التضايفيّ (Une opposition corrélative).

ولنلاحظ أنّ تعريف «مونان» لمصطلح (Corrélation) تعريف متحرّك يطابق إلى أبعد الحدود المتصوّر الذهني للموضوع، في حين أنّ مصطلح تناظر أو تلازم تقيّد المتصوّر وتصيّره ثابتا جامدا وهو معنى غير مقصود أصلا في المصطلح.

3.7.الترجمة بالجملة الشارحة.

يلجأ بعض المترجمين إلى تحويل المتصوّر إلى عبارة تحليليّة بسبب غياب مصطلح دقيق يفي حاجتهم. ومن أمثلة ذلك نذكر مصطلح (Syntaxe) عرّب بـ(مستوى دراسة التراكيب) (المعجم الموحّد) وعرّب بـ(العلم الذي يبحث في علاقة الكلمات بعضها ببعض من حيث الوظيفة لتكوين تركيب سياقيّ يعطي معنى كاملا) وعرّب بـ(علم يدرس تغيير أواخر الكلمات حسب العوامل الداخلة عليها)، أمّا مصطلح (Ambiguïté) فقد عرّبه عبد الرسول شافي بـ(غامض ملتبس

يحتمل عدّة معان) (معجم علوم اللّغة،1979)[5] وعرّبه (المسدّي،1984) ، بـ(متلابس) وعرّبه المعجم الموحّد بـ(الغموض الذي ينتج عن احتمال كلمة أو جملة لأكثر من معنى).ومصطلح (Polysémie) ،ترجمه محمد حبش بـ(تعدّد المعاني بالنسبة إلي كلمة واحدة)[6] في كتابه « اللّغة والفكر » وهو تعريب لكتاب (بويسانسن،1996).

4.7.حيرة اصطلاحيّة .

إنّ من مظاهر تعثّر الترجمات غياب تصوّر معرفيّ وأحيانا لغويّ لدى من يترجم فيعجز عن اختيار دالّ اصطلاحيّ يعبّر بدقّة عن مضمون المعرفة التي يريد نقلها فيعمد إلى ترجمة المصطلح لفظيّا كما هو على نهج من التعميم والمقاربة فيعرّب (Syntaxe) «بالسانتكس» و(Linguistique) «باللنجويستيك»[7].

وقد أحصى المسدّي ثلاثة وعشرين مصطلحا معرّبا لكلمة (Linguistique) منها : فقه اللّغة، علم اللّغة، علم اللّغة الحديث، الدراسات اللغويّة الحديثة، علم اللّسان، الألسنيّة، اللّسنيّات، اللّسانيّات...

هكذا نجد مجموعات من المصطلحات دون وعي بما تفيده في العصر الحديث ولا حتّى في التراث.

وعبّر المسدّي عن هذه الحيرة في سياق تعريفه المصطلح بقوله : « هو نظام من الدّوال مشتقّ من نظام دوال اللّغة التي يتداوله بها أهله فالثبت المصطلحيّ هو مجموعة من الألفاظ التي حوّلت عن دلالتها الأولى لتختصّ بها دلالات فنّية تدرك بسياقها العلميّ وليس من الضروريّ أن تنقطع تلك الألفاظ عن معانيها الأوّلية بل كثيرا ما تظلّ دالّة في نفس الوقت على معناها العادي وعلى معناها العلمي بحسب سياقها من الاستعمال (المسدّي،1984،ص87).

---

(5) ألّف « قريماس»(Greimas) و«كورتاي»(Courtés)قاموسا خاصّا بالسيميائيّة صدر فيه عن تصوّر جدليّ لعلاقة اللّسانيّات بالعلاميّة العامّة أتدرج هذه في تلك أم هي مستوعبة إيّاها؟ –Sémiotique Dictionnaire Raisonné de la Théorie du Langage. 1979

(6) ذكر محمد حبش «بالنسبة لكلمة» والأصحّ أن نقول بالنسبة إلى الكلمة.

(7) أُنظر مثلا محمد مندور ترجم كتاب «أنطوان مايي»(Antoine Maillet)وعنوانه «علم اللّسان» 1946.

الملاحظة البارزة في تعريفه تتمثّل في كونه يجيز استعمال مصطلح في مجال خاصّ دون أن يفقد صلته الدلاليّة بالاستعمال اللغويّ العامّ. لكن بعد صفحة ممّا ذكره يقول في نفس السّياق « الذي يجسّم المنعرج إنّما ظهور القواميس المختصّة بمصطلحاتها سعيا إلى تخليص المفاهيم وتمحيض المتصوّرات والغاية جعل العلم ممتلكا لأدوات خاصّة يختزل بها أصحابه مسالكهم في الإبلاغ » (م.ن،ص88).

ما نستنتجه أنّ المسدّي نفسه كان يعيش حيرة اصطلاحيّة ولم يكن « في قاموسه » قادرا على تخليص المصطلحات من مدلولاتها المعجميّة أو إقامة حدّ صريح لعلاقة المتصوّر بالمصطلح فهو عنده دالّ ومدلوله يمكن أن يكون مشتركا بين الدّلالة الاصطلاحيّة والدّلالة المعجميّة. هذا في اعتقادنا تقدير يحتاج إلى مزيد تدبّر وتروّ بدليل أنّه أقحم طائفة كبيرة من الكلمات غير الاصطلاحيّة في قاموسه منها : (Abstractif) تجريديّ، (Absurdité) عبثيّة،(Adjoint) مساعد، (Relatif) نسبيّ، (Attelage) خيبة الانتظار، (Attention) انتباه، (But) غاية، (Coexistence) تواجد، (fascination) اِنبهار، (Lent) بطيء، (Insistance) تأكيد...

إنّ المترجم المختصّ يبقى قاصرا عن استيعاب المنظومة الكلّية للعلم من تصوّرات ودوال ما لم يحلّ مشكلة المصطلح. والقواميس المختصّة في علم اللّسانيّات وفي غيره من العلوم مدعوّة إلى وضع جهاز تصوّرات واضح يوحّد بين الدالّ الاصطلاحي ومعناه وهذا ما سعى إليه (مارتيني،1969)حين أصدر قاموسا شارك في تأليفه مجموعة من الأساتذة المختصّين وعنونه بـ (La linguistique, guide Alphabétique.1969) « المرشد الأبجديّ في اللّسانيّات»

قد يظنّ البعض أنّ الحوار حول دقّة المصطلح غير مثمر إذ لا يمكن تخليصه من الدلالة المعجميّة)عيساوي،2009) وهو في نظرنا تعليل يعيق الترجمة ويضعفها إلى أبعد الحدود.

8 ـ الخاتمة.

تقوم كلّ نظريّة علميّة على وصف موضوعيّ للمعطيات وتحليلها وتفسيرها في ضوء منهج دقيق لا يحتمل التناقض حتّى تتمكّن من رصد خصائص المعطى، ولمّا كان علم المصطلح النظريّ عند مدرسة «فيينا» قائما على افتراض إمكان الفصل بين دلالتي المصطلح والكلمة العامّة لم يتمكّن أصحاب هذه الفرضيّة من اختبارها على الرغم مما أنفقوه من جهد في البحث طيلة ثلاثة عقود، لأنّ المنهج الذي يصدر عن مسلّمات لا يؤدّي إلى نتائج مثمرة في البحث اللّسانيّ. لذا بقي علم المصطلح النظريّ رغم وجاهة المفاهيم التي انبنى عليها مجرّد قول في حاجة إلى البرهنة على مقوّماته النظريّة.

بناء على ذلك لا يفتأ أصحاب علم المصطلح التطبيقيّ يحاولون إقامة صيغ توافقيّة بين علم المصطلح النظريّ واللسانيات وذهبوا إلى القول بأنّ الفصل بين دلالتي الكلمة والمصطلح يجب ألاّ يكون كلّيا، ودعوا إلى ضرورة إبقاء نوع من «الجسور» الدلاليّة بين الكلمة والمصطلح مع ضرورة التقيّد بالمحافظة على التصوّرات الأولى للمصطلح في كلّ مدلول.

ورغم محاولاتهم التطبيقيّة الجادّة فإنّه يجوز القول إنّ عدم الفصل الصريح بين الدّلالتين مازال يمثّل موطن ضعف واضح يعترض سبيل الباحث وتظهر آثاره خاصّة في ترجمة المصطلحات اللّسانيّة.

وما الدّعوة اليوم إلى التفكير في وضع معاجم قائمة على ما أسمّيه «التعادل التصوّري» بين اللّغات إلاّ محاولة جيّدة لتلافي هذا الضّعف أو على الأقلّ تجاوزه.

المراجـع

ـ المراجع العربيّة :

- ريتا (خاطر)، المعنى في علم المصطلحات ،مجموعة مقالات بإشراف هنري بيجوان وفيليب توران،المنظمة العربيّة للترجمة ،ط1، 2009.
- عبد السلام(المسدّي)، قاموس اللّسانيّات،الدار العربيّة للكتاب، 1984.
- عبد السلام(عيساوي)، الأبعاد التأويليّة والمفهوميّة للدلالة المعجميّة،مركز النشر الجامعيّ تونس، 2009.
- فيرز بيسكا (1989 ،A. Wierzbicka).
- عبد الرسول (شاني)، معجم علوم اللغة،أنجليزي-عربي،المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلم،مكتب تنسيق التعريب،المغرب، 1977.

ـ المراجع الأعجميّة :

- Boisson, C. (1996) Les dénominations de la règle à calcul, Meta, Vol. 41, N° 4.
- Boisson, C. (1997), et Philippe Thoiron, autour de la dénomination, Presses Universitaires de Lyon.
- OPITZ, K. (1983), on dictionaries for special registers, the segmental Dictionary, Londres, Academic Press,.
- Francine, M. (1981), Le dictionnaire et les termes, cahiers de Léxicologie, Vol. 39, N° 2، p 24.
- Cabré,T. (1998), La terminologie, théorie, méthode et application, Presses de l'Université d'Ottawa,.
- Depecker, L. et G. (1997), Mamavi, La mesure des mots, cinq études D'implantation terminologique, Publications de l'Université de Rouen,.
- Deleuze, G. Felix G. (1991), Qu'est que la philosophie? Ed. de Minuit, Paris.

- Frege, G. (1971), Ecrits logiques et philosophiques, Seuil, Paris.
- Granger, G. (1960), Langages et épistémologie, Klincksieck, Paris.
- Hyelmeslev, L. (1971), Prolégomènes à une théorie du langage, les Editions de Minuit, Paris.
- Kripke, S. (1995), la logique des noms propres, traduction de P. Jacob et F.Recanati,، les Editions de Minuit, Paris.
- Mounin, G. (2004) Dictionnaire de la linguistique, P.U.F.
- Pottier, B. (1974), Linguistique générale, théorie et description, Klincksieck, Paris.
- Rastier, F. (1987), Sémantique interprétative, Presses Universitaires de France, Paris.
- Saussure, F. (1955), Cours de linguistique générale, Payot, Paris.
- Sager, J. C. (1990), A practical course in terminology processing, Amsterdam John Benjamins.
- Van, C. M. (1991), TI Le logiciel d'expérimentation Notionnelle de Termisti, terminologies nouvelles, N°5.
- Bwyssens, E. (1960), vérité et langue,langue et pensée,Éditions de l'Institut de sociologie Solvay، 1 janvier.
- Andre, M. (1969), La linguistique, guide Alphabétique ,Edite par editions Donoel .

المتلازمات المعجميّة
(حدّها ومعايير ضبطه)

علي الودرني
جامعة منوبة،تونس

ملخّص

أردنا في هذا المقال أن نضع معايير لسانيّة دقيقة وصارمة تضبط حدّ المتلازمة المعجميّة وتميّز مفهومها عن بقيّة المفاهيم المعجميّة الملتبسة بها كالمثل السّائر والمتضامّة ونحوهما، وقد توصّلنا إلى بناء شبكة من المعايير هي: المعيار التركيبي والمعيار الدّلالي والمعيار البلاغي ومعيار التّقيّد ومعيار الوظيفة ومعيار القابليّة للتّرجمة، تمكّنا على أساسها من ضبط حدّ المتلازمة المعجميّة والتّمييز بينها وبين المثل السائر والمتضامّة بالخصوص، هذا العمل رأيناه عملا أساسيّا وحجر الزّاوية في كلّ بحث يتعلّق بظاهرة التّلازم المعجمي وشرطا لا محيص عنه لدراسة المتلازمات دراسة علميّة قائمة على دقّة المفهوم وصحّته وسلامته من أيّ خلط أو اضطراب، وعلى هذا الأساس يمكن أن نعمّق النّظر في موضوع المتلازمات المعجميّة كأن ندرس حقولها الدّلاليّة وبنيتها ومقارنتها بالمثل وظروف إنتاج المتكلّم لهاتين الظّاهرتين اللّغويّتين وتحليل الخطاب بشأنهما، وربط ذلك بفكر المتكلّم ورؤيته للوجود ونظرته إلى الواقع المعيش عبر تجارب المجموعة اللّغويّة في كلّ عصر ومصر. ونأمل أن نكون قد قدّمنا بهذا العمل أساسا صلبا ومتينا لمباحث مستقبليّة يحتاج إليها الدّرس اللّساني احتياجا مُلحّا.

الكلمات المفاتيح : المتلازمة المعجميّة، المتضامّة، المثل السّائر،التّكلّس المعجمي، الحقل الدّلالي.

Abstract

In this article, we want to set a strict linguistic criteria to define «Lexical collocation» and to distinguish it from other lexical concepts that might create a sort of confusion due to their kind of similarity in meaning like proverb and cooccurence. We reach the point of building a network of criteria: structural, semantic, rhetorical, functional ; lexical frozen as well as translability criterion. This work is a cornerstone of any research concerning the phenomenon of lexical collocation. Accordingly , we can deeply look into the issue of lexical collocations by studying its semantic field and structure as well as comparing it with the proverb and the conditions of the speakers producing these two linguistic phenonmena. This can be done also through analysing discourses around them, and connecting this to the speaker's mind, their vision of the existence. By this work, we hope we have presented a fertile gpound for the future researchs whom linguistic field highly needs.

Keywords **:** Lexical collocation, Cooccurence,Proverb,Lexical frozen، Semantic filed.

0. تمهيد

تُعدّ ظاهرة التّلازم من أجدّ الظّواهر الّتي تناولتها الدّراسات المعجميّة[1]. لذلك كان الخلاف فيها ولا يزال كبيرا ولعلّ أخطر خلاف وأعمقه ما تعلّق بتعريف المتلازمة المعجميّة وضبط حدّها، وهو ما يُفسّر – إلى حدّ ما – قلّة البحوث في هذه الظّاهرة اللّغويّة وندرة المعاجم الخاصّة بها وتأخّر ظهورها[2] بالرّغم من وجود

(1) ظهر مصطلح «المتلازمة» (Collocation) لأوّل مرّة سنة 1951 مع «فيرث» Firth.

(2) ظهر أوّل معجم للمتلازمات في اللّغة الفرنسيّة سنة 1956 (معجم Lacroix). أمّا في الإنجليزيّة فلم يظهر إلاّ سنة 1986 على حدّ علمنا وهو معجم: The BBI Combinatory) Dictionary).

كمّ هائل من هذه المتلازمات في بطون المعاجم العامّة وكذلك في المدوّنات اللّغويّة عموما. على أنّ جمعها من تلك المعاجم أو من تلكم المدوّنات ليس بالأمر الهيّن، وذلك لسببَين:

– السّبب الأوّل – وقد ذكرناه – يعود إلى تعدّد التّعريفات المتعلّقة بالمتلازمة والاختلاف بينها مفهوما وحتّى مصطلحا أحيانا.

– والسّبب الثّاني يرجِعُ إلى صعوبة العثور على هذه المتلازمات ورصدها ضمن موادّ المعجم العامّ الّذي يبني ترتيب مداخله على أساس الإفراد اللّفظيّ[3]، في حين أنّ المتلازمة هي تجميع لفظيّ أو وَحدة معجميّة في شكل عبارة[4]. فإعداد معجم خاصّ بالمتلازمات يكون منطلقا للبحث فيها ودراستها ليس بالأمر الهيّن اعتبارا للصّعوبتين المذكورتين آنفا، ولعلّ حلّ المشكل الأوّل أولى أوكد، لأنّه يقف حائلا دون التّعمّق في دراسة هذه الظّاهرة اللّسانيّة أو صناعة معجم للمتلازمات طالما لم يستقرّ تحديد المتلازمة وضبطها وتعريفا تعريفا دقيقا يجعل الحدود بينها وبين ما يلابسها فاصلة لتخليصها ممّا ليس منها.

والحقيقة أنّنا كنّا شرعنا في ضبط ملامح حدّ المتلازمة المعجميّة في بحث لنا سابق اعتنينا فيه بمنزلة المتلازمات في المعاجم العربيّة[5] غير أنّنا لم نستوف جميع شروط ذلك العمل لأنّ مجال ذلك البحث لم يكن يسمح بأكثر ممّا قدّمنا، لذلك نخصّص هذا العمل لوضع حدّ دقيق للمتلازمة باعتماد معايير لسانيّة صارمة تبعد أيّ التباس بينها وبين ما يشابهها كالأمثال السائرة والمتضامّات بالخصوص وبعدها يجوز لنا أن نتحدّث فيما يمكن أن تتناوله الأبحاث في مجال المتلازمات المعجميّة والجوانب الّتي تحتاج إلى دراستها وتعميق النّظر فيها.

1. المتلازمة وحدودها.

ذكرنا آنفا أنّ مصطلح «المتلازمة» أو «التّلازم» لم يحظَ بإجماع لدى اللّغويّين لا من حيث تعيينُه ولا من حيث تعريفُه بالرّغم من المحاولات المتعدّدة والجادّة

(3) يُنظر في ذلك بالخصوص :.Alonso Ramos, Construction .2001. pp12-16 -
(4) ابن مراد ،1994،ص21، وأيضا: الوحدة المعجميّة،2003،ص6.
(5) الودرني: «منزلة المتلازمات في المعجم الوسيط» في مجلّة «الدّراسات المعجميّة»، 2006،صص191–222 ، الدار البيضاء، المغرب .

في هذا الشّأن وخصوصا في الدّراسات المعجميّة الغربيّة: فمن المعجميّين من جعل المتلازمة وسطا بين التّجميعات الحرّة والتّعبيرات الاصطلاحيّة فحصرها في التّعابير التّحليليّة[6]، ومنهم من أدخل في المتلازمات الأمثالَ السّائرة[7]، ومنهم من أدخل فيها التّجميعات الحرّة[8]، ومنهم من أدخل فيها المتضامّات[9]، بل ومنهم من قصر المتلازمة على المتضامّات دون سواها[10] أو جعل الارتباط الاعتياديّ والتّضامَّ أو التّصاحب المنتظم (Cooccurence) هو التّلازم (Collocation) ذاته[11].

إنّ هذا الخلط في المصطلحات وما ينجرّ عنه من اضطراب في المفاهيم يُعرقل عمل المُعجميّ عموما وعمل القاموسيّ بالخصوص ويقوم حاجزا بينه وبين إعداد معجم للمتلازمات يُمكن الاطمئنان إليه، أو القيام بدراسة هذه الظّاهرة اللّغويّة دراسة معمّقة قائمة على مفهوم واضح ودقيق، لذلك لا بدّ من تحديد المتلازمة اعتمادا على معايير واضحة دقيقة صارمة تميّزها من غيرها من المفاهيم المشابهة وتخلّصها ممّا ليس منها كالمتضامّات والأمثال.

1.1. تمييز المتلازمة ممّا يُلابسها.

إنّ المتلازمات في نظرنا تعابير (Locutions) أي جمل مكتسبة لخصائص الجملة التّركيبيّة. فهي إذن تجميعات تركيبيّة (Assemblages syntaxiques)، لكنّها تجميعات تركيبيّة جاهزة قد تواتر استعمالها منذ أجيال حتّى تجمّدت أو تكلّست أو تلازمت عناصرُها فصارت بتلازمها وَحدةً معجميّة ذات وظيفة تُحيل على خصوصيّة مَا في تجربة الجماعة اللّغويّة[12] وهذا يعني أنّه يتعيّن استعمال

(6) يُنظر: - Kahane et Polguère. Un langage forme.200l . p2.

(7) وذلك على غرار ما فعل حسن غزالة في «ترجمة المتلازمات اللّفظيّة»، ذكره محمّد حلمي هليّل في «الأسس النّظريّة»، 1997-1996، ص233.

(8) مثلما فعل Emery، يُنظر: هليّل: م.ن ، صص 234-233.

(9) يُنظر مثلا: - Alonso Ramos . Construction. pp 8-12. و- Tutin et Grossmann. Collocations régulières. pp5-6

(10) يُنظر: هليّل: م.ن، صص227-228 و230-232 و234-236.

(11)) يُنظر على سبيل المثال: أحمد مختار،1997-1996، صص156-154.

(12) ابن مراد: م.ن، وكذلك:
- Pergnier (M): Les fondements sociolinguistiquesde la traduction ; H. Champion, Paris, 1980. p 312.

ألفاظ مغايرة إذا ما تعلّق الأمر بالتّعبير عن المعنى نفسه في لغة أخرى.[13] فتعبير من قبيل: «Casser sa pipe» في الفرنسيّة لا يُمكن أن يُعبّر عنه بالعربيّة بواسطة التّرجمة الحرفيّة للمفردات: «كسّر غليونه» (فهذا بعيد عن المعنى الّذي يقصده متكلّمو الفرنسيّة بعد السماء عن الأرض) بل وجب التعبير عنه بتركيب مفردات مغايرة تماما من قبيل: «لَبّى داعيَ ربّه»، أو «قضى نَحْبَهُ». وليس الأمر كذلك فيما يتعلّق بالمتضامّات، إذ يكون التّركيب فيها إمّا جملة تامّة أو شبه جملة أي مركّبا إسناديّا أو مركّبا جزئيّا وقابلا للتّرجمة الحرفيّة. هذا علاوة على أنّ وظيفة المتضامّة تُفيد التّخصيص مثل: «خدمة اجتماعيّة» أو «جريمة نكراء»[14] أو التّعيين مثل: «آذان الأرنب» أو «آذان الجَدْيِ»[15] أو «تأبّط شرّا» أو «برَقَ نحرُهُ»[16]، كما إنّ المعنى الشّامل أو الكامل للمتلازمة لا يحصل بجمع معاني عناصر تركيبها مفردة وإنّما يكون للمتلازمة معنى مُخالِف لمجموع معاني عناصر التّركيب. وهذا هو سبب عدم قابليّتها للتّرجمة الحرفيّة، بينما يكون معنى المتضامّة في الأغلب محصّلة لمجموع معاني عناصرها[17]. أمّا الأمثال فيمكن إخراجها عن المتلازمات بيُسر، ذلك أنّ الأمثال تختلف عن المتلازمات بقابليّة التّركيب فيها للتّرجمة الحرفيّة مع شدّة تقيّد المثَل وتكلّسه تركيبيّا. فالـمَثَلُ يستحيل حمله على حامل غير حامله الذي وُضع له في أصل التّركيب – بتعبير المناطقة – أي إسناده في مقولتَيْ الجنس والعدد – بتعبير النّحويّين– على خلاف المتلازمة الّتي يمكن تصريفها في مقولتَيْ الجنس والعدد. فمثلا في هذين المثَلَيْن: «تجوع الحرّة ولا تأكل بثديها» (مثلٌ يدلّ على العفّة وعزّة النّفس)، أو «أوّل ما أخرج ضبٌّ ذَنَبَه» (مثَلٌ يدلّ على الغباء)، لا يُمكن إسناد أيّ تركيب منهما إلى ضمير آخر لا في مقولة الجنس ولا في مقولة العدد، بينما في المتلازمة مِثْلِ: «فلان يأكل

(13) يُنظر: Haussmann . Le dictionnaire de la collocation . p 1013. –، وكذلك: – ابن مراد: م.ن، ص7.

(14) يُنظر المثالان في: هليّل، «1997–1996»، صص231 و233 على التّوالي.

(15) اسمان لنوعين من النّبات من فصيلتَيْن مختلفتَيْن.

(16) الأمثلة الأربعة مأخوذة من: – ابن مراد، م.ن، صص٣–٤.

(17) بخصوص هذه المسألة يُنظر في: Alonso Ramos . Construction . pp7-9. -
وأيضا: - Blanco : Dictionnaires électroniques,2001,p4
وكذلك: - Tutin et Grossman,2001, p.p 12-13.

خُلالته[18]» (دلالة على الشّحّ والبخل)، أو «فلانٌ تُضرب إليه أكباد الإبل[19]» (دلالة على علوّ مكانته في العلم أو في الفضل أو في غيرهما)، فإنّ التّركيب فيهما يمكن أن يُسند في مقولتَيْ الجنس أو العدد أو في المقولتَيْن معا إلى ضمير آخر، كأن نقول مثلا: «فلانة تأكل خُلالَتَها» و«قوم تُضرب إليهم أكباد الإبل». من هنا يتبيّن لنا الفرق بين المثل والمتلازمة، فالمثَلُ أشدّ تكلّسا وتحجّرا من المتلازمة تركيبيّا، فضلا عن كون المثَل يقبل الترجمة الحرفيّة من لغة إلى أخرى عكس المتلازمة. على أنّ هناك نوعًا خاصّا من المتلازمات يقبل التّركيبُ فيه التّرجمةَ الحرفيّةَ سنعرض له في نهاية الفقرة الآتية.

2.1. حدّ المتلازمة:[20]

نستخلص ممّا سبق أنّه بالإمكان وضع معايير تحدّ المتلازمة حدّا يجعلها واضحة المعالم سهلة التّعيين. هذه المعايير تتمثّل في:

أ- معيار التّركيب: فهي- أي المتلازمة - تجميع معجميّ في شكل تعبير. (وفي هذا تتّفق مع المَثَل ولا تتّفق إلاّ نادرا مع المتضامّة).

ب- معيار التّقيّد: هي تجميع تركيبيّ جاهز متكلّس. (وفي هذا تختلف المتلازمة عن المتضامّة، وتتّفق مع المثَل، غير أنّ المثل أشدّ تقيّدا وتكلّسا منها).

ج- معيار الدّلالة: لا يحصل معنى المتلازمة بجمع معاني عناصرها منفردة، لأنّ الدّلالة فيها قائمة على المجاز، على أنّه يمكن أن يُشكّل معنى أحد عناصرها جزءًا من معناها لا أكثر، وهذا نادر على أيّة حال، (وفي هذا تختلف المتلازمة مع المتضامّة تمام الاختلاف وتتّفق مع المثَل).

(18) المعجم الوسيط،ج 1ص262.
(19) م.ن،ج2،ص802.
(20) نُشير إلى أنّنا استفدنا كثيرا من المقال الموجز الّذي قدّمه إبراهيم بن مراد بعنوان: «الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتّضامّ والتّلازم» في أعمال النّدوة الوطنيّة الثّالثة لجمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، مايو 2003، فقد اتّخذناه منطلقا لتوضيح مفهوم التّلازم وضبط تعريف المتلازمة وتحديد معاييره.

د- معيار التّرجمة: لا يُمكن أن يُترجم التّركيب في المتلازمة ترجمة حرفيّة إلاّ في نوع مخصوص منها[21]. (وفي هذا تختلف المتلازمة مع المَثَل كما تختلف مع المتضامّة).

هـ- معيار الوظيفة: وظيفة المتلازمة وظيفة إحاليّة تُحيل على خصوصيّة مَا في تجربة الجماعة اللّغويّة. (وفي هذا تتّفق المتلازمة مع المثَل وتختلف مع المتضامّة الّتي تتعلّق وظيفتها بالتّعيين أو بالتّخصيص).

و- معيار البيان: تقوم المتلازمة على المجاز (وهي في ذلك تتّفق مع المثَل لكنّها تختلف عن المتضامّة الّتي تقوم على إرادة المعنى الحقيقي).

والجدول الآتي يلخّص الفروق بين المتلازمة والمتضامّة والمثل :

الرّقم	المعايير	المتلازمة	المثل	المتضامّة
1	معيار التّركيب (تجميع معجميّ في شكل تعبير)	+	+	+/-
2	معيار التّقيّد (تجميع تركيبيّ جاهز متكلّس)	+	++	-
3	معيار الدّلالة (لا يحصل معنى التّركيب بجمع معاني عناصره منفردة، لأنّ الدّلالة فيه قائمة على المجاز)	+	+	-
4	معيار التّرجمة (القابليّة للتّرجمة الحرفيّة)	+ (في التعابير التحليليّة فقط) -	+	+
5	معيار الوظيفة (وظيفة إحاليّة تُحيل على خصوصيّة مَا في تجربة الجماعة اللّغويّة)	+	+	-
6	معيار البيان (قيام المعنى على المجاز)	+	+	-

جدول تفصيلي لنقاط الاختلاف والاتّفاق بين المتلازمة والمثل والمتضامّة

(21) وهو نوع التّعابير التّحليليّة.

واعتمادا على هذه المعايير يمكن صياغة التّعريف التّالي: «المتلازمة هي تجميع معجميّ أي وحدة معجميّة مُعقّدة في شكل تعبير جاهز حامل لوحدة دلاليّة تُخالف مجموع دلالات عناصره منفردة. وترتبط تلك الدّلالة بخصوصيّة مَا في تجربة الجماعة اللّغويّة. وهي نوعان:

* التّعابير التّحليليّة (Locutions analytiques) : وخاصّيّة هذا النّوع أنّ المجاز فيه قابل للتّرجمة الحرفيّة إلى لغة أخرى، ومن أمثلته: «ضَرَبَ في الأرض»، «اقتفى الأثر»، «يمشي القهقرى»[22].
* التّعابير الاصطلاحيّة (Expressions idiomatiques) أو (Idiotismes) : والمجاز فيها غير قابل للتّرجمة الحرفيّة نتيجة الخصوصيّة الدّلاليّة الغالبة على التّعبير[23]. ومن أمثلته: «ضَرَبَ آباطَ الأمور» (خَبر بواطنَها)، «شكمَ فاه بالإتاوة» (رَشاه)[24].

3.خاتمة وآفاق.

هكذا نعتقد أنّنا وُفّقنا في تحديد المتلازمة المعجميّة مفهوما ومصطلحا معتمدين على أشهر ما كُتب في هذه المسألة لدى علماء اللّغة العرب والأعاجم بعد أن دقّقنا فيه النّظر وفحصناه فحصا لطيفا وخلّصنا بعضه ممّا وقع فيه من تناقضات وما اعترى بعضه من هنات وخلط، واجتهدنا في تحديد المتلازمة وفق معايير لسانيّة أحاطت بها من كلّ جانب آخذة في الاعتبار النّواحي التركيبيّة والدّلاليّة والبيانيّة والوظيفيّة والقابليّة للتّرجمة. وتوصّلنا بناء على تلكم المعايير إلى صياغة تعريف جامع مانع للمتلازمة المعجميّة. ومع ذلك لا نزعم أنّ عملنا هذا بلغ الكمال أو حقّق المحال، إنّما هو عمل بشريّ يعتريه النّقص مهما حرصنا في الإتقان واجتهدنا في التّدقيق، وعسى أن يأتي مِن بعدنا مَن يتدارك علينا ما فاتنا أو ما سقط منّا أو ما سهونا عنه فيضيف بذلك لبنة أخرى تفيد لغتنا الّتي هي

(22) بخصوص التّعابير التّحليليّة يُنظر: – ابن مراد، م.ن، ص6، ومقدّمة، ص21، وكذلك: Kahane et Pologuère .2001. p2.

(23) يُنظر: ابن مراد، م.ن، ص17. وأحمد مختار: م.ن، صص155و156، وأيضا:

- Haussmann . Le dictionnaire de la collocation . p1013.

(24) المعجم الوسيط ج1،صص3–4.

مقوّم ذو شأن من مقوّمات هويّتنا. وقدر العلم دائما أن يتطوّر بالنّقد والتّجاوز. فإن وفّقنا فلنا أجران، وإن لم نُوفّق فنسأل اللّه ألاّ يحرمنا أجر الاجتهاد. على أنّ مثل هذا العمل يُعدّ حجر زاوية لأيّ بحث معمّق بخصوص المتلازمات المعجميّة، فموضوع المتلازمات ما يزال موضوعا بكرا يحتاج إلى أعمال كثيرة تسبر أغواره وتكشف أسراره وتُظهر خباياه، ولعلّ جمع المتلازمات من بطون المعاجم العامّة ومن خلال المدوّنة الأدبيّة أهمّ عمل ينتظر اللّسانيّ عموما والمعجميّ خصوصا، فنحن في حاجة إلى معجم عربيّ للمتلازمات يكون مدوّنة صالحة لانظلاق أبحاث شاملة ومكثّفة ومعمّقة تستقصي مختلف جوانب هذه الظّاهرة تتناول الحقول الدّلاليّة للمتلازمات في العربيّة، وتحلّل هذا النّمط من الخطاب وبنيته، كما يمكن القيام بدراسة مقارنة بين بنية المتلازمات وبنية الأمثال السّائرة وظروف نشأة كلّ من الظّاهرتين وربط ذلك بفكر متكلّم اللّغة ورؤيته للوجود ونظرته إلى الواقع المعيش فمثل هذه المباحث ستقدّم خدمة جُلّى للّساني وللباحث في الأدب وللباحث في الحضارة وللباحث في الفكر وفي علم الاجتماع أيضا ولغيرهم على حدّ سواء.

المراجع المعتمدة[25]

ـ المراجع العربيّة .

- ابن مراد (إبراهيم)، الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتّضامّ والتّلازم،بحث قُدّم في أعمال النّدوة الوطنيّة الثّالثة لجمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ماي 2003.
- ابن مراد (إبراهيم)،المقدمة،
- عمر (أحمد مختار)، المعجم والدّلالة،نظرة في طُرق شرح المعنى في مجلّة المعجميّة، تونس،عدد، 12-13، 1996-1997.
- هليّل (محمّد حلمي)، الأسس النّظريّة لوضع معجم المتلازمات اللّفظيّة العربيّة في مجلّة المعجميّة،تونس عدد،12-13، 1996-1997.

ـ المراجع الأعجميّة .

- Alonso, Ramos M. (2001), «Construction D'une base de données des collocations bilngue Français-Espagnol,» in *langages*, Larousse, Paris.
- Blanco, X. (2001), Dictionnaires électroniques et traductions automatiques Espagnol-Français, in langages, septembre, Larousse, Paris.
- Haussmann, F.J, Le dictionnaire de collocations», in Dictionaries *:* An International Encyclopedia of Lexicography, F.J. Haussmann et al. (éds.), Berlin-new york, Walter de Gruyter.
- Kahane, S et Polguère, A .(2001), Un langage formel d'encodage des fonctions lexicales et son application à la modélisation des collocations, Atala-Paris.
- Tutin**,** A et Grossmann, F. (2001), Collocations régulières et irrégulières : esquisse de typologie du phénomène collocatif, Revue française de linguistique, N°1.

(25) لم نذكر ضمن هذه القائمة إلّا المراجع الّتي أحلنا عليها أكثر من مرّة، أمّا المراجع الّتي أحلنا عليها مرّة واحدة فقد اكتفينا بذكرها في الهوامش مع جميع معطياتها الببليوغرافيّة.

الذاتية القوليّة بين الفضاء الذهنيّ والمحلّ النحويّ

د. سندس كرونة
جامعة قرطاج

ملخص

يعدّ مفهوم الذاتيّة القوليّة الذي ندرسه في هذاالمقال مفهوما مركزيّا في علم الدلالة الذي لا يقتصر على دراسة المعنى في النظام اللغوي وإنّما يبحث في أشكال تحقّقه في الاستعمال. وفي هذا الإطار قدّم لايونز هذا المفهوم معتبرا الذات هي فاعل قوليّ يتحكّم في حركيّة المعنى في البنية والإنجاز (لايونز Lyons.1994). وقد ظهرت فكرة الذاتية بقوّة في الفرضيات الأساسيات التي قامت عليها المقاربات العرفانية للفكر واللغة من قبيل فرضيّة تجسّد الذهن (The embodiment of the mind) وفرضيّة أنّ البنية الدلالية هي بنية صادرة عن البنية التصوّرية الذهنية للأنا. وحاول الدلاليون العرفانيون حوسبة المعنى في السياق بالاعتماد على الفضاءات الذهنيّة (فوكونيي1985، Fauconnier) والمجالات العرفانيّة (لانقاكار1987، Langacker) مستفيدين في ذلك من نتائج عل النفس العرفانيّ وعلوم الأعصاب التي تدرس العرفان البشري. لكنّ تحليلاتهم بدت في الكثير من المواضع جزئيّة ومنشدّة إلى سياقات القول المنجزة.

وسنسعى في هذا المقال إلى تقديم أحد هذه المناويل العرفانيّة وهو منوال الفضاءات الذهنيّة، ونبيّن مدى نجاعته في معالجة الذاتيّة القوليّة في بعض العبارات المحيلة. ونقدّم في قسم ثان معالجة نحويّة لمفهوم الذاتيّة القوليّة ترجع المتكلّم إلى البنية النحويّة فتجعله في محلّ العامل المنشئ للكون باعتماد اللغة (الشريف،2002). وسننظر في مدى قدرة هذين المنوالين على حساب ذاتيّة القول المرتبطة بأغراض القائلين ومقاصدهم.

الكلمات المفاتيح : الذات المدركة، الغموض، الفضاء الذهني، الأطر ،المناويل العرفانيّة، الذاتية القوليّة، العبارات الإحاليّة.

Abstract

Categorization subjectivity, we are addressing in the present article, is a central concept in semantics which does not only study the system of meaning but also examines the various forms of language. In this context, Lyons introduced this concept considering the human subject a categorization actor controlling the movement of meaning in structure and performance (Lyons.1994). The full force of the notion of subjectivity manifested itself in the basic assumptions underlying the cognitive approaches to thought and language as in the hypothesis of the embodiment of the mind as well as the hypothesis that the semantic structure emanates from the conceptual and mental structure of the ego. Cognitive semanticists, on their part, tried to computerize meaning in context by relying on mental spaces (Fauconnier, 1985) and cognitive domains (Langacker, 1987) benefiting from the findings of cognitive psychology and neurosciences which study human cognition. However, their analyses seemed partial in many respects and leaning to those contexts of performed speech acts. The present article will present the mental spaces modal, one of these cognitive modals, and demonstrate the extent of its efficiency in addressing categorization subjectivity in some local expressions. In a second part, I will present a close grammatical study of the concept of categorization subjectivity, which relates the speaker to the grammatical structure which makes him/her, in return, the creator of the universe by means of language (Al-Sharif, 2002). And we shall observe the extent to which these two modals are efficient in calculating categorization subjectivity which is conflated to the speaker's intentions and purposes.

And we will consider the extent to which these two modes are capable of calculating the subjectivity of the saying related to the purposes and intentions of the sayers.

Keywords self -percepted,edge,space mental, frames,cognitive models, ferries, ambiguity.

1ـ المقدّمة

ترتبط الذاتية القوليّة أو ذاتية القول في علوم الدلالة بمفهوم الذاتيّة عموما في معناه الفلسفي في التقليد الديكارتي ومابعد الديكارتي. ومن المعروف أنّ هذا المفهوم اقترن بمعان تهجينيّة، إذ عدّت الذاتيّة في التقليد التجريبي صفة كلّ فكر غير علمي وغير اختباري في مقابل الموضوعية التي اعتبرت شرطا لكلّ نشاط علمي صارم. وقد قام تصنيف العلوم الحديثة على هذا المعنى في التمييز بين العلوم الصحيحة التي تتصف بالموضوعية والصرامة العلميّة من قبيل علم الفيزياء والرياضيّات والعلوم غير الصحيحة الموسومة بالذاتيّة والتقريبيّة مثل العلوم الإنسانية.

إلاّ أنّ انتقال الفلسفة والعلوم إلى عصر ما بعد الحداثة قام على قلب هذا التصوّر لثنائية الذاتي والموضوعي، إذ اعتبرت الموضوعية وهما اختلقته الماديّة العلمية في مواصلتها لبعض المفاهيم الميتافيزيقية التي ادّعت تقويضها من قبيل وجود عالم واقعي موضوعي منفصل عن الذات المدركة. فقد بيّنت الدراسات العلمية الحديثة العصبية والنفسية أنّ عمليّة الإدراك إنّما هي نتيجة تفاعل بين الذات المدركة والعالم الخارجي الذي لا يوجد إلاّ من خلال وعي الذات به. فاسترجع بذلك مفهوم الذاتية ألقه وأهميّته في التفكير العلمي (لايكوف وجونسونLakoff & Johnson، 1999).

ومن هذا المنطلق تبرز أهميّة التساؤل حول مفهوم الذاتية القوليّة وأشكال تحقّقها من جهة وحول كيفيّة شكلنتها أو حوسبتها من جهة ثانية. وقد وجّهنا الاهتمام في هذا البحث إلى دور بعض المفاهيم الدلاليّة والنحويّة التي اعتمدها بعض اللسانيين للتعبير عن ذات المتكلّم المنشئ للقول أو البنية وأشكال حضوره فيهما. وكان محور تساؤلنا حول طبيعة هذه المفاهيم: هل أنّ الذاتية القولية

يمكن أن تشكلن باعتماد فضاء ذهني نفسي أم أنّها ترجع إلى حضور المتكلّم في محلّ نحوي لغوي. ويرجع هذا التساؤل إلى جدل طويل دائر بين بعض الدلاليين العرفانيين المتأثّرين بعلم النفس العرفاني في تصوّراتهم اللغوية وفريق ثان من اللسانيين المتمسّكين بالبنية النحويّة اللغوية وقدرتها على تفسير نفسها بنفسها. إذ يعتبر الفريق الأوّل أن دلالة القول وما يتعلّق بها من معطيات سياقيّة هي مسائل تتحقق باعتماد آليات عرفانية غير لغوية (مفهوم الفضاء الذهني في منوال فوكونيي(1985)) في حين يرى أصحاب الرأي المقابل أنّ البنية النحويّة قادرة على استيعاب الفوضى الدلالية من خلال جعل ذات المتكلّم جزءا من البنية النحوية المجرّدة (مفهوم المحلّ الإنشائي في منوال الشريف [ن.ك] (2002)).

سنحاول في هذا البحث تقديم مفهوم الذاتية القولية في هذين المنوالين من خلال ما اعتمداه من مفاهيم فضائية تسعى إلى شكلنة ذاتية القول وحوسبتها أو التكهّن بها. وسينقسم عملنا إلى ثلاثة أقسام :

-قسم أوّل في مفهوم الذاتية القوليّة ومظاهرها اللغويّة.

-قسم ثان في تحديد الفضاءات الذهنيّة في منوال فوكونيي للذاتية القولية ومحاولة شكلنتها.

- قسم ثالث في مفهوم المحلّ الإنشائي في منوال ن.ك للشريف ودوره في حوسبة الذاتية القوليّة.

2 ـ مفهوم الذاتية القولّية وبعض مظاهرها اللغويّة

2.1. مفهوم الذاتية القولّية حسب لايونز

إنّ مصطلح (Subjectivism) الإنجليزي وكذلك نظيره في ألسنة أوروبية أخرى يحتمل في الحقيقة ترجمتين بحسب المعنى الذي يمكن تحميله لهذا المصطلح. إذ قد يعرّف بالرجوع إلى ثنائية الذات والموضوع فتكون ضديد الموضوعية وقد يكون مصطلح (Subjectivism) متعلّقا بثنائية الفاعل(Subject) في مقابل المفعول (Object) فيمكن ترجمتها حينئذ بالفاعلية. وقد أشار ج.لايونز إلى هذا الازدواج الدلالي في قوله إنّ مفهوم (Subjectivism) يمكن إرجاعه إلى «ثنائية الذات والموضوع : في العرفان والشعور والإدراك، من جهة وفي العمل

والفاعليّة من جهة ثانية (ولعلّ هذه الثنائية الأخيرة، بالتأكيد، هي التي تفسّر، بالأساس، المقابلة النحويّة بين الفاعل والمفعول، وأيضا بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول)» (لايونز،2014،ص495). نلاحظ حينئذ أن مفهوم الذاتية القوليّة موضوع اهتمامنا ههنا يتميّز ببعدين متلازمين بعد نفسيّ عرفاني وبعد لغويّ نحوي، وهو ما سنبيّنه من خلال تقديمنا لهذا المفهوم باعتماد منوالين لسانيين يركّز كلّ منهما على بعد من هذين البعدين ويعتبره المتحكّم في البعد الثاني.

وعلى هذا الأساس المزدوج يعرّف لايونز مصطلح (Subjectivism) بأنّه «يعيّن خاصيّة (أو مجموعة خاصيّات) ما يعتبر إمّا ذاتا للوعي (أي عرفان أو شعور أو إدراك)، أو ذاتا للعمل (عامل)» (م.ن). فيمكن بذلك ترجمة هذا المصطلح بالذاتية باعتبار المعنى الأوّل أو الفاعليّة حسب المعنى الثاني. ويبدو هذان المعنيان مترابطين ومتلازمين في تصوّر لايونز لمفهوم الذاتية القولية أو ذاتيّة القول إذ يعتبرها «تجمع بين ذاتية الوعي وذاتية الفاعليّة» (م.ن، ص499).

وقد ذكر لايونز أن مفهوم ذاتيّة القول من المفاهيم التي تجاهلها اللسانيون إلى عهد قريب لاعتقادهم أنّ هذا المفهوم يتجاوز حدود الشكلنة ويستعصي عليها. وهذا الموقف هو في الحقيقة من رواسب معان تهجينية اقترنت بمفهوم الذاتية في التقليد التجريبي الذي ظلّ مسيطرا لقرون طويلة في المناهج العلمية الغربية. ولعلّ ذلك ما جعل لايونز يخصّص له الفصل الأخير من كتابه «مقدّمة في علم الدلالة اللسانية» بعد أن مهّد له في فصول سابقة مبيّنا أنّ دراسة هذا المفهوم هو أقصى ما يمكن أن يطمح إليه علم الدلالة اللسانية نظرا لدقّته وتشعّبه وتعلّقه بمجالات مختلفة مثل علم النفس وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا. لذلك اختار أن ينطلق من معنى بسيط أو مبسّط للذاتية القوليّة وهو «التعبير عن الذات في الاستعمال اللّغوي» (م.ن،ص496). ويطرح هذا التعريف إشكاليّة طبيعة العلاقة بين الذات المعبّرة أو الفاعل القوليمن جهة والنشاط الذهني أو الاستعمال اللغوي الذي هو منفّذه. أهي علاقة انفصال أم علاقة تماه واتصال.

كانت فرضيّة المقاربة الذهنيّة الموضوعية التي تبدو متحكّمة فبالدراسات الدلاليّة الصوريّة وفي النظريات اللسانية المعتمدة للشكلنة الصوريّة مثل النظريات

التوليدية هو أنّ الذات المعبّرة أو المتكلّم يمثّل ملكة تفكير تتصرّف في القضايا المخزّنة في الذهن اعتمادا على الأحكام المستندة إلى إدراكه للعالم الخارجي الموضوعي (لايونز،1994). أمّا الموقف الثاني وهو موقف علم الدلالة العرفانية فيتمثّل في أنّ المتكلّم هو جزء من البنية التصوّرية باعتباره منشئها وواضعها ولايمكنه أن يعبّر عن ذاته خارج هذه البنية أو خارج اللغة. وليس المقصود باللغة ههنا المحتوى القضوي للجمل أو الجزء الموسوم منها باللّفظ وإنّما كلّ ما يتحقّق به معنى المتكلّم في سياقات قوله المختلفة (لانقاكار،1999).

إذا عدنا إلى مفهوم الذاتية القوليّة، فإنّنا نلاحظ أنّ تعبير الذات عن نفسها في الاستعمال اللغويّ يتحقّق في مظاهر عديدة منها العبارات الإحالية مثل أسماء الأعلام وأسماء الجنس والضمائر وأسماء الإشارة والتعبير عن مقولات الزمان والمظهر والجهة. وقد أشار لايونز إلى مختلف هذه الظواهر اللغوية وعالجها في الفصل الأخير من كتابه المذكور من وجهة نظر تحقّق الذاتية القوليّة فيها. وسنقتصر في هذا العمل على استعراض ما يتعلّق بذاتيّة القول في العبارات الإحالية من قبيل أسماء الأعلام وأسماء الجنس والضمائر

2 ـ 2 تحقّق ذاتيّة القول في العبارات الإحاليّة

تمثّل الإحالة أحد أهمّ وظائف اللغة في علاقتها بالكون ويعتبر المعنى الإحالي المعنى الأوّل والأساسي للفظ الحاصل في عمليّة اكتساب اللّسان أو تعلّمه، فمعاني الألفاظ هي في دلالتها على ما تحيل عليه في ذهن المتلقّي باعتباره تمثيلا للمرجع الموجود في العالم الموضوعي أو في أحد العوالم الممكنة. ومن المعلوم أنّ إحالة الألفاظ مرتبطة في أغلب الأحيان بسياق إنجازها وههنا تكمن علاقتها بمفهوم الذاتية القولية وحضور ذات المتكلّم في القول.

2.2.1 في أسماء الأعلام

تعدّ أسماء الأعلام صنفا مخصوصا من العبارات المحيلة باعتبارها ليست في ذاتها حاملة لمحتوى وصفي مثلما هو الحال بالنسبة إلى اسم الجنس. فليست المدعوّة جميلة بالضرورة جميلة المنظر وليس المسمّى عادلا متّصفا بالعدل، وإنّما تكون التسمية عادة محكومة بعادات اجتماعيّة وثقافيّة لها في بعض

المجتمعات أصول أسطوريّة سحريّة تعتقد في فعل الكلمة وتحقّق معناها بمجرّد النطق بها.

غير أنّه قد يكون لبعض الأسماء دلالة حافّة مستقرّة ثقافيّا مثل نابليون أو سقراط أو الحبيب بورقيبة أو ابن خلدون. ولكنّ هذه الدلالة قد تحدث التباسا في القول بسبب استعمال هذه الأسماء في غير معناها الأوّل المعروف وهو الإشارة إلى الشخصيّة التاريخيّة الحاملة لذلك الاسم. وذلك في مثل قولك:

(1) أنتظرك بجانب ابن خلدون (تمثال ابن خلدون)

(2) الحبيب بورقيبة أصبح رمزا للثورة (شارع الحبيب بورقيبة)

فنجد أنّ اسم العلم في المثالين (1) و(2) قد يكون محيلا على الشخصيّة التاريخيّة المعروفة أو على ما سمّي باسمها (تمثال أو شارع). وليس في اللفظ الظاهر في هذين المثالين ما يرشّح معنى دون آخر ولكنّ المعنى يرتبط بقصد (Intention) المتكلّم الموافق للسياق.

وعلى العكس من ذلك قد تستعمل ألفاظ مغرقة في التعميم مثل فلان وفلانة لتدلّ في السياق على شخص بعينه فتكنّي عن اسم العلم في مثل قولك :

(3) خالتك فلانة لم تأت

(4) عمّك فلان قال....

ولا يحصل في ذهن السامع أي التباس في المعنى. إذ يعرف السّامع بالتدقيق الشخص المقصود باللفظ «فلان» أو «فلانة» استنادا إلى المعلومات السياقيّة المشتركة بينه وبين المتكلّم والتي قد يجهلها بقيّة الحضور. فنتبيّن حينئذ أنّ دلالة اسم العلم، رغم اعتبارها دلالة مستقرّة ومشتركة بين المتكلّم والسامع، تتعلّق بشكل كبير بذاتيّة القول وبسياقه.

2.2.2. في أسماء الجنس

يكون اسم الجنس إمّا نكرة محضة مفردة أو نكرة مخصّصة أو معرفة بتعريف الجنس أو تعريف العهد. ونلاحظ أن دلالة التعريف وإن كانت تختلف عن دلالة التخصيص مبدئيا من حيث درجة التحديد الدقيق للمعنى الإحالي للفظ، فإنّ كلاهما يبقى محكوما بحضور الشروط المقامية الملائمة لتحقّق كلّ منهما.

فدلالة اسم الجنس المعرفة تظلّ متعلّقة بالسياق وبعمل الفاعل القولي الإحالي. يقول لايونز في هذا المعنى :

« فعندما يستعمل المتكلّمون وصفا معرّفا يشيرون بواسطة الجزء الإحالي من العبارة إلى أنّهم ينشئون فعل إحالة، وفي قيامهم بذلك، يؤكّدون، ضمنيّا، للمتلقّي أنّ القسم الوصفي من العبارة، سيتضمّن كلّ المعلومات التي هي مطلوبة في السياق لتحديد المرجع « (لايونز، 1994،ص445).

فالتعريف إذن هو عمل ينجزه المتكلّم أو الفاعل القولي باعتماد أدوات لغويّة وينبغي أن يكون هذا العمل أو المعنى الإنشائي ملائما لسياق القول الذي يقتضي أن يكون المعنى الإحالي للعبارة المعرّفة حاصلا في ذهن السامع. وهذا ما يعبّر عنه في النحو العربي بمفهوم العهد أي الاتفاق الحاصل قبليا في السياق أو في المقام على المعنى الإحالي للعبارة.

أمّا الأوصاف النكرة المحضة أو المخصّصة فتستمدّ إحالتها كليّا من السياق القولي. فإذا قلت :

– أقصد بقولي هذا فتاة معيّنة

فإنّ المعنى الإحالي واضح تماما في ذهن المتكلم، أمّا السامع فقد يكون عارفا بهذه الفتاة المقصودة أو غير عارف بها بحسب مقام القول وسياقه اللغوي والعرفاني.

نتبيّن حينئذ أنّ كلاّ من التعريف النحوي والتخصيص الدلالي يرجعان في درجة تحديدهما للمعنى الإحالي المقصود إلى مدى قدرة الفاعل القولي على تحقيق هذين العمليتين في سياق قوله.

2.2.3 الدلالة الذاتية في الضمائر.

من المعلوم أنّ ضميري المتكلّم والمخاطب كغيرهما من المبهمات لا يدلان على معنى محدّد في ذاتهما وإنّما يستمدّان دلالتهما من المفسّر المقامي الذي يتقارنان معه إحاليّا. ولكنّ خصوصيّة ضميري المتكلّم والمخاطب أنّ علاقتهما تقوم على الدور في السياق التخاطبي. فمنكان متكلّما في القول 1 يصبح مخاطبا في القول 2 ومن كان مخاطبا في 1 يصبح متكلّما في 2

مثال 1 :

قال س : أنا ممتنّ لك فأنت أنقذت حياتي

أجاب ص : أنا لم أفعل شيئا فأنت تستحقّ كلّ خير

ضمير أنا في هذا المثال يمكن أن يحيل على س أو ص بحسب السياق التخاطبي وكذلك الأمر بالنسبة إلى ضمير أنت. وقد بيّن لايونز هذه النقطة في قوله :

« كما ينتقل دور المتكلّم – بعبارة أعمّ دور الفاعل القولي- من شخص إلى آخر، في أثناء الحوار، ستنتقل كذلك نقطة الصفر للسياق الإشاري جيئة وذهابا، حسب إحالة «أنا» و«هنا» (لايونز، 2014،ص451).

والمقصود بالنقطة الصفر للسياق الإشاري عند لايونز هنا المتكلّم وآنه، فإذا كان المتكلّم تتغيّر هويّته بتغيّر الفاعل القولي فإنّ إحالة «أنا» و«هنا» تنتقل بين المتخاطبين فينتقل معها مركز العمل القولي المحدّد لمكان إنجازه. فإحالة ضمير «أنا» تنتقل حينئذ بين المتحاورين فتكون هويّة المتكلّم بذلك غير ثابتة. ولكنّ هذه الهويّة في بعض السياقات المنمّطة من قبيل

قول القذافي في بداية الاحتجاجات في ليبيا «من أنتم؟»

قول المتنبّي « أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي»

تصبح محمّلة بدلالات حافّة تختزنها هذه الضمائر وتصبح مشيرة إلى متكلّم ومخاطب معيّنين حتّى إن استعملها متكلّمون آخرون في سياقات يتقمّص فيها الفاعل القولي دور المتكلّم الأصلي لغايات بلاغية مختلفة مثل السخرية أو التذكير والاعتبار.

نتبيّن من خلال تحليلنا لأشكال حضور الذاتيّة القوليّة في هذه الأصناف من العبارات الإحاليّة أنّ الذاتية القولية تكمن في حضور هويّة المتكلّم (مواقفه، ثقافته، مقصده) في إنشائه فعل الإحالة. وهذا الحضور يجعل للكلمة سواء أ كانت اسم علم أم اسم جنس أم ضميرا معنى متعدّدا بتعدّد سياق القول.

والسؤال الذي نسعى إلى طرحه من خلال هذا البحثهو«كيف يمكن معالجة الذاتية القولية في دراسة المعنى واستيعاب »الفوضى الدلالية« وحركة المعنى

المتواصلة والمتجدّدة في الإنجاز اللغوي». ونقترح إجابة عن هذا السؤال انطلاقا من منوالين لسانيين عالجا مسألة الذاتية القولية وحضور المتكلّم في القول هما كما أسلفنا منوال فوكونيي ومنوال الشريف.

3 ـ كيفيّة معالجة الذاتية القولية باعتماد مفاهيم دلاليّة نحويّة

إنّ المنوالين اللذين نستأنس بهما في معالجة مسألة الذاتية القولية يرجعان إلى اتجاهين لسانيين مختلفين من حيث تصوّر كلّ منهما للغة ولعلاقة اللغة بالفكر أو بالذات المفكّرة (الفاعل القولي). فالمنوال الأوّل هو منوال دلالي عرفاني يستدعي مفاهيم ذهنيّة نفسية لاستيعاب الذاتية القولية ونعني خصوصا مفهوم الفضاء الذهني . أمّا المنوال الثاني فهو منوال نحوي عرفاني يعتمد مفاهيم نحوية مجرّدة يفترض أنّها قادرة على تفسير الذاتية القولية والتكهّن بها.

1.3 الذاتية القولية والفضاءات الذهنيّة.

قدّم ج. فوكونيي (1997،1985) وفوكونييوتورنار (2002) مفهوم الفضاء الذهني (mental Space) باعتباره مجموعة عناصر مبنينة وفق «أطر»(Frames) ومناويل عرفانية(cognitive models). وهو مجال تصوّري «يبنيه الخطاب حتّى يمكّننا من حاضنة عرفانية لتفكيرنا وتفاعلنا مع العالم» (فوكونيي، 1997، 34). فترتبط الفضاءات الذهنية في الآن نفسه بالمعرفة الخطاطية العميقة (مثل إطار التوجّه نحو هدف) من جهة وبالمعرفة المخصوصة العميقة أيضا مثل تذكّر تسلّقك لجبل الشعانبي السنة الماضية. ويكون بناء الأفضية العرفانيّة حسب فوكونيي في مستوى عرفاني (Level C) وهو مستوى عنده سابق للغة. والبناءات في هذا المستوى هي التي تربط اللغة بالعالم الواقعي فتمكّن من القيام باستدلالات مختلفة حول العالم الواقعي وفق أنماط متنوّعة هي أبنية خطاطية تكوّنت تدريجيا لدى المتخاطبين عبر تفاعلهم المتكرّر مع محيطهم المادّي والثقافي. ويندرج هذا التصوّر ضمن المقاربة البنائية العرفانية(Cognitiveconstructive approach) وهي مقاربة تعتبر أنّ المعنى في ذهن السامع يُبنى تدريجيا أثناء الخطاب انطلاقا من القرائن والإشارات التي تسمها اللغة وجملة المعلومات والمعارف المتعلّقة

بسياق القول. فيقتضي بناء المعنى حسب فوكونيي القيام بعمليتين ذهنيتين الأولى بناء الأفضية الذهنية والثانية إنشاء إسقاطات بين هذه الأفضية بالاعتماد على مبدإ قابلية النفاذ الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في تصوّر فوكونيي للأفضية الذهنيّة.

فمن خصائص الفضاءات الذهنيّة أنّها قابلة للنفاذ بين بعضها البعض إذ يمكن ترابط عناصر من فضاء ذهني معيّن بعناصر من فضاء ذهني آخر قد يكون مختلفا تماما عن الأوّل ولكنّ تنشيط عناصر من كليهما في سياق ما يمكّن من هذا الانتقال بين الفضاءات الذهنيّة المختلفة. وتعدّد الفضاءات الذهنيّة المحتملة للقول وقابلية النفاذ بينها هو الذي يمكّن من استيعاب الذاتية القوليّة والتكهّن بها في السياقات المختلفة حسب فوكونيي. وذلك بالاعتماد على مبدأ النفاذ الذي صاغه فوكونيي على النحو التالي:

«إذا كان عنصران أ وب مترابطين وفق الدالّة د بحيث ب= د(أ) فإنّ العنصر ب يسمّى ويوصف ويشار إليه بوصفه صورة أ» (فوكونيي،1997،ص41).

ونتيجة لهذا المبدإ»يمكن لعبارة تسمّي عنصرا ما من فضاء ذهني معيّن أو تصفه أن تستعمل للنفاذ إلى ما يناظرها في فضاء ذهني آخر« (م.ن).

هذا المبدأ يمكن أن يفسّر ذاتية دلالة اسم العلم الذي قد يدلّ على الشخص أو تمثال ذلك الشخص أو شيء أو مكان أصبح يحمل اسمه.ففي المثالين المذكورين في الفقرة السابقة

(5) أنتظرك بجانب ابن خلدون (تمثال ابن خلدون)

(6) الحبيب بورقيبة أصبح رمزا للثورة (شارع الحبيب بورقيبة)

يمكن رفع ما لاحظناه من التباس في فهم المقصود بالاسمين العلمين «ابن خلدون« و«الحبيب بورقيبة» وتحليل المعنى المقصود بالاعتماد على مبدإ النفاذ والذي يسمّيه فوكونيي أيضا مبدأ التماهي (Identification principale). فلئن كان اسم العلم يعدّ من المعارف وضعا باعتباره نظريّا يشير إلى واحد بعينه وهو المسمّى بذلك الاسم، فإنّه لا يحدّد سمات دلاليّة لذلك المسمّى (لايونز،2014). فقد يطلق اسم العلم نابليون على شخص أو كلب أو أرنب أو شارع أو برنامج حاسوبيّ. وشرط اسم العلم أن تكون دلالته على مسمّاه مطلقة دون حاجة إلى

مفسّر أو قرينة في النصّ أو في المقام. ولكنّ الملاحظ في المثالين السابقين وفي غيرهما من الأقوال التي ترد فيها أسماء الأعلام أنّ الفاعل القولي في بنائه لدلالة اسم العلم والمخاطب في فهمه لها يتفاعلان مع المعطيات السياقية الحافّة بالقول في بناء شبكة من الفضاءات الذهنيّة ينشّط بعضها دون بعض حسب مبدأ النفاذ بما يتلاءم مع تلك المعطيات السياقيّة الداخلية والخارجيّة. ذلك أن بناء هذه الشبكة وتبئير فضاء ذهني دون آخر يكون تدريجيا مع تقدّم الخطاب ويستند إلى أبنية عرفانيّة مختزنة في ذاكرة كلّ من المخاطب والمتكلّم. وهي أبنية خطاطيّة تنظّم معارفنا حول العالم اعتمادا على تفاعل أجسادنا المتواصل مع محيطها المادي والثقافي. هذه الأبنية هي الأطر في اصطلاح فيلمور والمناويل العرفانيّة المؤمثلة في اصطلاح لايكوف التي تجعلنا قادرين على العبور من فضاء ذهني إلى آخر بسلاسة وبسرعة وبأدنى مجهود. فيحصل ببناء شبكة الفضاءات الذهنيّة الملائمة للسياق عمليّة التفاهم التي هي الغاية من كلّ تواصل لغوي.

ويشير فوكونيي إلى وجود ثلاثة مفاهيم ديناميكيّة تمكّن المشاركين في الخطاب من بناء المعنى إنشاء وتأويلا وهي مفهوم الفضاء الأساس والفضاء المنظار والفضاء البؤرة (Base, viewpoint and focus spaces). وليست هذه الأفضية بالضرورة مختلفة، إذ يمكن أن تجتمع في فضاء واحد هو الفضاء الأساس أو أن تتوزّع على فضاءين أو ثلاثة أفضية. ويمكن بتقدّم الخطاب وعمليّة بناء المعنى فيه أن يتحوّل الفضاء المنظار أو الفضاء البؤرة إلى فضاء أساس يولّد أفضية أخرى يستدعيها السياق النصي أو المقامي. والفضاء الأساس هو نقطة البداية التي ينطلق منها في بناء المعنى وهي التي يمكن الرجوع إليها دائما (فوكونيي،1997،ص49). أمّا الفضاء المنظار فهو الفضاء الذي يمكن من خلاله النفاذ إلى أفضية أخرى والفضاء البؤرة هو الفضاء الذي تنتهي إليه عملية بناء المعنى باعتباره الفضاء الذي تتوجّه إليه عناية كلّ من المتكلّم والمخاطب في السياق المخصوص.

ويمثّل فوكونيي بنية الأفضية الذهنيّة التي تبنى تدريجيّا في الخطاب في شكل أفضية يترابط بعضها مع بعض اعتمادا على مبدأ النفاذ أو التماهي بين عناصر الفضاء أ والفضاء الذهني .

الفضاء الأساس

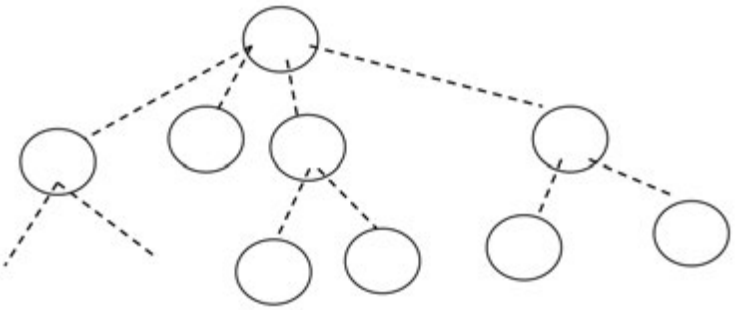

ففي المثال الأوّل يتضمّن الفضاء الأساس الاسم العلم ابن خلدون باعتباره الشخصية العلمية العربيّة المعروفة صاحب المقدّمة وتاريخ العبر فهو الفضاء الأوّل الذي يكون منطلق إنشاء المعنى وتأويله. لكنّ المعطيات السياقيّة التي تتمثّل في أنّ هذا القول تلفّظ به شخص من عصرنا يواعد صديقه بجانب تمثال ابن خلدون يبني فضاء ثانيا يتماهى فيه العنصر أ شخصية ابن خلدون من الفضاء الأساس بمقابله في الفضاء الذهني البؤرة أ، وهو تمثال ابن خلدون الموجود في الشارع الرئيسي في العاصمة التونسيّة وتحديدا في ساحة الاستقلال قبالة السفارة الفرنسية.

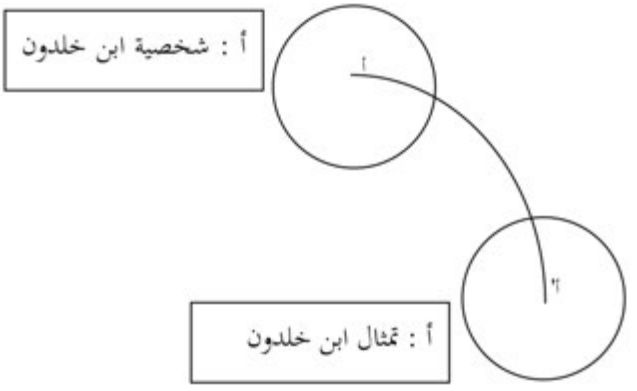

فيصبح الفضاء الأوّل في الآن نفسه فضاء أساس وفضاء منظار يسمح للعبور إلى الفضاء البؤرة الذي توجّه إليه عناية المخاطب في السياق التخاطبي. ويمكن

اعتماد نفس هذا التحليل في تفسير بناء المعنى في المثال 2، إذ يكون الفضاء الأساس في المثال :

(2) الحبيب بورقيبة أصبح رمزا للثورة

فضاء يتضمّن الحبيب بورقيبة الرئيس الأوّل للجمهورية التونسيّة بعد الاستقلال، لكنّ كلمة الثورة التي تحيل على أحداث الثورة التونسيّة التي وقعت في (ديسمبر –2010 جانفي2011) تجعل هذا العنصر من الفضاء الأساس ينفذ إلى عنصر يتماهى معه من الفضاء البؤرة يكون فيه اسم العلم دالاّ على الشارع الرّئيسي في العاصمة التونسيّة الذي سمّي على اسم الرئيس الحبيب بورقيبة. وقد شهد هذا الشارع أحداثا هامّة في الثورة التونسيّة لعلّ أبرزها مظاهرة (14جانفي2011) التي غادر بعدها الرئيس السابق البلاد وأصبح الشارع مسرحا للمظاهرات والاحتجاجات ضدّ السلطة ومظاهر الاستبداد.

ولكنّ الملاحظ أنّ عملية الفهم تبقى مفتوحة على إمكانات متعدّد بتعدّد السياق التخاطبي والمحيط العرفاني المشترك بين الفاعلين القوليين. فالمخاطب قد يكون جاهلا في المثال (1) بوجود شخصية علميّة تاريخيّة تحمل اسم ابن خلدون فيظنّ أنّه شخص يعرفه المتكلّم في العاصمة وسينتظره بجانبه. فيكون الفضاء الأساس هو شخص ما اسمه ابن خلدون وهو نفسه الفضاء المنظار والفضاء البؤرة. وهذا ما يجعله يستفسر المتكلّم

- ❏ من هو ابن خلدون أنا لا أعرفه
- ❏ لا أقصد تمثال ابن خلدون

بهذا القول يصبح الفضاء الأساس في الآن نفسه فضاء منظارا وينفذ العنصر أ منه إلى صورته في الفضاء البؤرة أ، (تمثال ابن خلدون)

والأمر نفسه قد يحصل في فهم المثال (2) فقد يكون المخاطب جاهلا بشخصيّة الحبيب بورقيبة فيظنّ أنّه شخص قد شارك في الثورة فأصبح رمزا لها. كما قد يتصوّر أنّ المقصود بالثورة هي الثورة الاجتماعية والثقافيّة التي حقّقها الحبيب بورقيبة في تونس بعد الاستقلال فيعتبر أنّ المقصود هو الشخصيّة المعروفة لا الشارع الرئيسي في العاصمة

نتبيّن حينئذ أنّ فوكونيي أراد حوسبة الذاتيّة القوليّة في منوال الأفضية الذهنيّة بالاعتماد على الديناميكيّة القائمة بين الفضاء الأساس والفضاء المنظار والفضاء البؤرة التي يكون التفاعل بينها محكوما بكيفيّة تفاعل السامع في عمليّة الفهم مع المعطيات السياقيّة المحيطة بالقول. ولكنّ هذه الديناميكيّة بين الأفضية تبقى مرتبطة بالسياقات الإنجازيّة المتحقّقة فعليّا. وبعمليات التفاوض على المعنى التي تحصل بين المتكلّم والمخاطب بشكل ضمني أو صريح. فهذه الأفضية الذهنيّة تبنى بشكل حينيّ أثناء عمليّة التلفّظ وتستعصي بذلك على التجريد والحوسبة. والسؤال المطروح على هذا المنوال كيف يمكن تجريد مفهوم الفضاء الذهني حتّى يكون قادرا على استيعاب الفوضى الدلاليّة التي أشار إليها الشريف باعتبارها تصاحب كلّ عمليّة بناء للمعنى لدى المتكلّم وإعادة بناء المعنى لدى المخاطب في سياقات مختلفة؟.

2.3 الذاتية القولية والمحلّ الإنشائي النّحوي

يقدّم الشريف في منواله [ن.ك] (الشريف،2002) تصوّرا نحويّا للذاتيّة القوليّة التي يمكن حوسبتها ومعالجتها نحويّا باعتماد مفهوم المحلّ الإنشائي باعتباره جزءا من البنية النحويّة المجرّدة.

2.3.1 أهمّ فرضيات منوال (إن. ك.) المتعلّقة بالذاتيّة القوليّة.

يقوم هذا المنوال على جملة من الفرضيات أهمّها بالنسبة إلى موضوع مقالنا هذا :

أ- اعتباره أنّ حركيّة القول صورة من حركيّة البنية النحويّة فـ«إذا ربطنا بين حركة العمل الإعرابي وحركة العمل اللغوي في مرحلة من البنية النحويّة سابقة لتعجيمها، أي لإنجازها فإنّنا نقويّ الصلة بين البنية واستعمالها ونقوّي الصلة بين دلالة البنية في النظام ودلالتها في الاستعمال« (م.ن،ج1،ص139). فالغاية من هذا الفرضيّة اعتبار أنّ ديناميكيّة المعنى في الأقوال المنجزة التي ترتبط بتعدّد سياقات القول ومقاماته وأغراض المتكلّمين ومقاصدهم وانتظارات السامعين وتأويلاتهم يمكن أنّ تتولّد من حركيّة البنية النحويّة

إذا اعتبرنا أنّ العمل اللغوي أي معاني الكلام بالاصطلاح البلاغي القديم تحكمها حركة العمل الإعرابي التي تولّد معنى الأبنية النحويّة.

ب- لا فصل جوهري في هذا المنوال بين النظام والاستعمال إلا من جهة درجة التجريد الذي يتناسب عكسيّا مع ثراء الدلالة. فكلّما كانت البنية النحويّة أكثر تجريدا كانت أفقر في دلالتها المنجزة وأثرى في دلالتها المحتملة. وبالعكس كلّما كانت البنية بنية إنجازيّة متحقّقة كانت أثرى في دلالتها المنجزة وأفقر في دلالتها المحتملة. فالفرق بين البنية في النظام والبينة في الاستعمال ليس فرقا جوهريّا فكلاهما بنية نحويّة، ولكنّ ما يميّز بينهما هو مرتبتهما في سلّم التجريد.

ج- المتكلّم كائن مجرّد له محلّ في البنية المقولية الحدثية ∃ حـــــحا (حا) التي تمثّل في منوال الشريف الدلالة الدنيا المختزلة لكلّ الأبنية النحويّة سواء في مستوى الجملة أو المركّب الجزئي أو المفردة. والمتكلّم في البنية الإنشائية الحدثيّة هو الحادث (حا) المجرّد من أيّ تحقّق لفظيّ لأنّه جزء من البنية المقوليّة التي تنعدم فيها الإحالة انعداما كاملا. فيصبح بذلك من الثوابت اللغويّة العابرة للتاريخ لتخلّصه من الإحالة اللفظية المتغيّرة الآنية. وليس فاعل الفعل الإنشائي للقول المنجز وهو المتكلّم الحقيقي في مقام معيّن إلاّ شكلا من أشكال تحقّق المتكلّم الواضع الذي يشغل محلّ حـــا في البنية المقولية الحدثية ∃ حـــــحا (حا)

2.3.2 كيفيّة تشكّل الذاتيّة القوليّة في البنية النحويّة المجرّدة.

استنادا إلى الفرضيّة (أ) و(ب) في منوال [ن.ك]، يمكن تفسير الذاتية القولية أي أشكال حضور الذات المعبّرة في الاستعمال اللغوي من خلال جعل إنشاء المتكلّم بنية نحويّة مجرّدة لها محلّ نحوي هو محلّ العامل في البنية الحدثية الإحالية. ويعدّ هذا التصوّر للمتكلّم لدى الشريف مواصلة لحدس النحاة القدامى من خلال تأكيدهم أنّ المتكلّم هو العامل الأوّل وهو عامل العوامل (الأستراباذي، ج1، ص59). والاختلاف بين هذا المتكلّم المجرّد والمتكلّم الحقيقي المنجز للقول الذي تتحدّد خصائصه بحسب سياق قوله ليس اختلافا في الجوهر وإنّما في درجة التجريد. وذلك لأنّ ما نلاحظه، حسب الشريف من

«ثراء يميّز النشاط اللغوي ليس إلاّ تحقّقا فوضويّا لحالات تتكهّن بها الأبنية النحويّة«(الشريف،2002،ج1،ص212). إذ يعتبر الشريف أنّ دور النظريّة اللسانية ليس تحديد المعاني المقامية المحتملة للقول وإنّما تقديم الجهاز النظري القادر على تفسير عمليتي إنشاء المعنى وتأويله في مختلف مستوياته اللغوية باعتماد منطق طبيعي يمكنه استيعاب فوضويّة الدلالة اللغويّة. والمبدأ الذي يستدلّ عليه هو «إن كان لبنية نحويّة ما دور دلالي ما في الخطاب، فلابدّ أن يكون هذا الدّور متكهّنا به في النّظام النّحوي.» (م.ن،ج1،ص220).

استنادا إلى الفرضيّة ج، فإنّ الفاعل القولي الذي أشار إليه لايونز ليس إلاّ مستوى إنجازيّا يتحقّق فيه المتكلّم الذي اعتبره الشريف كما أسلفنا كائنا مجرّدا له محلّ في البنية المقوليّة الحدثيّة التي تعتبر البنية الدنيا المولّدة للمعنى في مختلف المستويات اللغويّة. ويفترض الشريف أنّ هذا المتكلّم الواضع هو الدماغ الإنسانيّ المنشئ للغة لا باعتباره تصوّرا جسديّا قابلا للتّشريح بل بما هو كائن مجرّد يتحقّق باستمرار في كلّ إنسان يولد ويموت عبر التّاريخ (الشريف،2002،ج1،ص506). وهذا المفهوم للمتكلّم يجاوز مفهوم المتكلّم المثالي الذي تشير إليه النظريّة التوليديّة الحاصل في المستوى التصريفي المجرّد والمتكلّم البلاغي المقامي الذي يتنزّل في المستوى التصريفي المعجّم الذي تعتمده عادة الدراسات الدلاليّة والتداوليّة.

فمعاني الشخص والتمثال والكتاب الإحاليّة التي يمكن أن تفهم من اسم العلم ابن خلدون في المثال

(1) أنتظرك بجانب ابن خلدون

هي معان محتملة تتكهّن بها بنية اسم العلم باعتبار جملة المعارف السياقيّة الثقافيّة المشتركة بين المتكلّم والسامع. وهذه المعطيات الثقافيّة وإن كانت خاصّة بمجموعة ثقافيّة معيّنة مسجّلة في لسانها فإنّها تعتبر جزءا من التجربة الإنسانيّة المشتركة التي تسجّلها اللغة في البرنامج النحوي المختزن في الدّماغ البشري. فالبنية المقصودة في المثال هي «تمثال ابن خلدون» لكنّ الفاعل القولي اختار أن يسم في اللفظ جزءا من بنية الإضافة وهو المضاف إليه لأنّ دلالة الإضافة ههنا الاختصاص. فوسم المضاف إليه وتعيينه باللفظ كاف في رأيه لحصول المعنى

المقصود في ذهن المخاطب وهو كلّ المركّب الإضافي تمثال ابن خلدون بالاستناد إلى المعارف السياقيّة المشتركة بينهما وهي معرفتهما بوجود تمثال ابن خلدون في الشارع الرئيسي من العاصمة التونسيّة. فبينة تمثال ابن خلدون وبنية ابن خلدون متشارطتان في ذهن كلّ من المتكلّم والسامع استنادا إلى مبدإ جواز اختزال بنية الإضافة في العنصر المخصّص الذي تحصل به الفائدة لدى المخاطب. وذلك من قبيل قول الطالب س

(3) ذهبت إلى منّوبة هذا الصّباح

وقول أمّ لأبنائها بعد أن جنّ جنونها بسبب سلوكهم الأرعن

(4) ستجعلونني أدخل منّوبة

يحتمل اسم العلم منّوبة معنى المدينة المعروفة أو المركّب الجامعي الواقع فيها أو مستشفى الأمراض العقليّة الموجود بها وهي معان متشارطة في ذهن المتكلّم والسامع في هذه السياقات. وكلّ منهما يختار في عمليّة بناء وإعادة بناء المعنى أحد هذه الأبنية والمعاني المتشارطة الملائمة لسياق القول. ففي (3)، يختار المتكلّم والسامع بنية كليّة منّوبة أمّا في (4) فالبنية المقصودة التي اختارها المتكلّم هو مستشفى الأمراض العقليّة بمنّوبة. وكلّ هذه المعاني المحتملة تتكهّن بها البنية الإعرابيّة (مضاف مضاف إليه) القائمة على العلاقة الظرفيّة أي معنى الحرف «في» على أساس مبدإ جواز وقوع المحلّ موقع الحالّ به.

نتبيّن حينئذ أنّ بناء الفاعل القولي للمعنى في خطابه يستند إلى حساب نحوي لما تحتمله البنية النحويّة المجرّدة من المعاني واختيار البنية المنجزة المناسبة لسياقه وهي بنية متشارطة مع بقيّة الأبنية التي تولّدها البنية النحويّة المجرّدة. والدليل على ذلك أنّ السامع قد يستحضر عن وعي أو عن غير وعي إحدى تلك الأبنية المشارطة التي لم يخترها المتكلّم لتكون البنية المقصودة في قوله. كأن يردّ زميل الطالب في المثال (3) عليه قائلا:

(5) لا باس عليك، ما الذي ألمّ بك

وذلك على سبيل المزاح، فقد تجاهل البنية المقصودة «كليّة منّوبة» وذهب إلى بنية أخرى مشارطة «مستشفى الأمراض العقليّة بمنّوبة». ويمكن أيضا

للأطفال الذين قد يجهلون أنّ هناك مستشفى أمراض عقليّة في منّوبة ويعرفون بوجود مدينة في منّوبة فيقولون لأمّهم :

(6) ماذا ستفعلين في منّوبة (المدينة)

لكن سواء أكان التشارط بين الأبنية حاصلا في ذهن السامع فيحصل التفاهم أم كان غير حاصل فنقع في سوء الفهم، فإنّه حاصل بالضرورة في ذهن المتكلّم المنشئ للقول. وذلك نتيجة حصول هذه العلاقة بين الأبنية في مستويات تجريديّة مختلفة أدناها البينة القوليّة المنجزة في مقام معيّن وأقصاها البنية المقوليّة الحدثيّة التي يحتلّ فيها المتكلّم، كما افترض الشريف في منواله، موضع الحادث المنشئ للحدث الإنشائي المتحكّم بحركة العمل الإعرابي في البنية الإحاليّة. ويبرز ههنا أهميّة اعتبار أنّ المتكلّم له محلّ نحوي في البنية في حوسبة المعاني المحتملة والمعاني المنجزة في الأقوال.

4 ـ خاتمة

نخلص استنادا إلى ما تقدّم إلى أنّ للذاتيّة القوليّة أشكال حضور مختلفة في الخطاب اللغوي مما قد يوحي بصعوبة استيعاب المعنى ومعالجته معالجة علميّة دقيقة. ولكنّ اعتبار هذه الأشكال اللغوية جزءا من النظام اللغوي الذي يستعمله المتكلّم للتعبير عن أغراضه المخصوصة باللغة ومن خلالها يجعل مفهوم الذاتيّة القوليّة أو الفاعليّة القوليّة مفهوما لا يتحقّق إلاّ داخل اللغة باعتماد مفاهيم وآليات ذهنيّة ونحويّة. فلئن كانت هويّة المتكلّم (مقصده، معارفه، شخصيّته...) في الظاهر عناصر غير لغويّة فإنّ الخطاب اللغوي هو المنطلق الوحيد للاستدلال عليها وحسابها بدقّة.

وقد توسّل كما بيّنا في هذا المقال بعض اللسانيين والدلاليين العرفانيين بمفاهيم فضائية لمعالجة مفهوم الذاتية القولية ومحاولة شكلنتها. وقد قدّمنا مقترحات منوالين يستند الأوّل إلى خلفيّة عرفانيّة نفسيّة ويعتمد مفهوم الفضاء الذهني في تحديد مقصد المتكلّم وكيفيّة إعادة بنائه في ذهن المخاطب، في حين يستمدّ المنوال الثاني مرجعيّته من تصوّرات لسانيّة نحويّة ويعالج الذاتيّة القوليّة باعتماد مفهوم المحلّ النحوي والتشارط بين الأبنية. ورأينا أنّ هذين المنوالين

قد عالجا المسألة بوجهتي نظر مختلفتين. فكانت وجهة نظر فوكونيي صاحب منوال الأفضية الذهنيّة هي وجهة نظر المخاطب في تأويله للكلام وكيفيّة إعادة بنائه للمعنى على النّحو الذي أراده المتكلّم في سياقه، بينما كانت وجهة النظر التي اعتمدها الشريف هي وجهة نظر المتكلّم إذ يجعله جزءا من البنية النحويّة المجرّدة التي تتكهّن بدلالة الأقوال المنجزة. وقد انجرّ عن هذا الاختلاف أمران:

- أوّلهما أنّ منوال الأفضية الذهنيّة يدرس اللغة باعتبارها جملة من الأقوال المنجزة معجميّا ومقاميّا. وهو ما يجعله محاولة لمعالجة الذاتيّات القوليّة المتعدّدة بتعدّد مقامات الأقوال وتنوّعها. أمّا منوال الشريف فإنّه يعنى بدراسة الأبنية النحويّة المجرّدة القادرة بفضل ثراء دلالتها الاحتماليّة وفقر دلالتها الإنجازيّة على استيعاب الفوضى الدلاليّة الحاصلة في الأبنية المنجزة اللانهائيّة التي تكون فقيرة من حيث دلالتها المحتملة ثريّة من حيث دلالتها المنجزة
- ثانيهما تفاوت المنوالين المقدّمين في كفايتهما التفسيرية بسبب تفسير الأوّل للغة بما هو خارج عنها (الفضاءات الذهنية) في حين يعتمد المنوال الثاني تفسيرا داخليا دوريا للذاتية القولية بجعلها متولّدة عن إنشاء المتكلّم الواضع للبنية النحويّة لا باعتباره كائنا خارجا بل بوصفه معنى نحويّا مجرّدا.

ويبقى مفهوم الذاتيّة القوليّة أو الفاعليّة القوليّة من المفاهيم التي تحتاج إلى تعميق الدراسة فيها باعتماد مقاربات بينيّة تنهل من علوم مختلفة نفسيّة وعصبيّة وبيولوجيّة واجتماعيّة وأنتربولوجيّة. ولكنّ ميزة البحث اللساني في هذا المفهوم أنّه ينطلق من أساس صلب وهو اللغة التي هي الشكل الرّمزي الأبرز الذي استعمله الإنسان على مدى العصور التاريخيّة المتعاقبة للتعبير عن الذات البشريّة المجرّدة التي تحقّقت في أقوام وشعوب متعاقبة ترشّحت تجاربها وثقافاتها وسجّل الأساسي منها في البرنامج النحوي المختزن على نحو ما في الدماغ البشري (الشريف،2008،2002، 2016).

المصادر والمراجع

ـ المراجع العربيّة :

- الشريف، (محمّد صلاح الدين) ، «الشرط والإنشاء النحوي للكون، سلسلة اللسانيات»، مج 16، منشورات كليّة الآداب. جامعة منّوبة تونس، 2002.
- الشريف، (محمّد صلاح الدين) ، أوقد سألتمونيها ، «بحث في مظاهر من العرفان الاجتماعي المختزن في البرنامج النحوي»، حوليات الجاعة التونسيّة، عدد 53، 2008.
- الشريف، (محمّد صلاح الدين)، وجهة نظر أم نقطة وجود، ضمن أعمال ندوة (Point de vue)، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، 2016.
- الأستراباذي، «شرح الكافية»، تح أحمد السيّد أحمد، المكتبة التوقيفيّة، القاهرة، د.ت.
- لايونز، (جون)، مقدّمة في علم الدلالة اللسانيّة،ترجمة سندس كرونة، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، 2014.

ـ المراجع الأعجميّة :

- Fauconnier,G., (1985), Mental Spaces, Cambridge, Mass. : MIT Press
- Fauconnier,G, (1997), Mappings in Thought and Language, Cambridge University Press, Cambridge.
- Fauconnier, G. & Turner, M., (2002), The Way We Think, New York, Basic Books.
- Langacker, R. W, (1987), Foundations of Cognitive Grammar (Vol.8I), Stanford, California ; Stanford University Press.
- Langacker, R. W, (1999) Assessing the Cognitive Linguistic Enterprise. In: Theo Janssen and Gisela Redeker (eds.), Cognitive Linguistics: Foundations, Scope, and Methodology. Berlin and New York: Mouton de Gruyter. Cognitive Linguistics Research 15. 13-59.

- Lakoff & Johnson, (1999), Philosophy in the Flesh : The Embodied Mind and Its Challenge to Western Thought, Basic Books.
- Lyons, J., (1994), Subjecthood and Subjectivity, In: M. Yaguello (ed.) Subjecthood and Subjectivity, Paris, Ophrys, 9-17

أسس النظْم البلاغيّ في العربيّة

د. وليد زيدي
كلّية الآداب بمنوبة

ملخّص

فرضيّة هذا البحث الأساسيّةُ، أنّ المتكلّم يتحكّم في المعنى البلاغيّ وفي قصده بالعلاقات النحويّة التي تلبّي الحاجة التعبيريّة. فالمعنى لا يتحقّق إلا بنيةً مخصوصةً، في انتظام محلّيّ وتوزيع وظائفيّ مخصوص. وذلك بما يخوّله النظْمُ من إمكانيّات بنيويّة، بها يزداد المعنى خصوصا، وتزداد بها الأحكام بعْدا والفوائد قوّةً.

ولقد حاولنا في هذا العمل أن نبحثَ بناء على رصد المتكرّر والمتغيّر المبادئَ التي تحكم النظْم وتسيّر حركيّتَه، بصفته جهازا بلاغيّا تتحقّق به المطابقة بين المقاصد والأبنية اللفظيّة. وحاولنا أن نحقّق النظر في ما يكوّن جهازَ النظم من مكوّنات هي الأحوال التخاطبيّة والأغراض التعبيريّة وخواص التراكيب المتعيّنة لأحوال التخاطب واعتقادات المتكلّم.

والغرض من ذلك هو إعادة فهم لأساس البلاغة العربيّة وما يجعلها مطابقة الكلام لمقتضى الحال واستثمار هذا التصوّر في فهم المختلف المعنويّ بالمؤتَلف البنيويّ والتركيبيّ.

الكلمات المفاتيح : النُظْم، الغرض، مقتضى الحال، القصد، العمل والإعراب، التقديم والتأخير، التنسيق، الخصوصيات المعنوية والأحوال التخاطبية، معاني النّحو، المتكلّم والسامع .

Abstract

The major premise of this research is that the speaker controls their idiomatic meanings, and in their intentions through the grammatical relations that express their expressional needs. Indeed, the meaning is only accomplished with a specific intention, in a local organisation with a prearranged functional distribution. This is due to the structural potentials because of word order wherein meanings get more specific, and the orders get further, and the benefits get stronger.

In this work, we have attempted to study the principles that govern the word order and moderate its dynamism, based on tracing repetitions and changes. Besides, we have attempted to examine the components of the word order system which are the conversational circumstances, the expressive purposes, the qualities of the prearranged structures based on the conditions of conversation, and the intentions of the speaker.

The purpose of this is a revision of the basics of Arabic Rhetoric in the relation between speech and circumstances, and to invest this understanding in linking the semantic dissimilarities with the structural similarities.

Keywords : Word Order, Speaker and addressee, foregrounding and back grounding, meaning, structure, the structural formation, order, purpose, compatibility between words and meanings, grammar, Conversational Circumstances, semantic characteristics.

1 ـ مقدّمة

نعني بالنظم البلاغيّ، ما يتوخّاه المتكلّم في تأليف القول من وجوه في التعليق وكيفيّات في الترتيب والتنسيق، وذلك للمطابقة بين المعنى البلاغيّ المقصود والبنية اللفظيّة المُخَصِّصة له والمتعيّنة للإفادة به والإعراب عنه في المقام. وهو ما يتأتّى بالتحكّم في المعنى البيانيّ المقصود بالمعنى النحويّ المنتظِمِ بالعقد والتعليق.

ونقترح في هذا البحث تصوّرا لانتظام المبادئ التي تسيّر النظمَ، وللمكوّنات التي تنتظِمُ جهازَه النظاميّ في ما نفترض.

وفرضيّة هذا البحث الأساسيّة، هي أنّ النظْمَ، رعاية لخصوصيّات القصد بأحكام النحو والإعراب، وأنّه جهاز بلاغيّ، أساسه انتقاء تداوليّ للشكل البنيويّ الذي تتخصّص به المعاني المخصوصة وتتميّز بمراعاته الخصوصيّاتُ المعنويّةُ بعضها من بعض ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال. فهو تحكّم في المعنى بخصوصيّة البنية وكيفيّات الترتيب الوظائفيّ والتوزيع المحلّيّ لا بقيمة الكلمة والوحدات المعجميّة في مجالها الجدوليّ.

على هذا، فإنّ للنظم مبادئَ يقوم عليها، وقواعدَ يشتغل على وفقها، ولوازمَ يختصّ بها في تأدية المعنى المخصوص وتربية الفائدة.

وممّا نسلّم به، هو أنّ أساس القول حركيّة في العلاقات النحويّة تلبّي حاجةَ المتكلّم التعبيريّةَ. وأنّ البلاغةَ في تصاريفها ووجوهها، نَظْم للمعاني في أنساق الأبنية على نحو يطابق فيه الكلام مقتضيات الأحوال.

ويُسْتَلْزَمُ من هذه الفرضيّة أنّ حركيّة العلاقات النحويّة، يخوّلها النظام اللغويّ على وفق ما يترتّب في ذهن المتكلّم من أنساق في المعنى يَسِمُها اللفظُ في أنساق محلّيّة مشحونة بالاعتقاد.

معنى هذا أنّ ما ينظمه المتكلّم من جمل يخصّصها المقام، إنّما هو تحكّم في ما تخوّله الأشكال البنيويّة من احتمالات ينمّيها المتكلّمُ على قدر مقاصده وأغراضه، ويخصّصها بالتركيب الأوفق لها والأليق بها.

ولقد قدّرنا أنّ للنظم البلاغيّ قواعدَ تسيّره ومبادئَ تحكمه، حاولنا في هذا البحث، وانطلاقا من نظريّة العمل والإعراب ونظريّة النظم لعبد القاهر الجرجانيّ، أن نرصدها بناء على ما يتكرّر من أبنية، وما يرجع إليه المتعدّد من أصول ويستقر فيه المتحرّك من أسس وثوابت.

وأساس هذه الفرضيّة وما يستَلْزَمُ منها، تصوّر، مفاده أن «التعامل بين الشركاء اللغويين في التخاطب» وواقع التداول، كل ذلك، مبرمج نحويّا وأنه «تطبيق لبرنامج مسبق موسوم باللفظ». وأن البلاغة التي تكيّف المنجَز حسب المقامات إنما هي منظومة «تشتغل داخل البرنامج النحوي منذ ابتداء النظم» (الشريف، 2012، ص79).

فما يمثّل البرنامج البلاغي وما يجسّده، في ضوء هذا التصوّر، إنما هو النَظْم.

فهو، في منوال الإنشاء النحويّ للكون، مستوى نظامي فيه يشارط الاشتقاقُ المتعلّقُ بالعناصر المعجميّة، الإعرابَ الناظمَ للعلاقات بين الألفاظ المشفّرة للمقاصد. وفيه تتحدّد الاحتمالات الحسابيّة النحويّة المعيِّنة لاختيار المتكلّم.

والبلاغة، قبل أن تكون أحكاما مكيِّفة للمنجز بحسب المقامات، هي منظومة متعاملة مع المنظومات الذهنيّة الأخرى مؤدّية وظائف نظاميّة وظيفيّة في بناء القول وإرساله في الواقع اللغوي. فالبلاغة، بصفتها منظومة مبرمجة في برنامج النحو المولّد للخطاب مشارطة له، وبصفتها أحكاما وظيفيّة له، ينتقي بها المتكلّمُ، من الإمكانيّات التعبيريّة والتشكّلات البنيويّة، ما يخوّل الكلامَ وظائفَه التخاطبيّةَ، وأنه «بدون هذا الانتقاء البلاغي (التداولي) لا نعتقد أن جملة الخطاب متوقّعة ما دامت الجمل الممكنة لانهائيّة العدد» (م.ن،ص79). وأن الانتقاء البلاغي دليل على أن المتكلّم ينشئ في برنامج اعتقاده غرضا مقصودا، يشتقّ له بتنمية احتمالات البنية النحوية ما يعرب عنه ويكون علامة عليه، وأن في ذهنه حالا يقتضي ما يناسبها من التراكيب. فمن أخص مكوّنات البرنامج البلاغي، المعنى والدلالة ومقتضى الحال والمقام، التي لا تتعين ولا تستفادُ إلا بمكوّن إلا بمكوّن جذريّ ثالث هو توخّي معاني النحو في معاني الكلم. فبِهِ يتقيد المعنى وتتخصصّ الدلالة، وبه يتعيّن المقام الناشئ في الاعتقاد.

2 ـ مبادئ ومسلّمات

من أوكد المبادئ التي نسلّم بها في نظريّة العمل والإعراب:

أ – أنّ أصل الكلام، جذر بنيويّ واحد، يمثّله «الشكل الجمليّ»: [فعل + فاعل + مفعول]. وهذا التصوّر، مُسْتَلْهَم من فكرة مترسّخة في النظريّة النحويّة العربيّة تفكيرا وتنظيرا وإجراء. وهي «أنّ أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجرّ للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلّك على ذلك أن المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبَر عنه. والفعل هو الأصل في الإخبار. وإذا كان كذلك، كان الفاعل قبل المبتدأ كما أن الفعل قبل الاسم في الإخبار» (الجرجاني،1982،ج1،ص210).

معنى هذا أنّ كلّ الأشكال البنيويّة، تُحْمَلُ على معاني الكلام الثلاثة التي عليها مداره. وذلك لأنّ هذه المعاني الثلاثة، تمثّل «أصولا في استحقاق الإعراب، وعلّةً لوجوده في الكلام، وما عداها محمول عليها وفرع لها» (ابن الخشّاب،1972،ص18).

فالجمل الاسميّة، مدرَجة في الجمل الفعليّة. ذلك أنّ المبتدأ، محمول على الفاعل وفرع عليه. غير أنّ «الاختلاف الاصطلاحيّ بين الفاعل والمبتدإ والمفعول والخبر إنّما يعبّر عن تردّد بين الاكتفاء بالوظائف الإعرابيّة البنيويّة والتوسّع بتدقيق ما يصاحبها من وظائف دلاليّة إعلاميّة» (الشريف،2009،ص61).

ولعلّ هذا الأصل القاعدي الذي تخضع كلُّ الأنساق التركيبيّة له، مهما يكن نوعها ودرجة تركيبها، هو ما يفسّر التعامل بين الأبنية والاسترسال بين شبكة العلاقات النحويّة الناظمة لها. وهو ما يفسّر كونَ أصل الكلام حركيّة في العلاقات النحويّة وتصرّف في الأبنية التي تخوّلها اللغةُ.

فكل التشكّلات العامليّة المختلفة والإمكانيّات البنيويّة المتعيِّنة للفروق المعنويّة، تصدر عن هذا الأصل الذي يحدّد للمتكلّم اللازم من الاحتمالات المفيدة بقصده. فهي متفرّعة عنه مشتقّة منه، وهي محمولة عليه، تتضمّن عناصَره ومعانيَه، حتّى وإن لم تنطق به. والعربيّة لغة اشتقاقيّة تصريفيّة. وأساس هذا الأصل عناصر المعجم ومعاني النحو وقواعده.

معنى هذا أن للجملة أصلا قاعديّا أبسط، يمثّله كلُّ تشكّل بنيوي، ويشترطه كلّ إمكان تعبيري يختاره المتكلّم. ويرى الشريف أن هذا الأصل "معنى ينتظم في (النفس) بفضل الإعراب، أي بفضل عمل العوامل في معمولاتها" (الشريف،1999،ص72). فهذا المعنى المنتظمُ في النفس بالإعراب وعمل العوامل في معمولاتها، معنى نحوي يقوم عليه المعنى البلاغي. وأنّه مستجيب لكل أنماط المقامات التخاطبيّة متشكّل بمراعاتها. وكلّ الأنماط المقاميّة وما يطابقها من أنماط بنيويّة، مستقْرَأة منه واقعة فيه، مقتضاة من احتمالاته.

وقد تحمل مقاماتُ التخاطب المرعيّةُ في إنشاء الكلام المتكلّمَ على أن لا يلتزمَ دائما هذا الأصلَ شكليّا وظاهريّا. ذلك أنه تعتور هذا الأصلَ الظواهرُ اللفظيّة التي

يقتضيها التعاملُ وما يتّبعه المتكلّمُ من أساليب في تحقيق اللفظ كتغيير الترتيب بالتقديم والتأخير بصفته أبرزَ وجوه النظم.

ثم إن هذا الأصل معتَمَد في تأويل المخاطَب كلامَ المتكلّم ذلك أن المخاطب لا يتوصّل إلى تأويل ما ينعقد عليه نظمُ المتكلّم من معان إلا «إذا استحضر الأصل أو قدّره وقدّر مقامه وما يقتضيه، أي لا يدرك المخاطب اللفظ إلا إذا أدرك الفجوات الموضعيّة التي تتخلّل ألفاظه» (نفسه).

وأخص ما يوقع الفجوات الموضعيّة بين الألفاظ المنظومة هو النظم بالتقديم والتأخير.

ب- أن الكلام هو القول الذي يفيد بالقصد. فهو لفظ مفيد، يصحّ الاكتفاء به، وهو ما «يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده» (الشاطبي،2007،ص32).

ج- فالكلام، هو اللفظ المفيد، لأنّه تَجِبُ به للمخاطَب فائدة، ولأنّه يحسُنُ السكوتُ عليه لتمام بنيته وحصول الفائدة منه. وكلّ ما تجب به للمخاطَب فائدة، يتعيّن بنيةً إسناديّة تُضَمُّ فيها كلمةٌ إلى أخرى «ضمّا يفيد ثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى، أو انتفائه عنه سواء أكان بالتعيين أم بالترديد» (ابن عاشور،ص10).

والكلام، يختصّ بتمام البنية واستقلالها، ووحدة بناء القول واطّرادها. فالكَلِمُ هي الوحدات المعجميّة المنتقاة التي تقع في محلّ إعرابيّ يصلح لها وتكون فيه بسبب من أختها في علاقة مع غيرها. ويتعيّن الكَلِمُ للتشكّل المحلّي العاملي التخصيصيّ، بحركيّة الإعراب. فَتَثْرَى النواة الإسناديّةُ ثراء يقلّ به احتمالُها، وتتخصّص به دلالاتُها، لأن عمل العوامل في معمولاتها، لا يكون إلاّ لتخصيص المعنى المقصود وإفادة المخاطَب الحكمَ المطلوب.

وأنّ العملَ للمتكلّم الذي يسيِّر العملَ النحويَّ ولا يفيد بقصده إلا إذا تصرّف في ما يخوّله له النحوُ من أنماط بنيويّة مختلفة، وما يخوّله له الإعراب من مواضع معنويّة، يتحقّق فيها الكلام. وهي أنماط بنيويّة مختلفة اختلاف المقاصد والمعاني. وإن كانت، هذه الأنماط، مشتقّةً من أصل قاعدي واحد متجذّرةً فيه. ذلك أنّه «تتولّد النواة عن نمط أعلى في التجريد هو ثنائيّة تتحكّم في الأبنية النحويّة. وتتمثّل الثنائيّة النوويّة في العقد بين العامل والمعمول. وتتكرّر العمليّة

في بنية الجملة» (عاشور،2005،ص138). وهذا الأصل، تنتظمه مواضعُ إعرابيّة صالحة لكل قصد.

ج- أنّ الوظائف التخاطبيّة التي يؤدّيها القولُ في مقامه، وظائفُ تخوّلها الوظائفُ النحويّةُ، وتدلّ عليها رُتَبُ الكلام التي يُنْوَى بها الغرضُ المقصودُ، وتوضَع له. وذلك لأنّ «المعاني في البنية، وأنّ خصوصيّة المعنى من خصوصيّة البنية. ونعني بالوظائف ما يطلب المتكلّم إيقاعه في عالم الخطاب من تأثير في الاعتقادات وتغيير في المواقف. فليست الوظائف التخاطبيّة، من احتمالات التأويل المقاميّ، وإنّما تنشأ في القصد، وتمثّلها مختلف أبنية القول.» (الزيدي،2020،ص11). فالمُقَدَّمُ في الذكر، وظيفة نحويّة يكون القصدُ إليها، لأنّها تناسب الطبعَ، وليس وحدة معجميّة تناسب الوضعَ. و«أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلاّ بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاص» (الجرجاني،1992،ص61).

د - أنّ أهمّ ما يفيد في رصد بلاغة المتكلّم هو معنويّة المواضع الإعرابيّة. ومعنويّة المواضع الإعرابيّة هي تحقيق بنيويّ للمعاني التي يوجدها المتكلّمُ من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة، ويوجد علاماتِها الإعرابيّة المميّزة لها. وأنّ المحلاّت الإعرابيّة المتشكّلة وظائفيّا، هي «محطّ حركة العامل النحويّ والمعاني التي يبثّها المتكلّم في الخطاب» (عاشور،1992،ص62).

وإذا كانت الكلم «تترتّب في النطق بحسب ترتّب معانيها في النفس» (الجرجاني،1992،ص56)، فإنّ المعانيَ المرتّبة في النفس، مُحَقَّقة في المواضع الإعرابيّة، معقودة في عقدها، تتميّز من بعضها بعض، بحركيّة العمل الإعرابيّ. فما يوجب معنى من المعاني، ليست الألفاظ، وإنّما وقوع كلّ لفظ من الألفاظ الناظمة للقول، مواقع مخصوصة تصلح لموضع إعرابيّ دون آخر، لكون المواضع الإعرابيّة معانيَ يُنْطِقُها اللفظُ الواقعُ فيها المتخصِّصُ بها لا بمعناه الكامن فيه. هذه المعنويّة التي تختصّ بها المواضعُ الإعرابيّةُ، هي التي تفصل بين المقاصد وتفتح الألفاظ المعلّقة على معانيها، فلا يتعيّن منها إلاّ ما يصلح للقصد، وذلك بالترتيب الذي تحصل به الدلالةُ على الغرض لا باللفظ المطلَق. فما يقصده المتكلّمُ، مُقَيَّد في المراتب الموضعيّة التي يتخيّرها، متغيِّر إذا غيّرها.

ويُسْتَفاد من شرح الجرجاني مثالَ (زيد كاتب)، أن استحقاق (كاتب) للرفع، كون هذا الاسم المشتقّ الجاري على الإخبار بالصفة، موقعا يصلح للاسم هو الذي رفعه لا أن كونه بمعنى كاتب هو الذي أوجب رفعه (الجرجاني،1982،ج1،ص121).

معنى هذا أن الموضع يوجب معنى مخصوصا لأنه «عنصر نحوي من صنف المعاني لا من صنف الألفاظ» (الشريف،1999،ص58). فالمواضع مشحونة بالمعاني الصادرة عن الاعتقاد، والمرشّحة للتخصيص بالشكل البنيويّ والتوزيع المحلّيّ المخصوص الذي يَفي بها. والمتكلّمُ يتوخّى المعانيَ النابعة من اعتقاده في معاني الكلم. فاعتقاد المتكلّم وما يصدر عنه من حالات ذهنيّة، متعيِّن في هذه المواضع. فهيَ الأشكالُ البنيويّةُ التي تحقِّق مقاصدَ المتكلّم، بتصرّفه في ترتيبها في الزمان، وتعجيمها على وفق ما يطابقها من معاني الكلم. وبديهي أن الألفاظَ لا تُرْسَلُ في السلسلة النطقيّة كتلَةً صمّاءَ، وإنّما تُرْسَلُ الألفاظُ في السلسلة النطقيّة مُرَتَّبة في الزمان، منَسَّقة في الفضاء، مُمَثِّلةً خواص الاعتقاد، كل هذا بفضل معنويّة المواضع الإعرابيّة والعلاقات العاملة. فأنظمة الوسم اللفظي مُكَيَّفة لما تتضمّنه المواضع من معان تجري في معاني الألفاظ لتخوّل القولَ أن يؤدّي معناه. وما يفيده الكلامُ من خصوصيّات معنويّة ودقائق تعبيريّة، لا يُفْهَم إلا بإدراك الفجوات الموضعيّة التي تتخلّل الألفاظَ المتعيِّنةَ في المواضع الإعرابيّة. هذه الفجوات الموضعيّةُ واقعة من تصرّف المتكلّم في الربط بين المواضع، وفي تعجيم مواضعَ مخصوصة وتركه تعجيمَ مواضعَ أخرى لا يشغلها بلفظ. هذه المواضع الفارغة التي لم يدرجها المتكلّمُ في البنية التي اختارها، والتي لم يعجّمها، تترك فجواتٍ تتخلّل الألفاظَ المنظومةَ في السلسلة اللفظيّة. هذه الفجواتُ التي تتخلّل الألفاظَ، هي التي تتميّز بإدراكها، الخصوصيّاتُ الدلاليّةُ واللطائفُ المعنويـّةُ المقصودةُ. والتقديم والتأخير هو منطق مخصوص في توخّي البنية الموضعيّة وتجسيدها في نسق لفظي. وذلك بالتصرّف في ما يخوّله الأصلُ القاعديّ الجذريُّ، من إمكانيّات بنيويّة لا تفيد بالمعنى إلا برصد الفجوات الموضعيّة الواقعة بين الألفاظ بالتقديم والتأخير. ومن مبادئ نظريّة العامل التي نراعيها، هو أن ما ينتج عن التشكّلات العامليّة المختلفة من تنويعات معنويّة، إنّما هي طرق في التعبير عن المضمون الدلالي المخصوص، «باعتبار هذه التشكّلات تجميعات سلّميّة لعناصر السلسلة

الموضعيّة الممكن تجسّدها في التسلسل اللفظي» (م.ن،ص75). وكل تشكّل لفظي تمثيل لحركة عامليّة بين عامل ومعمول. وتأثير العامل في المعمول تأثير معنوي إعرابي قبل أن يكون لفظيّا متجسِّدا في السلسلة النطقيّة. فالمتكلّم عامل وهو أصل كل عمل. والاعتقاد عامل في إنشاء الكلام. والإنشاء عامل في الإحالة. والصدر عامل في المضمون. والإعراب عمل في اللفظ. والتقديم والتأخير وما يتأدّى من حركيّته البنيويّة من وظائف تخاطبيّة كالتخصيص والتوكيد ولوازمهما، تشكّلات عامليّة وتصريفات بنيويّة تُصاغ للأغراض. ثم إننا نسلّم بأمر نقدّر أهمّيّته في ما هو اختباري، هو أن للعربيّة طاقة اشتقاقيّة وتصريفيّة بالغة. فالاشتقاق مقترن إلى المعجم متحقّق بالتصريف. والعناصر المعجميّة تتغيّر موقعيّا في البنية الإعرابيّة وتتصرّف طبقا لذلك أشكالا من التصريف بحسب نوع اشتقاقها. وكل الفروق المعنويّة التي يعبّر عنها المتكلّم هي قيم اشتقاقيّة وتصريفات بنيويّة تتكيّف للخصوصيّات الدلاليّة وللمقاصد التعبيريّة.

3 ـ مبادئ النَظْم البلاغيّ

من أهمّ الأسس التي ينبّه عليها الجرجاني والتي نعتبرها من مبادئ النظم لنستثمر نجاعتها الاختباريّة، في نظريّة النظم، هي:

1.3. الوَضْع والتعليق

نعني بالوضع والتعليق وضعَ المتكلّم الكلامَ الوضْعَ الذي يجلّي المقاصد ويميّز الخصوصيّات ويربّي الفوائد وذلك بتخيّر وجوه التعليق. وهو ما يستفاد من تصوّر الجرجانيّ. ذلك أنّ النظم هو «أن تضعَ كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو» (الجرجاني،1992،ص81). وأساس ذلك هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأشكل به. وأنّ مدار أمره على «معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه» (م.ن،ص87).

وأنّ القرائن التي تقوم على الفروق المعنويّة، هي كيفيّات العقد ووجوه التعليق التي يتكيّف فيها اللفظُ للبنية المنظومة على وفق الغرض المقصود. وذلك لأنّ «المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلول اللفظ» (م.ن،ص530).

يستفاد ممّا تقدّم أنّ المتصوّر الذهني في التعقّل، مُخْرَج باللفظ المُنْجَز إلى التحقّق. والبنية تمثّل مكوّنات الملفوظ النحويّةَ وما يسيّرها من قواعد في انتظامها. ثم إن اللفظ الواسم ذو حقيقة إنجازيّة يكون بمقتضاه المعنى الذهني واقعا اختباريّا تدل عليه كيفيّاتُ الكلام.

–ومن لوازم النظم التعليق النحوي، ذلك أنه «لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتّى يُعَلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجْعَل هذه بسبب من تلك» (الجرجاني،1992،ص55).

وأنّ لتعليق الكلم بعضها ببعض في النسق اللفظيّ، «دورا أساسيّا في تكوين القول والربط بين مكوّناته وبناء العنصر على العنصر» (المبخوت،2006ب،ص289).

والتعليق النحويّ هو تحقُّق لخصوصيّات معنويّة تتعيّن في التعقّل، وتُنْتَظَم في علاقات تراتبيّة تتحقّق بنيويّا. فالتعليق النحوي، هو من ناحية، التشكّل الإعرابي المحدِّد للعلاقات العامليّة التي تنتظم بمقتضاها الوحداتُ المعجميّة المنتقاة بلاغيّا، في مواضعها الإعرابيّة. فتتخصّص دلالاتُها بما تكتسبه من المواضع التي تقع فيها فتختصّها بحال دون حال. وأنّه، من ناحية أخرى، تحقّقٌ منجَز في المقام البلاغيّ الحاصل. فيكون حقائق مادّيّة تمثّل قيودا بنيويّة على ما يَقِرُ في الاعتقاد من مواقف ومراكز اهتمام وأحوال تخاطبيّة لأجلها يُساق الكلامُ.

ونعني بالعمليّات التخصيصيّة، الاختلاف في درجات التعميم والتخصيص. ونعني بالعمليّات التوكيديّة، ما يسوقه المتكلّمُ من أشكال بنيويّة لدفع الشكّ، فيُحقِّق على المخاطَب ويمكّن الحكمَ المقصودَ، ويجعله مُقَرَّرا في ذهنه. وسواء أكان القصدُ تخصيصا أم توكيدا، فإنّ القيد عليه هو الأشكال البنيويّة التي يختارها المتكلّمُ، مهما تكن الإمكانيّات المقاميّة. ووجوه التعليق، هي عمليّات تخصيصيّة، يكون بها الكلامُ، كيفيّاتٍ بنيويّةً تتكيّف، بالتعليق النحوي لخصوصيّة المعنى المقصود.

– وما يختاره المتكلّم، بمراعاة المقام المثير للقول، من أبنية، صور نظميّة تنطق بالغرض المقصود. وما «يعطي للصورة ملامحها الحقيقيّة هو العنصر النحوي. فمجال العلاقات النحويّة هو المجال الوحيد الذي يمكن أن يتصرّف فيه المتكلّم، فلا قدرة لهذا على التصرّف في الألفاظ ولا في معانيها» (المهيري،1974،ص113و114). والمبدأ في ذلك هو أنّه «إذا تأمّلت الكلام

وجدت ما لا يحتمل التسوية، وما تجد الفرق قائما فيه قياما لا سبيل إلى دفعه» (الجرجاني،1992،ص188). فالعلاقات النحويّة في حركيّة دائمة وفي استجابة لحاجة المتكلّم التعبيريّة. وبتصرّفه فيها وبتنمية احتمالات البنية النحويّة واستغلال قيمها الاشتقاقيّة، يعبّر عن الفروق المعنويّة ويحقّق وظائفه التخاطبيّة.

على هذا فإن النظم، بصفته رعاية للقصد بأحكام النحو، هو، في منوال الإنشاء النحويّ للكون، محدّد الاحتمالاتِ الحسابيّة النحويّة المعيّنة للتأويل الدلالي. فهو مستوى نظامي يعيّن فيه المتكلّمُ للمخاطَب الاحتمالات الحسابيّة المحدّدة لدلالة القول، وفيه يختار المتكلّمُ، بحسب منطق مقامه، وجوهَ استغلال البنية النحويّة، بإجراء معاني النحو في معاني الكلم للإفادة بالمعنى، على الوجه الذي يخصّصه.

ثمّ إنّ النظمَ يخوّل المتكلّمَ إمكانيّات تصريفيّة وقيما اشتقاقيّة تفيد بمقصوده. ومقصود المتكلّم يتعيّن في نظام الوسم اللفظي، أي في علاقات بنيويّة إليها يرجع التأويل الدلالي وكل ما يمكن أن يأخذه القولُ من مقامه. وذلك لأن المقام مثير للقول مكَيِّف للنظم، مخصّص لخصوصيّاته، وليس مستوى تأويليّا خارجا عن النشاط اللغوي.

2.3. توخّي معاني النحو في معاني الكلم

من أخصّ الآليّات التي تسيّر النظم، وتحقّق المطابقةَ بين اللفظ والقصد، «توخّي معاني النحو في معاني الكلم».

ومعاني النحو هي ما يراعيه المتكلّمُ، في وضع الكلام من خصوصيّات يحقّق بها اللفظَ ويكيّفه لخصوصيّة القصد. فمعاني النحو إذن، هي «دليل المفسّر على أغراض الناظم وأنّها خصوصيّات زائدة على أصول المعاني» (المبخوت،2006أ، ص60). والتقديم والتأخير، معنى من معاني النحو تتميّز به الفروقُ المعنويّةُ وتُعْرَف به الأحوالُ التخاطبيّةُ التي يصدر عنها المتكلّمُ.

وقد افترضنا أن «توخّي معاني النحو في معاني الكلم»، عمليّة بلاغيّة تقوم على مبدإ «الانتقاء التداوليّ»، يتعيّن بموجبها اللفظُ المنتقى للمحلّ الإعرابي

المشغول باعتقاد المتكلّم. ويتكيّف، بمقتضاها، المعنى البيانيّ للمعنى النحويّ الخالص الناشئ شحنةً في النظام، ويتكيّف بها المنجَز البنيوي للمقام البلاغي.

بناء على هذا، فإن توخّي معاني النحو في معاني الكلم، هو ما يجسّد عمل «المنظومة البلاغيّة» التي «تشتغل داخل البرنامج النحوي منذ ابتداء النظم، (في المعنى الجرجانيّ للكلمة) فهي منظومة حاضرة عند التعامل مع المنظومات الذهنيّة الأخرى أثناء بناء الجملة» (الشريف،2012،ص79).

وتوخّي معاني النحو في معاني الكلم، في ما نفهم من تصوّر الجرجاني، يعني أن المعنى البياني البلاغي يقوم على المعنى النحوي الخالص المتشكِّل عامليّا. والمعنى النحويّ، «متّصل بالموضع والمحلّ وحركة العوامل وانعكاساتها على المحلاّت وما يشغلها من مركّبات نحويّة من المفردة إلى المركّب الإسناديّ» (عاشور،1992،ص59). فأساس الوضع اللغوي متكوّن من عناصر المعجم وقواعد النحو. وهو الذي يخوّل المتكلّم أن يختار، بمراعاة مقامات التخاطب المُقَرّرة في الذهن، وباستغلال وجوه البنية النحويّة، وبإحداث معاني الإعراب في معاني الكلم، ما يفيد بقصده. فيزداد المعنى المقصودُ خصوصا، بانتفاء الاحتمالات وامتناع الإشراك. ويُؤَكَّدُ الحكمُ، في ما سبَق فيه تردّد وإنكار، وذلك بتوخّي التقديم والتأخير في وضع الكلام. فالكلم هي الألفاظ «المغلقة على معانيها» المطلقة خارج المقام. هذه الألفاظ لا تنتظم في النسق البنيويّ ولا تتجرّد لقصد المتكلّم إلاّ بمراعاة أحكام النحو في معانيها. وأحكام النحو، في ما ينصّ عليه الجرجاني، هي الإعراب والترتيب الخاص (ن.الجرجاني،1992،صص71-285). فالمعنى ينتظم، في النفس، بالإعراب الذي هو معنى لا لفظ، ويتأدّى بحدوث معانيه المخصوصة في معاني الكلم المطلقة. فتزداد الدلالة حصولا والمعنى خصوصا. ومعاني النحو المتوخّاة في معاني الكلم، هي معان إعرابيّة ومعان كلاميّة. فأمّا المعاني الإعرابيّة، فمتضمَّنة في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وأمّا المعاني الكلاميّة، فمتضمّنة في الخبر والطلب والإنشاء. والفعل أصل في الإخبار والكلام أصله الخبر. وكل تشكّل عاملي محافظ على معاني النحو الإعرابيّة ومعانيه الكلاميّة

مشتغل بها. هذه المعاني الإعرابيّة والمعاني الكلاميّة هي التي تخوّل المتكلّمَ أساليبَ في تحقيق اللفظ، بها يطابق المعنى المقصودُ اللفظَ المنتقى له. ولا يحصل توخّي معاني النحو في معاني الكلم، إلا بمراعاة معنويّة المواضع الإعرابيّة الصالحة للمتكلّم والمنذورة لتصرّفه في تعجيمها وتشكيلها. فكل معنى يفيده الكلامُ وكل غرض يحقّقه، متحقّق من معنويّة المواضع الإعرابيّة وممّا يتّبعه المتكلّم من أساليب في تحقيق اللفظ والمطابقة بينه وبين القصد، أساليب تُشْتَق من جذر الأصل الإعرابي الأساسي وتوافقه. والمحلاّت الإعرابيّة المتشكِّلَةَ وظائفيّا والمرتَّبة زمانيّا، والممثِّلَة لخواص اعتقاد المتكلّم العاملِ، تطلب ما يطابقها من المعجّمات الممكن وُقوعُها فيها، بالقياس إلى ما تعيّن فيها من خواص الاعتقاد. وذلك كي تحصل الخصوصيّات الدلاليّة وتتميّز الدقائق التعبيريّة. وبوقوع المعجِّمات اللفظيّة في المحلاّت الإعرابيّة التي تطلبها وتنتقيها، تحصل درجات التخصيص والتوكيد وتتفاوت أثرا في المقام. معنى هذا أن «بحدوث معنى الإعراب في لفظ القول يكون القول لفظا ذا معنى» (الشريف،1999،ص18). فمعاني الإعراب تعتري معاني الألفاظ ليفيد المتكلّم بقصده. والمتكلّم العامل الناظم لا يتصرّف في الألفاظ المغلقة على معانيها ولا يخصّص دلالاتِها ولا يميِّز غرضَه التعبيري إلا بالعمل الإعرابي المتحرّك والعلاقات النحويّة المستجيبة له. فالإعراب قيد على معاني الألفاظ المطّردة في النسق المحلّي، يخصّصها ويقيّد مطلقها ويربّي الفائدة. والإعراب هو ما يوجّه المحلّ المشحونَ بالاعتقاد إلى طلب اللفظ المفيد للغرض المقصود، ذلك أنه «منذ القديم يوجّه الإعراب بما يطابق فيه اللفظ المعنى المقصود» (م.ن،ص49). ومطابقة اللفظ للمعنى المقصود متحقّق بخصوصيّة النسق التركيبي المشتقّ من الأصل. هذا الأصل هو معنى ينتظمه الإعرابُ، أي تنتظمه حركة العوامل في معمولاتها. معنى هذا «أن المعنى النحويّ يكتمل بإجراء معاني الإعراب في المعاني الأساسية للكلم لتكوين قول لا يستقيم كلاما مفيدا إلا بمعنى من معاني الكلام النحوية من خبر وإنشاء» (م.ن،ص26). فالمعنى النحوي ناتج عن التشكّل العاملي الذي يترشّح عنه غرض من الأغراض مخصوص تنطبق عليه كيفيّة الكلام المساق له.

3.3. المطابقة بين اللفظ والمعنى

إنّ من أوكد المبادئ التي اعتمدها النحاةُ، ولم يغفلوا عن نجاعتها التفسيريّة في معالجة الفروق المعنويّة واقتفاء ما فيه نوعُ دقّة وخفاء، المبدأ المقرُّ بكون «التغيّر في اللفظ مُؤْذِنا بالتغيّر في المعنى». وليس اللفظ، الكلمات والمعجمات، وإنّما هي التشكّلات البنيويّة التي يتشكّل فيها المعنى الواحد. وذلك لأنّه «في تنقّل المواضع والحيّزات يكمن كنه النحو والإعراب والعمل» (عاشور،1992،ص59).

فالتشكّلات العامليّة المختلفة تمثّل إمكانيّاتٍ في التنويع المعنوي تستجيب لها حركيّةُ الإعراب. وأن هذه التنويعاتِ المعنويّةَ المختلفة تتحقّق في البنية المحلّيّة التي تمثّلها السلسلةُ اللفظيّة. فلا يمكن أن تكون حقيقة الإعراب «إيضاح المعاني وإزالة الفساد ورفع الإبهام» (الجرجاني، 1982،ج1،ص97)، إلا بالاختلاف الذي تجب به الإفادة للمخاطَب. وموجب الإعراب هو الاختلاف. والنظم قيم خلافيّة تفيد باختلاف الأبنية اختلافا في المعاني. فتكون كل بنية يختارها المتكلّم، تعبيرا عن مضمون دلالي مخصوص، وذلك «بتصريف الجمل حسب دلالات زمانيّة مختلفة في الجهة والمظهر والتوقيت، ودلالات إنشائيّة مختلفة، تعبّر عن مواقف المتكلّم ومراكز اهتمامه» (الشريف،2009،ص77).

فيكون الكلام، بذلك، منظوما على النحو الذي تطابق فيه الألفاظُ المعانيَ المقصودةَ. ومطابقة الألفاظ للمعاني المقصودة، يخوّلها كونُ التشكّل اللفظيّ، يمثّل التشكّلَ المحلّيّ العامليّ ويَسِمُه. والتشكّل المحلّيّ العامليّ، يمثّل الأحوالَ الذهنيّةَ التي يصدر عنها المتكلّم. وعلى ذلك تترتّب الأغراضُ التي يورد الكلامَ لأجلها. ومطابقة اللفظ للمعنى، هو أن يكون غرض المتكلّم من كلامه مخرَجا في صورة نظميّة يختارها مما يتيحه له النحوُ من موادّ وإمكانيّات بنيويّة صياغيّة، تتميّز بها الأغراض بعضها من بعض. فهي الصورة التي تَفِي به لأنها «هي المترجمة عن «قصده»» (المهيري،1974،ص114). ففي تغيّر المراتب والتصرّف في المواضع، بالتقديم والتأخير، تنبيه على المخصوص من الأغراض وتعيين للخصوصيّات. وذلك لأن في المواضع، وما يحتلّها من محلاّت يشحنها الاعتقادُ ويوجّه تعجيمَها، حركيّةً مُطَوَّعةً للقصد.

وكلّ العمليّات التخصيصيّة تحصل بالتصرّف في المواضع التي تحتلّها الألفاظُ إذ «ينبغي أن لا تتغيّر الصورة الحاصلة من نظم كلم، حتّى تزال عن مواقعها» (الجرجاني،1992،ص372). فالخصوصيّات الدلاليّة حاصلة بالوظائف النحويّة لأنّ الدلالة لا تتجسّد إلاّ بنية نحويّة، وأنّها «تقع بفضل الوظائف النحويّة التي في الأبنية. لا بفضل العناصر المعجميّة.» (الشريف،2002،ص184). والعناصر المعجميّة، بصفتها حقائق إنجازيّة مكثّفَة الدلالة، لا تفيد قصدا ولا تقضي غرضا ما لم تراعَ فيها أحكام النحو من ترتيب وإعراب. وبمراعاة الإعراب في الألفاظ، يأخذ القول قيمَه المقاميّة لأن الإعراب معمول للاعتقاد في تقديرنا. والتقاء الدلالات المعجميّة بالحالات الإعرابيّة التي تكتسبها الألفاظ من المحلاّت المحتَلَّة لها، هو ما يخصّص المقامَ المرعيَّ في الاعتقاد وفي إنشاء الكلام. وما يجعل الكلام منطبقا على ما اقتضى كيفيّاتِه من أحوال مكيَّفا لخواص القصد، هو توخي معاني النحو في معاني الكلم. لذلك يعتبر المبخوت «أن واقع الأمر، إذا نظرنا إليه نظرة لغويّة، لا يخرج عن مسألة تكوين الأقوال بتوخّي معاني النحو في معاني الكلم ليتحقّق البناء العاملي النحوي للقول وتتكوّن دلالته اللغويّة الوضعيّة في سياق أدنى للتخاطب» (المبخوت،2010،ص40). ثمّ إنّ المتكلّم «يتوصّل إلى الإعراب عمّا في ذهنه من المعاني بفضل توخّيه قواعد النّحو في نظم الألفاظ» (الشريف،2009،ص34). بل إنّ المخاطَب الذي يراعيه المتكلّم في إنشاء الكلام ونظمه على الوجه المفيد بالمعنى «ما كان ليتوصّل إلى المعاني إلا بفضل توخيه قواعد النحو في تأويل ما عليه النظمُ المعقود على الوجه الدالّ على هذه المعاني» (نفسه). يستفاد من هذا أنه بتوخّي معاني النحو في معاني الكلم تتخصص معاني الألفاظ وتتقيّدُ على النحو الذي تتأدى منه الدقائق التعبيريّة والوظائف التخاطبية من قبيل تعديل المواقف وضروب التأثير في الاعتقاد.

وتوخّي معاني النحو في معاني الكلم هو الذي يحدث الفروق المعنويّة ويميّز الدقائق التعبيريّة كي تتأدّى الوظائف التخاطبيّة. ولا تتأدّى الوظائف التخاطبيّة إلا باستغلال معنويّة المواضع والتصرّف في تنسيق المراتب التي تشغلها مكوّناتُ الجملة وتحويلها من بعضها بعض تحويلا يحقّق مستويات في التخصيص ودرجات في التوكيد.

4. لوازم النظم

نعني بلوازم النظم، ما يلازم إنشاءَ الكلام وتصاريفه ووجوهه من وسائل يشتغل بها النظمُ وآليّات تتخصّص بها المعاني وتتعيّن على وفقها للأشكال البنيويّة الأشكل لها. وأخصّ هذه اللوازم: الأحوال التخاطبيّة وما تقتضيه من صيغ تركيبيّة مخصوصة، والأغراض ومقامات الكلام.

1.4. الأحوال ومقتضياتها

إذا كان النحو نظرا في كيفيّة التركيب وما يفيد من دلالات وضعيّة لازمة له دالّة على القصد، فإن علم المعاني نظر في المعطيات المقاميّة والاعتبارات التخاطبيّة والخصوصيّات الزائدة على أصل المراد «ليبرز دلالات أخرى غير الدلالات الملازمة للتركيب في أصل وضعه. ومأتى هذه الدلالات غير الوضعيّة هو القول في علاقته بمقامه وبمقتضى الحال» (المبخوت، 2006ب،ص7).

فمن أوكد المفاهيم التي تسيّر بحثنا الاختباري، مفهوم مقتضى الحال وما ينخرط في سلكه من متصوّرات لازمة له شأن الغرض والاعتبار والخصوصيّات وما إلى ذلك مما يراعى في نظم الكلام. وحقيق بنا أن نميّز الحال من المقتضى، والغرض من الحال تمييزا نعتمده في الإجراء والاختبار.

والمبدأ المرعيّ في ذلك، هو أنّ الحال ومقتضاها، والأغراض وما يُساق لها من أبنية، والمقاصد وما ينطبق عليها من خواصّ التركيب، كلّ ذلك مُسَيَّر بالقصد الواعي، لأنّ «القصد هو الوعي عند الكلام، والوعي بأنّ الكلام مقتضى لحال» (بلحاج رحومة الشكيلي،2014، ص143).

فكلّ بنية نظميّة، تمثّل حالة تخاطبيّة مخصوصةً وخصوصيّات مقاميّة تراعى في الاعتبار. وما يحقّق القصدَ، وما يميّز مقصدا من آخر، إنّما هو، كما تقدّم، مراعاة أحكام النحو من إعراب وترتيب في كيفيّات النظم

فما يُفْهَم من تعريف البلاغيّين الحالَ هو أنها الأمر الداعي إلى أن يورد المتكلّم الكلامَ مُكَيَّفا بكيفيّة مخصوصة تطابقها. والمبدَأ المرعيّ في ذلك، هو أنّ هيئات الكلام، تدلّ على حال من يُلْقَى إليه الكلام. وهي صادرة عمّا يكون في

علاقات التخاطب من اعتقادات واعتبارات يترتّب على وفقها الكلامُ، وتتكيّف، بمراعاتها، كيفيّاتُهُ.

فالحال إذن «كل ما يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه» (المغربي،ج1ص 122و123).

معنى هذا، أنّ كلّ منطق في الترتيب، وكلّ وجه من وجوه التعليق، مؤشّرات نسقيّة تتعيّن لتفيد أحوالا تخاطبيّة يورد المتكلّمُ الكلامَ لأجلها. فكل بنية تنجز بخواص التعليق معنى واحدا مخصوصَ البنية يتحوّر بتحوّر التشكّل اللفظي ذلك «أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان» (الجرجاني،1992،ص413). وقد تشارط هذا المعنى معان أخرى تؤديها أبنية أخرى، معان من جنسه، توسّع موقعه في الذهن، غير أنها تتميّز منه في الإبانة عن مقاصد غيره.

ففي الجمل الاسميّة القائمة على الخبر الواقع فعلا لها، ومثاله:

- هو يعطي الجزيل
- وأنا سعيتُ في حاجتكَ.

تنبيه على أنّ المتكلّمَ يَعي أحوال الشكّ التي تخالج المخاطَبَ، لذلك يقوّي له الحكمَ ويقرّر له على سبيل التوكيد والتسديد أنّ المتحدَّث عنه هو الأحقّ بالحديث والأوْلى بثبوت الحكم له.د

وبما أنّ الأشكال البنيويّة التي يتوخّاها المتكلّمُ للإفادة بالقصد، تنتهي، في أصل النظام، إلى بنية مقوليّة تتوحّد فيها، فإنّ الأحوال الذهنيّة، على اختلافها وتفاوت درجاتها التأثيريّة، تنتهي، في الأصل، إلى حالتين ذهنيّتين يشترطهما كلّ تركيب، هما حال التعبير عن الاعتقاد، وحال الإرادة. وأنّ «العلاقة بين ما يصدر عنه المتكلّم من اعتقاد أو إرادة وما يرمي إليه من تأثير ذهنيّ أو عمليّ، تصبح علاقة سببيّة في الاتّجاهين» (المبخوت،2010،ص82).

فإذا كانت الحالُ الموسومة مقوليّا، حالَ التعبير عن الاعتقاد، كان القصدُ تعبيريّا. وإذا كانت الحال الموسومة مقوليّا، حالَ الإرادة، كان القصدُ، وظيفة

تخاطبيّة. وسواء أكانت الحال الموسومة مقوليّا، حالَ تعبير أم حالَ إرادة للتغيير، كان القصدُ تأثيريّا.

والأحوال التخاطبيّة التي يصوغ المتكلّمُ الكلامَ اللائقَ بها، أحوال تُفْتَرَض في الاعتقاد. فتوهّم الغلط والاشتراك في معنى من المعاني، سواء أكان هذا المعنى، حكما من الأحكام أو صفة من الصفات، والإنكار والشك وما يعترض فيه الظنُّ، والتوهّم والشبهة، وما إلى ذلك، أحوال، يقدّر المتكلّمُ أنّها واقعة في اعتقاد المخاطَب، فيسوق الكلامَ لها، ويصوغ الأغراض على وفقها. وهي أحوال سابقة في علم الشركاء التخاطبيين، تعرض في واقع التخاطب، وبها تُفَسَّر ظواهر التعامل التي تعتور الإسناد. فالأحوال هي «الأسباب الدافعة إلى التكلّم والمحدّدة لطريقته» (بالحاج رحومة الشكيلي،2008،ص32). فمما يدعو المتكلّمَ إلى إيراد الكلام مكيَّفا بكيفيّات مخصوصة في النظم، إنّما هي مراعاة أحوال المخاطَب الفاعل في اعتقاد المتكلّم والمؤثِّر في ما يختاره من تشكّلات بنيويّة يحقّق بها معناه المقصود. وما في علاقات التخاطب من اعتقادات تُراعى في إنشاء الكلام، هو الذي يفسّر حركيّة الكلام في انطباقه على ما لأجله يساق. حتّى إنّ الموضع الإعرابيّ المخصَّص لإنشاء المتكلّم متضمّن حضورَ المخاطَب، «إذ لا جملة إلاّ وهي من إنشاء متكلّم يقولها لمخاطَب» (الشريف،2012،ص68). ومن ثمّة فإن الموجب الذي يوجب كيفيّة في الكلام دون أخرى واختيارا بنيويّا، يكون أسبَقَ إلى التشكّل اللفظي من غيره، إنما هي «أحوال المخاطب التي يورد المتكلّم الخصوصيّات لأجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وغير ذلك» (الدسوقي،ج1،ص135). فخصوصيّة التركيب السابق في التشكّل اللفظي لغيره من التراكيب الواقعة في علاقته البنيويّة، تمثّل خصوصيّة الحال الداعية إليه المقتضية له. وخصوصيّة الحال من خصوصيّة التصوّر الذي يختصّ به المخاطَب في ذهن المتكلّم ونفسيّته. فللمخاطَب في المكوّنات الإنشائيّة المسيّرة للجملة الخطابيّة وفي كل ما يَنْظِم المتكلّمُ حضور «في عمل القول بصفة يظهر أثرها في وسم موضع عمل المتكلّم في البنية الإعرابيّة للجملة» (ميلاد،2001،ص90). ومن الأحوال التي يثيرها حضور المخاطَب الذهنيُّ، فيتكيّف لها الكلام وتتخصّص بمقتضاها التراكيبُ، حال الإنكار والشك والتردد وكل ما يعترض

فيه الظن والشبهة وكل ما تقع فيه الشركة والتعميم وما إلى ذلك. فحالة الإنكار التي يكون عليها المخاطَب، تقتضي صيغا توكيديّة يؤدّيها التقديم والتأخير. وحالة توهّم الشركة والتعميم تقتضي صيغا بنيويّة مخصوصة تفيد درجات من التخصيص. و«كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال» (التفتزاني،1737،ج1،ص123). ف«إيراد الكلام مكيَّفا بكيفيّة مخصوصة» (القزويني،2003 ،هامش2،ص80) ، هو المقتضى المتعيِّن لهذه الأحوال، وذلك بتوخّي معاني النحو في معاني الكلم. فمقتضى الحال إذن هو عمليّات النظم، وما يراعى فيه من اعتبارات «تجعل التركيب على صفة من الصفات ووجه من الوجوه دون غيرها» (المبخوت،2006ب،ص101). على هذا فإنّن المقتضى هو القيد التركيبيّ على الأحوال الذهنيّة. هذا القيد البنيويّ المتعيِّن قصديّا لأحوال سابقة في اعتقاد المتكلّم فاعلة فيه. فهو «كلّ لفظ توفّر فيه شرطا تمام التركيب والقصد إلى مراعاة ما يقتضيه المقام من خصوصيّات عند استعماله» (بلحاج رحومة الشكيلي،2014،صص143و144). ثمّ إن مقتضى الحال هو «الخصوصيّات والصفات القائمة بالكلام» (التهانوي،1996،ج1،ص616). معنى هذا أن الأحوال قائمة بالذهن واقعة في الاعتقاد مبرمَجة فيه. ومقتضى الحال هو أن تقوم هذه الأحوال الذهنيّة بالكلام وتتعيّن في كيفيّات النظم، فتتشكّل بنيويّا وتتنسّق محلّيا وتُشفَّر لفظيّا. وما يقوم في الكلام من خصوصيّات وصفات هي ما يحدِثُ الفروق المعنويّة، ويؤدّي الوظائف التخاطبيّة. وهو ما يؤدّيه التقديم والتأخير. فالتقديم والتأخير كيفيّات في الكلام واختيارات يخوّلها الاشتقاق في مشارطته للإعراب، كيفيّات تتكيّف لأحوال ذهنيّة، فتجسّدها بنيويّا. وإذا كان ذلك كذلك، فإن التقديم والتأخير، مقتضيات تركيبيّة لأحوال ذهنيّة، بما أنه تعبير عن فروق معنويّة تفيد درجات من التوكيد ومستويات من التخصيص. والتوكيد مقتضى لحال الإنكار والشك، والتخصيص مقتضى لحال التعميم والتشريك. فيكون المقتضى أَعلَقَ بالنظم وخواص التراكيب، يحقّقه الاشتقاقُ في تعامله مع الإعراب. وتكون الحال أعلق بالاعتقاد العامل في إنشاء الكلام وفي الإحالة، وأعلَق بكل ما يقوم في الذهن من تصوّرات يوقعها المخاطَب في ذهن المتكلّم.

2.4. أغراض الكلام

جدير بالذكر أنّ ما يوجب وضعا للكلام دون وضع، وما يرجّح اختيارا بنيويّا على اختيار، إنما هي الأغراض، ف«ممّا يُعلَم ببدائه المعقول أن الناس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرضَ المتكلّم ومقصوده،» (الجرجاني،1992،ص530).

والأغراض مُقَرَّرة في الاعتقاد الذي تسجّله المواضع وتتعيّن له. وهي مختلفة متفاوتة، لذلك تختلف التشكّلات العامليّة التي تتعيّن لها، وتكون قيدا بنيويّا عليها. واختلاف الأغراض الواقعة في النفس المُخْرَجة باللفظ، يعني أن كلّ تأليف يحصل بقصد، ويساق لغرض معلوم.

ويرى الجرجاني أن الأغراض مستَنْطَقَة بالإعراب، متحقِّقة بإجراء معانيه في معاني الألفاظ. ذلك أن «الألفاظ معلّقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتّى يكون المستخرجَ لها» (م.ن،ص28).

واستخراج الأغراض هو القصد إلى المعاني المخصوصة التي يبتغي المتكلّم التنبيه عليها والتمكين لها في ذهن السامع وإيصالها إليه لإحداث تغيير في اعتقاده أو إيقاع تأثير في نفسه ومواقفه.

والأغراض هي ما يوجب التغيّر في التأليف والترتيب والتركيب، بالتقديم والتأخير في النظم، «لأنّه إنّما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقا وترتيبا، إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقدَّم هذا ويؤخَّر ذاك» (م.ن،ص468). فالأغراض إذن نابعة من الاعتقاد مُتَشَكِّلة بقواعد النحو، نسقا وترتيبا، تتميّز بعضها من بعض بحركيّة العمل والإعراب. فبإجراء معاني الإعراب في معاني الألفاظ، تتخصّص معاني الألفاظ، وتتقيّد احتمالاتُها، وتقلُّ دلالاتُها لفائدة الغرض المقصود. فتكون البنية الشكليّة المُكَيَّفة بالنحو للقصد، قيدا على المعنى تفيد به، فلا يساويها في الإفادة به شكل بنيوي آخر. فبالنحو تتحوّل الأغراض المقصودة الناشئة في الاعتقاد، إلى أشكال نحويّة مخصوصة على قدر خصوصيّتها في الاعتقاد. بهذه الأشكال النحويّة المخصوصة المتعيِّنة للأغراض، ينحو المتكلّم ما يريده من الوجوه والفروق، ذلك أنه «لا يزال يحدث بسببها

وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها، دقائق وخفايا لا إلى حدّ ونهاية» (م.ن،ص285).

ومن خصائص كل غرض مقصود، أنه ينشأ في الاعتقاد معنًى يختصّ بكونه غائيّا محكوما بقصد تأثيري يصدر عنه المتكلّم. فهو، في أصله التكويني، معنى يوقعه المتكلّم في ذهن المخاطَب بما يسوقه له من أساليب في النظم تحقّقه. حتّى إن ممّا يراد بكلمة معنى، عند الجرجاني، «الغرض، والذي أراد المتكلّم أن يثبته أو ينفيه» (م.ن،ص258). وإذا كان الغرض، في أصله، معنى، فإن كل معنى يقصد المتكلّمُ متحقّق بما تخوّله معاني الإعراب والعلاقات النحويّة من تكييف كيفيّات الكلام تعليقا وتنسيقا للأغراض التي يقصدها المتكلّم.

فكيفيّات الكلام وما تؤدّيه من أغراض، هي وظائف تخاطبيّة، تتكيّف لحاجة المتكلّم التعبيريّة بما يخوّله الإعراب والعلاقات النحويّة من طاقة تخصيصيّة وحركيّة قصديّة تجسّد ما هو ذهني بما هو نحوي «فالنحو يمدّ المتكلّم بأنماط مختلفة للكلام تتماشى مع مختلف الأغراض الممكنة، وعلى المتكلّم أن يختار منها ما يوافق قصده» (المهيري،1974،ص115). فلا تتحقّق الأغراض ولا تتميّز إلا بما يخوّله الإعراب من اختلاف في التشكّل البنيوي مؤذن باختلاف في خواص الاعتقاد. وخواص الاعتقاد من حالات ذهنيّة وأغراض تأثيريّة، كل ذلك، محكوم بالبرنامج النحوي مولَّد به. معنى ذلك أن من أخصّ خصائص الغرض أنه إنشاء ذهني في حكم الاعتقاد المُبَرْمَجِ في النحو، وأنه متحقّق بإجراء التعليق، متشكِّل بنيويّا بما تخوّله معاني الإعراب المتوخّاة في معاني الكلم تحقيقا للفوائد وتحصيلا للفروق المعنويّة. فالغرض لازم لكيفيّات انتظام الكلم المُقَيَّدة بمعاني الإعراب في النظم، وما يعطيه المتكلّم سلسلةَ المواضع من قيم ترابطيّة بالترتيب، ذلك أن «الغرض لا يستفاد من مجرّد المعنى اللغوي للكلمات وإنما يفهَم أساسا من طريقة الربط بين هذه الكلمات، وتعليق بعضها ببعض، وطريقة ترتيبها، أي من هذه الصورة التي اختارها المتكلّم لكلامه» (م.ن،ص114).

وما يتميّز به الغرض من الحال، وإن كان كل منهما، يقتضي خواص التراكيب التي تدلّ فيها الخصوصيّات على الخواصّ، هو أنّ علمَ المتكلّم بالحال ومراعاته الاعتبار، هو الذي يُوجِب الأغراض ويرجّح أخصّها في القصد. ثمّ إنّ الحال

ذهنيّة نفسيّة واقعة في الاعتقاد، تحوّله من حال إلى حال. يوقعها واقع الشركاء «التخاطبيين» بعضهم في بعض. وأن الحال لا تمثّل قصدا إلى التأثير، وإنما هي ناشئة، زمانيّا، عن تأثّر بما تكون عليه وضعيّات التخاطب، وبما يُلْقَى من أقوال. فالحال تمثّل، زمانيّا، التأثّر بما يقال والانفعال له.

أمّا الغرض فهو قصديّ ناشئ في الاعتقاد، بعد أن تقع فيه الحال، حال التأثّر بما يقال. فيكون الغرض، زمانيّا، مترتّبا على الحال، بصفتها تأثُّرا بما يُفْهَم أو بما يقال في المقام، لأنه لا يتمّ قصد إلى التأثير إلا بعد التأثّر والانفعال، في ما نقدّر. والغرض تأثيري مقصود، وأنّه «متقدّم في القصد. فهو العلّة الغائيّة» (الأستراباذي،1996،ج1،ص66).

وما نفهمه من كون الغرض متقدّما في القصد، أنّه سابق في الغاية، متعيّن في التشكّل الإعرابيّ، تختصّ بإفادته الأشكالُ البنيويّةُ، لكونها قيودا عليه، توقعه في ذهن المخاطَب معنى فاعلا في اعتقاده. والغرض/ معلوم من مراتب الكلام التي يتصرّف المتكلّم في تنسيقها وتعجيمها بالكلم، وتعليق بعضها ببعض على النحو المعرب عن المعنى المقصود. والمبدأ في ذلك، هو أنّ «المتكلّم يحصّل في ذهنه ما يؤول إليه كلامه، فيضع أوّل كلامه دالاّ على آخره» (التنّوخي،1909،ص104). ثمّ إنّ الغرض، غائي إرادي، ينويه المتكلّمُ، ويضع له المواضعَ. وذلك لأنّ لكلّ فعل علّةً وغايةً هي الأغراض.

معنى هذا أن ما يبرّر الأفعال وما يعيّنها على النحو الذي تتعيّن عليه، إنّما هي الأغراض باعتبارها «أفعالا إراديّة يأتيها المرء عن اختيار وقصد سابقين، ومن أجل تحقيق هدف مرسوم» (بن حمّودة،2010،ص13). وكلّ فعل إراديّ يتحقّق عملا لغويّا تسيّره قوّةٌ إنشائيّة وتتعيّن له أشكالٌ بنيويّةٌ تدلّ على خواصّ القصد. وخواصّ القصد تُسْلَكُ في احتمالات البنية النحويّة التي ينمّيها المتكلّم على وفق الحاجة التعبيريّة. وعلمُ المتكلّم بأحوال المخاطَب هو الاعتبار المرعيّ في واقع التخاطب. فحال الإنكار التي تقتضي التوكيد، وحال الشركة التي تقتضي القصر والتخصيص، هي أحوال تأثُّرٍ يوقعها في ذهن المتكلّم وعيُه باعتقاد مخاطَبَه وبحالته الذهنيّة. فهي بذلك، قادح لغرض التأثير، لأنّها تمثّل التأثّرَ. وغرض القائل يوقع في ذهن السامع حالا تمثّل تأثُّرَه (السامع) بما قيل له. فيصوغ، بناء

على تأثّره، غرَضَه التأثيريَّ المبنيَّ على تأثّره بما قيل له، وما أثّر فيه. معنى هذا أن التأثّر حال، وطلب التأثير، بعد التأثّر، غرض يصاغ له الكلام. فالحال إذن تسبق الغرض في الزمان والاعتبار، وهي التي تقدحه وتعيّنه، وتخصّصه. والغرض، كما تقدّم، علّة غائيّة تتقدّم في القصد التأثيري. ثم إن ما يكون في ذهن القائل غرضا يصاغ له الكلام، يوقع في ذهن المخاطَب، عند الإنجاز، حالةَ تأثُّرٍ. تمثّل حالة التأثّر تلك، في ما نقدّر، ما يعيِّن الغرض التأثيري. والغرض الذي يصدره المتكلّم ويطلب به تأثيرا في ذهن المخاطَب، يوقع أثرا يحوّل الاعتقاد من حال إلى حال. وحال الإنكار المقتضية للتوكيد، توجب غرضا تأثيريّا هو تغيير الاعتقاد أو تصحيح المعلومة والتمكين للأمر. معنى هذا أن بين ما يصدر عنه المتكلّم ذهنيّا وما يحدثه بالقول من تأثيرات في المخاطَب، تعالقا سببيّا تجسّمه البنية النحويّة، وما يتشكّل منها من الأنساق التركيبيّة. وهي مستفادة مما ينظمه المتكلّمُ من أنساق تركيبيّة «وما يجعله بالترتيب تقديما وتأخيرا دليلا على موافقة كلامه لمقتضى الحال» (المبخوت،2006أ،ص336). فالتقديم والتأخير مقتضيات تركيبيّة مُكَيَّفَة لما يناسبها من الأحوال الذهنيّة وهي إلى ذلك صيغ تخصيصيّة وتأكيديّة تجيء لأغراض تخاطبيّة صادرةٍ عن قصد إلى التأثير بالقول.

فالأغراض إذن هي موجبات الكلام إذا تكلّم المتكلمُ، وهي غايات الكلام التي يبتغي منها التأثير في سامعه والتنبيه على مواقفه وإبراز مراكز اهتمامه. أمّا الأحوال، فهي كلّ ما يجعل المتكلّم ينحو في نَظْمِه نحوًا مخصوصا يعدل به عن الأنساق المرعيّة في بناء القول وتأليفه. وهي الانفعالات والتأثيرات التي يوقعها القولُ وعنها ينشأ.

3.4.المقام البلاغيّ

إن المقام، في ما نقدّر وما نفيده من أعمال الشريف، تصوّر ذهنيّ مجرّد مبَرْمَج في نظام الاعتقاد المسَيَّر بالبرنامج النحوي المولّد للخطاب، وطاقة إنشائيّة تخصيصيّة تثير القول ولازمة لكل العمليّات المنتجة له. فبه يشتغل النحوُ، وينشأ القولُ، ويتخصّص القصدُ منه. والقول لفظ يدلّ على معنى يبلّغه المتكلّم إلى المخاطَب على نحو مُخَصَّص مقاميّا. وذلك لأنّ كلّ اختيار بنيويّ يعمد إليه المتكلّمُ ليُفيد بقصده، أساسه اختيار للعناصر المقاميّة على نحو يحقّق التكامل

بين المقام المولِّد للقول المثير له والبنية المقيِّدة للمعنى المعيِّنة له في الإنجاز الصوتيّ.

ومن ثمّ فإن المقام قوام الكلام المفيد بالقصد. وبه يتحدّد نشاط المتكلّم والمخاطَب معا في التواصل اللغوي لأن «المتكلّم الطبيعي يُصْدر نشاطَه على اختيارات للعناصر المقاميّة يؤدّيها باختيارات لأبنية ينظمها ويحددها على صورة متوازنة تحقّق التكامل الانتظامي بينها» (الشريف،2002،ص216). وكون المقام قوامَ الكلام، وباختيار عناصره وتوخّي أنماطه في الخطاب، يصدر نشاطُ المتكلّم اللغوي، يعني أنه نظام إنشائي يتحدّد به كل حدث إنشائي وكل حدث إحالي وكل حدث بلاغي. وأنّ الكلامَ، في مختلِفِ هيئاته ووجوه إجرائه، إنّما «يعكس» و«يصوّر» مقامَه» (المبخوت،2006ب،ص324). والحدث الإنشائي والحدث الإحالي المحكومان بعلاقة تواجديّة مجرّدة، يتحدّدان بالمقام، «وبقدر درجة الوسم اللفظي يتحقّق الحدث الإنشائي عملا لغويّا بلاغيّا محدّدا بالمقام. وأهمّ تحديد له أن يتعيّن المتكلّم المقامي فيه، تعيّن فاعل الفعل الإحاليّ» (م.ن،ص526).

فالمتكلّم الذي له العمل لا يعمل إلا بمراعاة المقام. معنى هذا أن المقام لازم للإنشاء لأنّه، في تقديرنا، مُبَرْمَج في الاعتقاد، والاعتقاد عامل في الإنشاء. وقد دأب التحليل البلاغيّ والتداولي لمقاصد المتكلّم على اعتبار المعاني المقصودة متعيِّنة بالمقام مُخَصَّصَةً بأنماطه. دون التنبيه على المستوى النظامي الذي يتحدّد فيه المقامُ وطريقة انتظام أنماطه وإمكاناته المقيِّدة للمعنى.

فما نرفضه إذن، هو أن الجمل تعرى من المقام في مستوى إنشائها الأوّل في النظام. والرأي عندنا هو أنه لا توجَد الأقوال ولا تَقَع خارج مقاماتها. وذلك لأن التشكّل البنيوي والوسم اللفظي، يقتضي أن تكون الأبنية المنجَزة المتحقِّقة لفظيّا، «في حالتها هذه أقوالا متعلّقة بمقام معيّن. وهي في هذه الحالة حوادث بلاغيّة متّصلة بتصوّر معيّن لحالة من الأشياء» (م.ن،ص216). يُسْتلزَم من هذا، أن كل قول متعلّق بالمقام الحاصل محدود الدلالة في الإنجاز لكونه مُخَصَّصا مقاميّا منذ الإنشاء (الشريف،2002،ص303؛ 2012،ص54). ونقرّ كذلك، أن المقام لا يمثّل المُنْجَزَ المادّيّ الذي تتحقّق فيه الأقوال. وليس إطارا مرجعيّا

ينجَز فيه التخاطب. ولا صلة له بالخارج اللغوي. فما يُعتبَر في اللغة خارجا، إنّما هو «محتمل الكلام، لا المرجع الواقع في المكان المعيّن والزمان المعيّن» (الشريف،1999،ص59). ومحتَمَل الكلام متخصِّص بالمقام. وليس المقام مستوى نظاميّا يتنزّل فيه التداول وتُفَسَّر به ظواهر التعامل، وإنّما المقام «تصوّر ذهني في النظام النحوي نفسه، يشمل متكلّما ما يصدر جملة ما في علاقة بجملة أخرى تصدر عن مخاطب ما، وبدون هذا المتصوّر التخاطبي لا يشتغل النحو« (م.ن،ص53). ما يهمّنا إذن، هو أن المقام تصوَّر ذهني لازم لاشتغال النحو وللدلالات البسيطة المؤسِّسة لكل دلالة حاصلة. وبما أن المقام تصوّر ذهني تخاطبي، فإن المتكلّم يراعي أنماطَه في ما يتّبعه من أساليب في النظم وفي تحقيق قصده باللفظ. فالمقام إذن متصوَّر تخاطبي مسجَّل في برنامج النحو المولِّد للخطاب لأن «الواقع التداولي [...] تطبيق لبرنامج مسبق موسوم باللفظ» (الشريف،2008،ص337). فالنظام النحوي مقامي في أصل اشتغاله وفي ما يولّده. يُسْتَلْزَمُ مما تقدّم أن الكلام المفيدَ بالقصد ينشأ مُقَيَّدا بالمقام مُخَصَّصا به مكَيَّف لأنماطه معيِّنا لإمكاناته. فمقامات التخاطب هي التي توجّه اختيار المتكلّم للأبنية المفيدة بقصده. وهي التي تعيّن الخصوصيّات الدلاليّة المتأدّية بما يتّبعه المتكلّم من أساليب في النظم والتأليف، شأن التقديم والتأخير، «لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم، واسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلّم» (الجرجاني،1991،ج1،ص408). وقصد المتكلّم المسيِّر لاختياره في النظم محكوم بالمقام مُثار به. فلا يتشكّل المعنى في الذهن ولا يتحقّق باللفظ إلا بمراعاة المقام المسَجَّل في اللغة والمتحقِّق بمعاني النحو الإعرابيّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة، ومعاني النحو الكلاميّة من خبر وإنشاء وطلب، وفي البنية الموضعيّة (المحلّيّة) للجملة. والمتكلّم يختار من أساس الوضع المتكوِّنِ من عناصر المعجم وقواعد النحو، ما يفيد بقصده وما يحقّق غرضه من قوله بمراعاة الأنماط المقاميّة المفسِّرة لاختياره والمبرِّرة له. والمقام هو الذي يوجّه المتكلّمَ في ما يعطيه لسلسلة المواضع الإعرابيّة من قيمة ترابطيّة بينها على النحو المفيد بالمعنى المقصود. والمقام هو الذي يكسب القولَ قِيَمَه البلاغيّةَ، في المستوى التصريفي المعجَم، مستوى النظم لأنه يعيّن للمعنى النحوي الخالص المعنى البلاغيَّ البيانيَّ الذي يقيّده ويخرجه من حكم العموم.

ومن المهم أن ننبّه على أن المقام، بصفته طاقة تخصيصيّة لازمة للاعتقاد مُحَدَّدة في الإنشاء وفي ما يعمل فيه الإنشاءُ، هي محلّ وظيفيّ للأحوال الذهنيّة والأغراض التخاطبيّة التي يصاغ لها الكلام وتتكيّف لها أنظمة الوسم اللفظي. فالمقام يثير القولَ لا من حيث مكوّناتُه اللفظيّة، وإنّما يثير القولَ من حيث تشكّله الإعرابيُّ العامليُّ، ومن حيث الأشكالُ البنيويّةُ التي تكون قيودا مفعوليّةً للدلالة. ذلك أنّ الدلالة المقاميّة «تستَمَدّ من العقد بين المواضع الإعرابيّة» (عاشور،2005،ص302). والمقام يثير القولَ ويخصّصه، من حيث الكيفيّةُ التي يتوخّاها المتكلّمُ في وضع الكلام وسياقته للأغراض، أي من حيث المنطق الذي تنعقد به الألفاظُ، ومن حيث العلاقة النحويّة التي تجذب إلى البنية المنجزة، ما يشارطها من أبنية تقع في مدارها النحويّ. فالأشكال البنيويّة التي يختارها المتكلّمُ ويوردها لأغراضه، أشكال تخزِّن المعطياتِ المقاميّةَ التي يجيء لها ذلك الشكلُ والتي تُحْتَمَلُ منه. ثمّ إن ما ييسّر الأحوال الذهنيّة والأغراض التخاطبيّة إلى ما تقتضيه من تراكيب تعرب عنها، إنما هو المقام، لأنه التصوّر الذهنيّ والطاقة التخصيصيّة التي تسهم في تحويل المتصوَّر الذهني إلى الشكل النحوي المُمَثِّل له. يستفاد من هذا أن المقام إنشاء ذهني مجرّد يثير القول ويحوّله إلى شكله النحوي الذي يجوز له ويفيد بمعناه المقصود. فالمقام إذن «مجرّد مثير لخطاب ممكن لكنه مثير مخصّص للخطاب المثار» (الشريف،2012،ص69).

5.خاتمة

يُسْتَخْلَصُ ممّا تقدّم أمور أخصّها بالذكر:

- أنّ النظمَ جهاز لعمليّات بلاغيّة يخصّص بها المتكلّمُ المعانيَ ويجلّي بها المقاصد والفوائد، وذلك بالتحكّم في المعنى البلاغيّ بالعلاقات النحويّة والأبنية المحلّيّة التي يختارها المتكلّمُ على قدر ما في نفسه واعتقاده. فهو كيفيّات في الترتيب والتنسيق هي التي تفيد بالمعنى وتحقّقه لأنّ الأبنية النظْميّة مخزون دلاليّ يتحكّم فيه المتكلّم.
- أنّ النظمَ رعاية لكيفيّات الدلالة بكيفيّات النحو، بها يُحْدِثُ المتكلّمُ عمليّاتٍ تخاطبيّةً دقيقةً، وبها يحدث الفروقَ المعنويّةَ بكيفيّات في الترتيب

ووجوه في التعليق. وأنّ أساس هذا الجهاز ومكوّناته، الأحوال والأغراض وما يطابقها من تراكيبَ وما يساق لها من أنساق تقوم قرائن ماديّة عليها.

- أنّ من مكوّنات هذا الجهاز البلاغيّ ولوازمه التي يشتغل بها، الأحوال التخاطبيّة والأغراض ومقتضيات الأحوال التي هي التراكيب المناسبة لأحوال المتكلّم.
- أنّ الحال هي ما يدعو المتكلّم إلى أن يتكلّم على نحو مخصوص وينحو بالنظم وجها من وجوه التعليق يدلّ على حال المخاطَب، كما يفترضها المتكلّمُ. وأنّها ناتجة عن التأثّر بما يلقى من أقوال تترك تأثيرا. فهي النتيجة الأولى المترتّبة عن الغرض وهي التي ينتج عنها الغرضُ التأثيري. فحال التأثّر هي الداعية إلى قصد التأثير. والحال والغرض متلازمان متشارطان. ذلك أنه على الحال يترتّب الغرضُ وعن الغرض تنتج الحال. وكل حال تُنْشِئ غرضا. وكل غرض يوقع حالا في النفس. غير أن الحال تأثّر والغرض قصد إلى التأثير، والحال حاليّة انفعاليّة، والغرض غائيّ، وكل منهما واقع في المقام مُثار به متخصِّص بطاقته التخصيصيّة. وأن المقتضى هو ما يساق للأحوال وللأغراض من تراكيب مخصوصة وما ينطبق عليها من أنساق لفظيّة تتألف على وفقها ذلك. وكل تأليف إنما يكون بقصد من المتكلّم.
- وأن ما يعيّن الأحوال الذهنيّة المخصوصة والأغراض التأثيريّة وما يصلها بالأبنية المقيِّدة لها المفيدة بها، إنما هو المقام. فليس المقام وجودا ماديّا تتحقق فيه الأقوال، وإنما المقام إنشاء ذهني متمكِّن في الاعتقاد يعيِّن الأحوال والأغراض. فهو يثير الأقوال، بنيَةً وعملا وتشارطا، ويخصّصها، تأويلا وفهما وتعاملا، لأنّه حدث إنشائيّ يسيطر على عمليّة القول.
- أنّ النظْمَ، في النهاية، هو الذي يحقّق للمتكلّم البليغ ما يَنْجَعُ به قولُهُ من المعرض الحسن والصورة المقبولة وذلك بتوفية خواصّ التراكيب حقَّها. وهو الذي يخوّل الملَكة البلاغيّة طاقاتِها التأثيريّة والجماليّةَ والإبداعيّة بالتصرّف في المحدود المعدود من الأبنية لتحرير ما لا ينتهي من المعاني. فالنظم مخزون الرصيد البنيويّ والتعبيريّ الذي يخوّل المتكلّم الطرائق

والكيفيّات المتوخّاة في تحقيق المعنى وتخصيصه وتربية الفوائد وتنميتها.

المصادر والمراجع

ـ المراجع العربيّة :

- ابن الخشاب (عبد الله)،(ت.567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تح علي حيدر، منشورات دار الحكمة،دمشق، 1972.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، موجز البلاغة، تونس، المكتبة العلمية،(د.ت).
- الجرجاني (عبد القاهر)،(ت.471هـ)، دلائل الإعجاز،ط.3،تح محمود محمد شاكر،القاهرة، جدة، دار المدني، 1992.
- الأستراباذي (رضي الدين)،(ت.686هـ)، شرح الكافية، ط.2،تح يوسف حسن عمر،جامعة قار يونس،بنغازي، ليبيا، 1996.
- الدسوقي (محمد عرفة)، الحاشية على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني،كراتشي، مكتبة رشيدية،(د.ت).
- بلحاج رحومة الشكيلي (بسمة)، قراءة في بنية التفكير البلاغي العربي انطلاقا من مفهوم الخطاب، ضمن مقالات في تحليل الخطاب،منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة ، 2008.
- بلحاج رحومة الشكيلي (بسمة)، التقرير والإنكار بين سلطة المتكلم وسلطة الحجة،حوليات الجامعة التونسية، عدد 56، 2011.
- بلحاج رحومة الشكيلي (بسمة)، المنوال البلاغي العربي من البناء القائم إلى البناء الممكن ،كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، 2014.
- بن حمودة (رفيق)، المفعول له والأشكال اللغوية المتصلة به لفظا ومعنى،حوليات الجامعة التونسية،عدد55، 2010.
- التنوخي (زين الدين)،(ت.692هـ)، الأقصى القريب في علم البيان، مطبعة السعادة،مصر، 1909.
- الزيديّ (وليد) : الفعل بالقول، دراسة وظائف التقديم والتأخير في البلاغة العربيّة تونس الدار التونسيّة للكتاب، 2020.

- الشاطبي (أبو إسحاق)، (ت.790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح عبد الرحمان العثيمين ،مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الشريف، محمد صلاح الدين، 2007 .
- الجرجاني (عبد القاهر)،(ت.471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح،تح كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر، العراق، 1982.
- الجرجاني (عبد القاهر)،(ت.471هـ) : أسرار البلاغة،تح محمود محمد شاكر، دار المدني،جدة القاهرة ،1991.
- الشريف (محمد صلاح الدين)، الأبنية الدالة على الشرط،حوليات الجامعة التونسية،عدد54، 2009.
- الشريف (محمد صلاح الدين)، الدارة النحوية البلاغية،مقاربة نظرية لتعلّميّة الألسنة، حوليات الجامعة التونسية،عدد57، 2012.
- عاشور (المنصف)، نظرية العامل ودراسة التركيب،ضمن صناعة المعنى وتأويل النصّ، منوبة، منشورات كلية الآداب، 1992.
- عاشور (المنصف)، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات غلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي، مركز النشر الجامعي تونس، 2005.
- المبخوت (شكري)، الاستدلال البلاغي، دار المعرفة،كلية الآداب والفنون والإنسانيات،منوبة تونس، 2006أ.
- المبخوت (شكري)، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية،مركز النشر الجامعي،كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، 2006ب.
- المبخوت (شكري) : دائرة الأعمال اللغوية: مقترحات ومراجعات،دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010.
- المغربي (ابن يعقوب)،(ت.1066هـ)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح،ضمن شروح التلخيص،دار السرو، بيروت، لبنان .
- المهيري (عبد القادر) : مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، حوليات الجامعة التونسية، 1974 .

- الشريف (محمد صلاح الدين) : الشرط والإنشاء النحوي للكون،بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات ، منشورات كلية الآداب ،منوبة، 2002 .
- الشريف (محمد صلاح الدين) ، تطابق اللفظ والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، 1999.
- الشريف (محمد صلاح الدين)، أوقد سألتمونيها: بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسية، 2008.
- التفتازاني، (سعد الدين)،(ت.793هـ)، شرح المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان والبديع،تح عبد المتعال الصعيدي،المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر،مصر، 1737.
- القزويني (محمد عبد الرحمن)، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع ،طبعة علمية ،دار الكتب العلمية ، ط1، 2003.
- التهانوي (محمد علي)،(ت.1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ترجمة عبد الله الخالدي، تح رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.
- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية،كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع ،تونس، 2001 .

مشكلات حوسبة المعنى رمزيا وعصبيا في الذهن/الدماغ البشريين

د.شمس الدين الرحالي
جامعة القيروان-تونس

ملخّص

يعتبر المعنى من أهمّ المفاهيم في اللّسانيّات والعلم العرفانيّ، وهو يثير فيهما قضايا كثيرة ومربكة. فاللّغة مصمّمة في الذّهن لتكون حلّا أمثل للرّبط بين الأصوات والمعاني، ولذلك فإنّ من أهمّ مطالب دراستها أن نتبيّن الحوسبةَ الذّهنيّة الّتي يقع بها تعلّم المعنى واستعماله. وتظهر في العلوم العرفانيّة فرضيّات لنمذجة اللّغة بصفة عامّة وحوسبة المعنى بصفة خاصّة. وأهمّها فرضيّتان: - فرضيّة الحوسبة الرمزيّة الّتي تقترح معالجة شكليّة تمثيليّة تُطَبَّقُ فيها قواعدُ خوارزميّة على أشكال التّمثيلات اللّغويّة دون معانيها. وقد نُظر إلى المعنى في هذه الفرضيّة من وجهين: وجه تمثيليّ ذهنيّ تحكمه رؤية قاموسيّة تفترض أنّ المعنى واضح وصريح وخطيّ ووجه حوسبيّ رمزيّ يعتبر المعنى مستوى وجيهيّا بين النّظام الحوسبيّ والأنظمة التصوّرية يقع فيه التأويل الدّلاليّ بالاستجابة إلى القيود الّتي تفرضها هذه الأنظمة.

-فرضيّة الحوسبة العصبيّة وهي تؤمن بالتّنشيط التفاعليّ والمعالجة الموزّعة المتوازية والشبكات العصبيّة. وتقترح حوسبة عصبيّة تراعي في معالجة المعنى ارتباطَه بتصوّر المتكلّم للعالم وتدخّل الجسدنة بميكانزماتها الإدراكيّة والحركيّة

في بنائه عصبيّا بحسب منوال الشبكة العصبيّة. وتتكوّن هذه الشّبكة من وحدات عصبيّة مترابطة ومتعاونة وتعمل في حال التّنشيط بشكل متواز دون تحكّم مركزيّ فتقوم بإعادة توصيل نفسها كلّما نجحت في تعلّم المعنى وبنائه. وتطرح الفرضيّتان مشكلات تتّصل خاصّة بالأساس النّفسيّ الّذي اختارته الفرضيّة الأولى في الحوسبة (المعنى هو مكوّن ذهنيّ) والأساس العصبيّ الّذي اختارته الفرضيّة الثّانية في الحوسبة (المعنى هو بنية عصبيّة) ومدى قدرة علم الأعصاب الحوسبيّ على الوفاء بتقديم تنبّؤات صحيحة قادرة على التّناغم مع معطيات علم الخلايا العصبيّ

الكلمات المفاتيح: المعنى ،نمذجة اللّغة، حوسبة اللّغة ، النّمذجة العرفانية التّرابطية، النّمذجة العرفانية الرمزية، الشبكة الدّلالية، علم الأعصاب الحاسوبي، الشبكة العصبيّة .

Abstract

Language is designed in the mind to be an optimal solution for linking sounds and meanings. Therefore one of the most important requirements of its study is to identify the mental computation by which meaning is learned, represented, and used.

This article presents two hypotheses for meaning computation:

- the symbolic computation hypothesis, which proposes a representational formal processing in which algorithmic rules are applied to the forms of linguistic representations. The meaning in this hypothesis has been viewed from two aspects: a mental representational aspect governed by a lexical view that assumes that the meaning is clear, explicit, linear, and a computational symbolic aspect, which considers the meaning an interface between the computational system and the conceptual systems.

- the neural computation hypothesis is based on interactive activation, parallel distributed processing, and neural networks. It proposes a neural computation that processes meaning in connection with the speaker's perception of the world, and its connection with the embodiment, which, through its perceptual and motor mechanisms, contributes to constructing meaning according to the neural network model.

The two hypotheses raise problems related in particular to the psychological basis chosen by the first hypothesis (meaning is a mental component) and the neural basis chosen by the second hypothesis (meaning is a neural structure).

Keywords : Meaning, language modeling, language computing, associative cognitive modeling, symbolic cognitive modeling, semantic network, computational neuroscience, neural network.

1 ـ مقدّمة

لم يزل المعنى يثير المشكلات ولم يزل يلفّه قدر كبير من الغموض. وبقي يُنظر إليه في الغالب كأرض مجهولة زلقة لا يمكن الاطمئنان إليها ولا الثّبات فيها. ورغم ذلك بقي المعنى محافظا على بريقه قادرا على إغراء الباحثين للاقتراب منه ودراسته. وسبب ذلك أنّه قد تُصوِّر دائما مفتاحا حقيقيّا قد يقودنا إلى فهم الذّهن والعالم المنطويين على الأسرار الدّائمة. ولذلك شُبّه المعنى بـ«الكأس المقدّسة» (Holy grail) الّتي يسعى وراءها الجميع[1]. وصار الباحثون في الأزمان المتعاقبة والاختصاصات المختلفة مهتمّين بالتّفتيش في مناطقه عن شيء ثمين يحقّقون به سبقا وريادة.

وقد أصبح «المعنى» في العلوم العرفانيّة اليوم مشغلا رئيسيّا من مشاغلها لاسيّما وأنّ في اختصاصاتها البينيّة تقاليد راسخة في بحث المعنى. ومن محاور اهتمامها به ومقاربتها له محور جديد يسمّى مبحث «حوسبة المعنى» أي: الطرق الحوسبيّة الّتي يقع بواسطتها معالجة المعنى في الذّهن/ الدّماغ البشريّين للحصول على تمثيلات لغويّة قابلة للإنتاج أو التّأويل. وأسهم في هذا البحث لسانيّون وعلماء نفس وعلماء أعصاب وعلماء حاسوب أو باحثون يجمعون بين بعض هذه الاختصاصات في نطاق نمذجة اللّغة أو هندستها. لكنّ أكثر هؤلاء يتبنّى فرضيّة من فرضيّتين مهيمنتين: فرضيّة الحوسبة الرّمزيّة وفرضيّة الحوسبة العصبيّة. ويقدّم هذا المقال رصدا لخصائص حوسبة المعنى ضمن هاتين الفرضيّتين وبيانا للمشكلات الّتي أثارتاها ويقترح مدخلا ممكنا لحلّ بعضها.

(1) Jackendoff.2002 p267

2 ـ المعنى ومشكلات التّمثيل والحوسبة.

يُدرك بوضوح وعلى نطاق واسع ومنذ زمان بعيد أنّ اللّغة هي ربط بنيويّ رمزيّ بين قطبين أو شكلين هما: الصّوت والمعنى. ويُعرف بالحدس والبداهة والألفة أنّ المعنى هو ما يفيده الصّوت ويعبّر عنه من مراد أو قصد أو مغزى بخصوص أشياء أو أحداث أو مواقف في العالم. ويُعلم أيضا أهميّة المعنى في اللّسانيّات بما هو موضوع للدّراسة في فرع لسانيّ خاصّ به هو علم الدّلالة وبما هو معيار أساسيّ لدراسة غيره في الفروع اللّسانيّة الأخرى. بيد أنّ المعنى كثيرا ما أثار المشكلات في الاختصاصات المعرفيّة الّتي قاربته كالفلسفة واللّسانيّات وعلم النّفس وعلم الاجتماع وأخيرا في العلم العرفانيّ الّذي هو معقد اجتماع لهذه الاختصاصات وغيرها كالأنتروبولوجيا وعلم الأعصاب والذّكاء الاصطناعيّ. وتظهر المشكلات العويصة في تحديد: ماهيّته (ما هو معنى المعنى؟)، وطبقاته (في الكلمة والجملة والخطاب)، وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الّتي تلابسه وتختلط به (المحتوى والدّلالة والمدلول و...)، وظروف إنشائه (علاقته بالعوامل غير اللّسانيّة كالمتكلم والمخاطَب والعالم)، وركوب بعضه على بعض (العلاقة بين المعنى المركّب والمعاني المفردة الّتي هي أجزاؤه)، واشتقاق بعضه من بعض (العلاقة بين المعاني التخييليّة والمعاني المباشرة)، ووصله بمكوّنات أخرى يمكن أن تدخل معه في نظام واحد. وتزداد المشكلات تعقيدا عندما نعرف أنّ هذه الأسئلة المشكليّة دائريّة يرتبط بعضها ببعض سببيّا بحيث لا نستطيع حلّ مشكلة ما بتجاهل البحث عن حلول للمشكلات الأخرى. وتقدّم النظريّات المتنافسة مذاهب متباينة في النّظر إلى المعنى بإفراد من خلال مكوّناته وعلاقاته النّظاميّة الدّاخليّة (التّحليل المكوّناتيّ وعلم الدّلالة المعجميّ) أو النّظر إليه من خلال مظاهره في مستويات التّحليل اللّسانيّ (علم الدّلالة المعجميّ وعلم الدّلالة الإعرابيّ والتّداوليّة) أو ربط المعنى بالعالم الخارجيّ كالمراجع وشروط الصّدق والحقيقة أو ربطه بالجسدنة (أي: تجارب الجسد في البيئة) كالاستعمال والمهارات السّلوكيّة أو ربطه بالذّهن كالفكر والمعرفة والوعي والتصوّرات والقصد. ورغم هذا الاختلاف النّظريّ العميق في مقاربة المعنى فإنّ الاتّفاق كبير اليوم على أنّ له طبيعة ذهنيّة تجعله داخلا في العرفان أي: في الأنشطة الذّهنيّة

المسؤولة عن اكتساب المعرفة وتمثيلها وتخزينها وتحويلها واستعمالها. ويبدو أنّ «الذّهنيّة» (Mentalism) قد صارت اليوم بعد خوضها لحروب فلسفيّة بالأساس المذهب المهيمن في المقاربة العلميّة للمعنى. وتسمح الطّبيعة النّفسيّة والذّهنيّة والعرفانيّة للمعنى بالنّظر إليه أكثر من مجرّد تصوّر يشير إلى مرجع ما في العالم بمراعاة ارتباطه بالماصدق بل حالة داخليّة (Internal State) لمسار من العمليّات العرفانيّة.

ومن أهمّ القضايا الّتي تُطرح في نطاق الرّؤية الجديدة للمعنى: تمثيل المعنى وحوسبته في الذّهن/ الدّماغ. والمقصود من التّمثيل (Representation): الطّريقة الّتي يقع بها تشفير (Coding) المعنى. والمقصود من الحوسبة (Computation) : الطّريقة الّتي تقع بها معالجة المعنى. وكانت اللّسانيّات البنيويّة في شقّها الأوروبيّ مهتمّة أكثر ما يكون بتمثيل المفردات المعجميّة بما هي عناصر وصفيّة آنيّة قاموسيّة منتمية إلى اللّغة الخارجيّة أو إلى النّظام المجرّد الّذي يبنين المعجم المستخدم في هذه اللّغة الخارجيّة، ولم يكن لها في الغالب نظر إلى المعنى بما هو حالة ذهنيّة. ولذلك غلبت عليها مباحث ما يسمّى بعلم الدّلالة المعجميّ (كنظريّات الحقول الدّلاليّة والتّحليل المعيْنمي خاصّة)[2]. أمّا اللّسانيّات البنيويّة الأمريكيّة المتأثّرة بالسّلوكيّة (Behaviorism) المذهبِ الماديّ في علم النّفس فقد أهملت المعنى وأقصته من الدّراسة[3]. وحاولت اختزاله في المثيرات الماديّة أو الاستجابات السّلوكيّة. فالمعنى لا يعدو أن يكون إمّا مثيرا داعيا إلى اللّفظ أو استجابة داعية إلى الفهم[4] . ولمّا جاءت اللّسانيّات التّوليديّة، وكانت مساهمتها واضحة في الثّورة العرفانيّة (Cognitive revolution)[5] الّتي أعادت الاعتبار للمفاهيم الذّهنيّة بعد نسيان، ظُنّ وقتها أنّها ستعيد للمعنى مكانته باعتباره جزءا أساسيّا من الحالات أو المظاهر الذّهنيّة. لكنّ ذلك لم يحصل

(2) Tamba.2005. pp 17-22 Voir :
(3) Ibib, pp 23

(4) جحفة،2000،ص26.

(5) «الثّورة العرفانيّة» مصطلح وقع استخدامه للتّعبير عن التّحوّل الحاصل في علم النّفس واللّسانيّات وعلم الحاسوب في الولايات المتّحدة خاصّة من الاهتمام بالسّلوك الظّاهر إلى الاهتمام بالعمليّات والميكانزمات الذّهنيّة المنتجة له. وقد ظهرت في أواخر الخمسينات وتطوّرت في السّبعينات من القرن الماضي.. Voir : Thagard. 2005.p 6

في المناويل التّوليديّة الأولى، إذ لم يكن للمعنى تمثيل أو حوسبة في تصميم النّحو في منوال «الأبنية الإعرابيّة» (1957) (Syntactic Structures Model– 1965). لكن وقع إدخال المكوّن الدّلاليّ في المناويل اللّاحقة بشكل متدرّج، وصار جزءا من هندسة اللّغة في العرفان البشريّ وداخلا في التّمثيل والحوسبة اللّسانيّين في الذّهن/ الدّماغ. وصاحب إقحام المعنى في تصميم النّحو التّوليديّ جدل واسع بين تيّاري: الدّلالة التّأويليّة (Interpretive Semantics) وهو تيّار تشومسكي وخلصائه الّذين دافعوا عن مركزيّة الإعراب والدّور التّأويليّ للمكوّن الدّلاليّ، والدّلالة التّوليديّة (Generative Semantics) وهو تيّار جماعة دافعوا عن أهميّة التّمثيلات الدّلاليّة في توليد العبارات اللّسانيّة وقيمتها في تشكيل العلاقات الإعرابيّة. وظهرت مناويل النّمذجة (Modeling) والهندسات العرفانيّة (Cognitive Architectures) في علم النّفس العرفانيّ وعلم النّفس العصبيّ. وهي مناويل تهتمّ بتقديم نماذج هندسيّة حاسوبيّة تحاكي تصميمَ العرفان أو مقدرة مخصوصة منه (كالسّمع أو البصر أو الذّاكرة أو...) وتنظيمَه وذلك بتحديد: الأبنية والتّمثيلات الّتي يتكوّن منها وإجراءات حوسبتها للمعلومات وكيفيّة اشتغالها في تلاؤم مع البيئة حتّى تنتج الذّكاء وأنواع السّلوك[6]. ونتج عن ذلك كلّه ظهور فرضيّتين متنافستين في حوسبة المعنى اللّغويّ: –1 فرضيّة الحوسبة الرّمزيّة الّتي تعتمد على تقاليد النّحو التّوليديّ في تصميم اللّغة وعلى هندسات العرفان الرّمزيّة. وتتبنّى هذه الفرضيّة النّظريّة الحوسبيّة للذّهن «ن ح ذ» (Computational Theory of Mind/CTM) الّتي تقوم على «استعارة الذّهن حاسوبا» (Mind-as-Computer Metaphor) وعلى خصائص الهندسة الّتي اقترحها عالم الرّياضيّات الأمريكيّ جون فون نومان (John von Neumann) (1903–1957). ومن أهمّ مبادئها النّظر إلى مقدرات العرفان (كاللّغة مثلا) باعتبارها أنظمة رمزيّة لمعالجة المعلومات مكافئةً للحواسيب. 2– فرضيّة الحوسبة العصبيّة الّتي تعتمد على ميراث «الدّلالة التّوليديّة» الّتي تحوّل أعلامها فيما بعد إلى ما يسمّى بـ«اللّسانيّات العرفانيّة» (Cognitive Linguistics)،

(6) Sloman, Stefen. Cognitive Architecture. In: Robert and Keil,Frank.1999. p124, And: Thagard.2005 In: K. Frankish & W. Ramsay (Eds.), The Cambridge handbook of cognitive science (pp. 50-70). Cambridge: Cambridge University Press. p 50 and 51.

وعلى هندسات العرفان التّرابطيّة (Connecctionist Architectures). وتتبنّى هذه الفرضيّة منوال الشّبكة العصبيّة الّذي يقوم على استعارة الذّهن دماغا (Mind-as-Brain Metaphor) وعلى خصائص هندسيّة اقترحتها مناويل للتّنشيط التّفاعليّ (Interactive Activation) والمعالجة الموزّعة والمتوازية (Parallel Distributed Processing). ومن أهمّ مبادئها: النّظر إلى مقدرات العرفان (كاللّغة مثلا) باعتبارها أبنية عصبيّة تعالج المعلومات على نحو مماثل لما تفعله الخلايا العصبيّة. ولا يزال التّنافس محتدما إلى الآن بين الفرضيّتين المهيمنتين في العلوم العرفانيّة رغم أنّهما يظهران بعض المشكلات.

3 ـ الحوسبة الرّمزيّة للمعنى في الذّهن/الدّماغ ومشكلاتها

الحوسبة الرّمزيّة للمعنى (Symbolic Computation of Meaning) في الذّهن/الدّماغ هي فرضيّة حوسبيّة مخصوصة في معالجة المعلومات (Information Processing) المتّصلة بالمعنى في الأنظمة العرفانيّة. وتندرج الحوسبة الرّمزيّة للمعنى بما هي فرضيّة في مفهوم أوسع هو النّمذجة اللّغويّة الرّمزيّة (Symbolic Language Modeling)[7] الّتي تعني: تقديم نموذج حاسوبيّ (قائم على المحاكاة) لتصميم اللّغة (Language Design) في الذّهن يبيّن الأنظمة والتّمثيلات العرفانيّة وطرق تنظّمها وأطوار تفاعلها وخصائص حوسبتها لتوليد العبارات اللّسانيّة المؤهّلة للإنتاج والفهم بشكل يستجيب لخصائص النّظام الرّمزيّ الماديّ (Physical Symbol System)[8]. وتنطلق الحوسبة الرّمزيّة للمعنى في الغالب من فرضيّتين وظيفيّتين كلاسيكيّتين في علم النّفس العصبيّ واللّسانيّات العصبيّة وهما : -1 الفرضيّة الموضعيّة (The Localization Hypothesis) وهي فرضيّة تؤمن بتموضع الوظائف اللّغويّة

(7) قد يقع التّرادف في سياقات كثيرة بين «نمذجة» و«حوسبة» و«معالجة المعلومات». أُنظر: Stillings Et Welsler. 1998. p 1

(8) فرضية النّظام الرّمزي الماديّ «ف ن ر م» (PSSH) هي فرضيّة في تحديد الشّروط الّتي تتيح لنظام فيزيائيّ ما أن ينتج الذّكاء. وهي تتمثّل خاصّة في: قدرة النّظام على معالجة الرّموز والتّأليف بينها بشكل تحافظ فيه على إحالتها على مراجع في العالم الخارجيّ أو أبنية رمزيّة داخليّة أخرى. أُنظر: Levis, Richard L.. Symbolic Cognitive Modeling. In: Wilson and Keil. 1999 .p 141

في مناطق دماغيّة بعينها في النّصف الكرويّ الأيسر من القشرة الدّماغيّة الّذي يوصف بكونه «النّصف المهيمن»[9] . 2 – فرضيّة المعالجة السّلسليّة (Serial Processing Hypothesis). فالرّؤى الموضعيّة في اللّسانيّات العصبيّة كالرّؤية الكلاسيكيّة الجديدة في منوال جشويند (Geschwind) سنة 1965 (قدّمت مناويل للتّرابطات الّتي يمكن أن تحصل بين المناطق اللّغويّة عند إنجاز الوظائف اللّغويّة (كتمثيلها لإنتاج كلام مسموع أو إنتاج كلام مكتوب) فكانت التّرابطات موضعيّة وسلسليّة وخطيّة[10]. وكذلك مناويل المعالجة الرّمزيّة في اللّسانيّات واللّسانيّات النّفسيّة كانت تفترض دائما معالجة سلسليّة تطلب مراحل من استجابات تحدث في تدرّج وتتابع خطيّين[11]. وقد تبنّت المناويل الهندسيّة الرّمزيّة الأولى التّي سُمّيت بـ»هندسات نظام الإنتاج» (Production System Architectures) رؤية شموليّة للذّهن (Holism) تعتبر اللّغة –وإن تميّزت بمواضع بعينها في الدّماغ– في معالجتها للمعلومات وللمعنى جزءا من حلّ المشكلات العامّة. ومن ثمّ تكون حوسبة اللّغة بنفس قواعد الإنتاج (Production rules) المطبّقة على غيرها [12]. لكنّ أكثرها عدل عن هذه الرّؤية الشّموليّة وتبنّى الرّؤية المنظوميّة (Modularism) الّتي بلورها عالم النّفس والعرفان الأمريكيّ جيري فودور (Jerry Fodor) في كتابه المشهور «منظوميّة الذّهن» (Modularity of Mind) (سنة 1983). وتذهب هذه الرّؤية إلى أنّ: الذّهن مكوّن من منظومات (Modules) وظيفيّة مستقلّة، وتمثّل كلّ منظومة وحدة معالجة تختصّ بأنظمة دخل تستقبل نوعا مخصوصا من المعلومات وتتميّز

(9) المناطق الرئيسيّة هي: منطقة بروكا (Broca's area) المسؤولة عن إنتاج الكلام، ومنطقة فرنيك (Wernick's area) المسؤولة عن فهم الكلام، والتّلفيفة الزّاويّة (Angular Gyrus) المسؤولة عن الربط بين بعض الوظائف اللّغوية، والقشرة الحركيّة (Motor Cortex) المتحكّمة في أعضاء النّطق. أُنظر: Fernandez Eva M. and Cairns Helen. 2011. p 83 و Lefebvre. and 124 123–2006. pp 11

وتبيّن الدّراسات الحديثة وجود مناطق أخرى تسهم بدرجات متفاوتة في بعض الوظائف اللغويّة.

(10) أُنظر: Ahlsén. 2006. pp 5 and 10 و Mildner. 2010. p76

(11) Mildner.2010. p 74.

(12) Karmiloff-Smith, Anette.Modularity of Mind. In : Wilson and Keil.1999. p558

بمجالها الخاصّ المغلّف الّذي لا يصل إليه غيرها [13]. وقد استندت « المنظوميّة» في منطوقها العصبيّ على الحقيقة المعطاة كلينيكيّا وهي[14]: أنّ النّظام العصبيّ (أو الدّماغ) إذا أصيب بتلف في بنيته التّشريحيّة والوظيفيّة فإنّه لا ينهار كليّا. وهذا يعني : أنّ التّلف الذّي قد يصيب مكوّنا ما لا ينسحب على الباقي الّذي يستمرّ في عمله الوظيفيّ بصفة عاديّة. وهذا بدوره يعني: أنّ كل مكوّن من المكوّنات الوظيفيّة هو منظومة معزولة، ولها استقلال وظيفيّ عن غيرها. بل تدلّ التّباينات الملاحظة في أنواع التّلف الوظيفيّ الخاصّ بمنطقة قشريّة بعينها ودرجته على أنّ المكوّن (المنظومة) نفسه يمكن أن ينقسم إلى منظومات فرعيّة (Submodules). وقد تطوّرت الحوسبة الرّمزيّة للّغة بهذه الخصائص الثّلاث: الموضعيّة والسّلسليّة والمنظوميّة لتقدّم مناويل مهمّة منها ما هو مندرج في اللّسانيّات النّفسيّة ومنها ما هو مندرج في اللّسانيّات وخاصّة اللّسانيّات التّوليديّة. أمّا مناويل اللّسانيّات النّفسيّة فأشهرها على الإطلاق المنوال الّذي قدّمه عالم النّفس اللّسانيّ الهولنديّ ويلم لوفلت (1938) (Willem Levelt) سنتي (1989 و1999 (والمعروف بـ»منوال لوفلت لإنتاج الكلام» أو ما يسمّى بـ: «نظريّة اللمّات» (Lemma Theory). وهي نظريّة تذهب إلى أنّ إنتاج الكلام قائم على خطوتين كبيرتين متسلسلتين: خطوة المخطّط الأكبر ممثّلا في تشييد القصد التّواصليّ بأهدافه الرّئيسيّة والثّانويّة وانتقاء المعلومات الموائمة لها، وخطوة المخطّط الأصغر ممثّلا في تشييد رسالة ما قبل كلاميّة (Preverb Message) بمعلوماتها المؤشّرة مفهوميّا والمنظّمة بشكل يقود السامع إلى الفهم. وتقع المعالجة اللّغويّة السّلسليّة المتدرّجة (في شكل: خطوة بخطوة) بأن تقدح الرّسالة ما قبل الكلاميّة الوحدات المعجميّة، وتقدح خصائص هذه الوحدات بدورها عمليّات التّشفير (الصرفيّ والصّوتميّ والصّوتيّ) وصولا إلى النّطق [15]. وواضح من منوال لوفلت لإنتاج الكلام أنّ المعنى يدخل الحوسبة في نطاق خصائص الوحدات المعجميّة التي يقع انتقاؤها بناء على رسالة قصديّة تصوّريّة. وليس له من دور في الحوسبة باعتبار أنّ عمليّات التّشفير المتسلسلة تعتمد بالأساس على الخصائص الصّرفيّة والصّوتيّة. ومن ثمّ

(13) Ibid, p 558.

(14) Mildner.2010.pp 82 -83

(15) الزنّاد،2010.ط1، ص 81. و85 Mildner. 2010. p وللتّوسّع في هذه النّظريّة. يُنظر: الزنّاد.م.ن. صص 81-92.

فإنّه لا تُتبيّن بوضوح قيمة المعنى في الحوسبة. وأمّا مناويل الحوسبة الرّمزيّة في اللّسانيّات فتمثّلها بالأساس تصاميم اللّغة الّتي قدّمتها المقاربات التّوليديّة المتعاقبة. وقد بقيت هذه المقاربات رغم ما حصل فيها من اختلاف وتباين وفيّة للاختيارات والتّعهّدات المنهجيّة الأساسيّة الّتي تحكّمت في المشروع التّوليديّ. وهي تقوم بصفة خاصّة على فكرتين بارزتين هما: -1 اللّسانيّات علم طبيعيّ يقارب موضوعا طبيعيّا هو اللّغة البشريّة الّتي يجب أن يُنظر إليها عضوا ذهنيّا وبيولوجيّا. ومن ثمّ يكون من الأولى تبنّي منهج نظريّ في التّعامل مع اللّغة ثبت نجاحه ونجاعته في مجال العلوم الطّبيعيّة، وهو المنهج الاستنباطيّ الاستنتاجيّ الّذي يقوم على أسلوب غاليليّ (Galilean Style) قوامه أمثلة اللّغة وتجريدها دون الاكتراث بتعقيدها في العالم على نحو يمكّننا من بناء نظريّة واضحة للّغة ومن ثمّ بلوغ فهم عميق لها. 2 – اللّغة مكوّن من مكوّنات الذّهن/ الدّماغ، ولمّا كان الذّهن خاصيّة للدّماغ وظاهرة وظيفيّة مرتبطة بمحاميل عصبيّة ماديّة لم يُتبين إلى الآن كيفيّة انطباقها عليه وعملها واشتغالها، فإنّ دراسة اللّغة تبقى في مستوى نظريّ مجرّد مهتمّة بالمعالجات العرفانيّة المتدخّلة في تكوين اللّغة واستعمالها. ومن هنا تأتي الاستعارة الحاسوبيّة والنّظريّات الشّكليّة المتلقّفة من مجال الذّكاء الاصطناعيّ لتقدّم فرضيّة كون اللّغة (كغيرها من مكوّنات العرفان والذّهن) نظاما شكليّا من عمليّات منطقيّة في معالجة المعلومات. وهذا الاتّجاه قد يأخذ مسمّى: «العرفانويّة» (Cognitivism) أو «النّظريّة الحوسبيّة للذّهن». وهو مذهب الجيل الأوّل من العرفانيّين. وتصرّ النّمذجة الرّمزيّة التّوليديّة لأجل هاتين الفكرتين على أنّها حوسبة شكليّة تقع في نطاق ذهنيّ رمزيّ مجرّد، فلا تدّعي إذن واقعيّة ماديّة زائفة. ولم يزل الكثير من العلماء العرفانيّين من ذوي التّوجّه التّوليديّ كـ: جيري فودور في)1997) وتيلر بورج (Tyler Burge) في) 2010) يؤكّدون أنّ التّفسيرات الحوسبيّة والتّمثيليّة في العلم العرفاني متمايزة ومستقلّة عن التّفسيرات العصبيّة في علم الأعصاب وأنّها ليست سوى عللا سببيّة[16] يمكنها أن تُسْنِدَ في مستوى ثان البحثَ العصبيّ القائم على تفسيرات ماديّة فيزيائيّة. و«الحوسبة الرّمزيّة» بهذا المعنى هي: نظام لمعالجة للمعلومات أي: معالجة النّظام العصبيّ (وهو الدّماغ=التّجهيزات (Hardware)) للمعلومات بواسطة ميكانيزم وظيفيّ

(16) Piccinini.2018. pp 1-6

(هو الذّهن=البرمجيّات (Software)) في توافق مع قواعد (هي الحوسبات الشكليّة=الخوارزمات (Algorithms)) لأجل تحقيق استجابات[17]. وهذا يعني في حال اللّغة: أنّ الملكة اللّغويّة لها نظام دخل يستقبل المعلومة نحو: استقبال المعلومات الحسّيّة (في حالي السّماع أو القراءة البصريّة) أو استقبال المعلومات القصديّة (في حالي الرّغبة في الكلام أو الكتابة)، ولها نظام معالجة هو النّظام الحوسبيّ أو الإعراب الضيّق الّذي يمثّل المكوّن اللبّيّ للملكة اللّغويّة وينجز عمليّاته بالاعتماد على قواعد خوارزميّة إعرابيّة تحوّل المعلومات إلى تمثيلات أو رموز وتخزّنها وتعالجها لإنجاز الاستجابات والوظائف المخصوصة، ولها أنظمة خرج نحو النّظام الحركيّ الّذي يخرجن التّمثيلات إلى أفعال حركيّة منتجة للأصوات أو يخرجن التّمثيلات إلى مقاصد واعتقادات وفهم وتفكير. فالحوسبة الرّمزيّة التّوليديّة تقوم إذن على مفاهيم أساسيّة ثلاثة وهي: أوّلها: الحوسبة الشّكليّة (Formal Computation)، والمقصود منها: تطبيق قواعد شكليّة في عمليّات معالجة المعلومات على أشكال الرّموز دون اعتبار لمعانيها. ويُسمّى هذا الإجراء الحوسبيّ خوارزما[18]. وتتميّز الخوارزمات الذّهنيّة بكونها نظاما من القواعد النّهائيّة البسيطة والواضحة والمتسلسلة التّي تسمح بإنتاج ما لا نهاية له من السّلوكات والمهمّات العرفانيّة[19]. ثانيها: الحوسبة التّمثيليّة (Representational Computation) والمقصود منها: أنّ الرّموز والعمليّات الرّمزيّة الشّكليّة هي تمثيلات. والأصل في التّمثيل هو[20]: عمليّة ترميز (أو تشفير) بموجبها يتمّ تحويل المدخلات (مثيرات وخبرات) إلى أشكال أخرى من التّمثيلات العرفانيّة كـ: التّمثيلات الحسّيّة وهو الحال في التّمثيلات البصريّة والسّمعيّة واللّمسيّة القائمة على الإدراك الحسّيّ، أو التّمثيلات الرّمزيّة وهو الحال

(17) Ibid. p 2

(18) الخوارزم: إجراء حوسبيّ لعمل شيء ما أو حلّ مشكل ما. وهو مركّب من مجموعة متناهية من القواعد والعمليّات الواضحة والبسيطة والمتتابعة. ومن أمثلة الخوارزمات عمليّة الضّرب مثلا. أُنظر:
Eietrich, Eric. Algorithm. in : Thagard.pp50-70 - و Wilson and Keil. 1999.pp 11-229

(19) جحفة، 2000،مقدّمة كتاب، لايكوف وجونسون، 2016. ط1، ص 19.

(20) الزغلول(رافع) والزغلول (عماد)،صص 18-19 والعتوم، 2012، ط3، صص187-188.

في التّمثيلات اللّغويّة القائمة على المعنى والقصديّة. ويقع تحويل المدخلات إلى تمثيلات حتّى يمكن دخلنتها وتخزينها ومعالجتها بطريقة منظّمة في الذّهن. وتصبح في النّهاية جزءا من البنية العرفانيّة للفرد.

وقد حدّد الباحثون في العلم العرفانيّ مظاهر التّمثيل الذّهنيّ الأساسيّة وهي أربع[21].

أوّلا: أن يتحقّق في حوامل تمثيليّة هي الأبنية أو الحالات الحوسبيّة. وثانيا: أن يكون رمزا (متصوّرا أو قضيّة أو قاعدة) له معنى من خلال إحالته على مرجع في العالم الخارجيّ (شيئا أو حالة أو علاقة) أو من خلال علاقاته برموز أخرى. وثالثا: أن تكون علاقاته بطريقة ما «متجذّرة» (Grounded). ورابعا: أن يُستطاع تأويله بمؤوّل ما. ويقع التّركيز في الغالب على المظهر الثّاني، وهو أن يكون للتّمثيل الذّهنيّ معنًى يشتقّ من خلال علاقة التّمثيل بما يشير إليه. وقد تُوصف هذه العلاقة بمصطلح مشهور هو: «القصديّة» (Intentionality) الّتي تعني بشكل مختزل «الحديث عن شيء ما». ومن أهمّ خصائص القصديّة: التّماثل (Isomorphism) أو التّماثل الجزئيّ (Partial isomorphism) والمقصود منهما[22]: تشابه وتناسب ونسخ جيّد بين بنية التّمثيل أو بنية الرّمز (أو المعالجة الرّمزيّة)، وبنية المرجع الواقعيّ الّذي يمثّله التّمثيل أو الرّمز (أو المعالجة الرّمزيّة). و: ترابط سببيّ بين بنية التّمثيل وهدفه (Target). وقد دافع التوليديّون دائما عن أهميّة الفرضيّة التّمثيليّة في مساعدة علماء الأعصاب الحوسبيّين على كشف الوظائف العصبيّة وتفسير الكيفيّة الّتي بها تتمكّن حوسبات عصبيّة مخصوصة من تنفيذ مهمّات بعينها منها تعلّم المعنى واستعماله[23]. 3– الحوسبة الموضعيّة–المنظوميّة–السّلسليّة. وهي المعالجة الّتي تبنّتها، كما رأينا، نماذج كثيرة في علم الأعصاب. وهي معالجة مناسبة للحوسبة التّمثيليّة الرّمزيّة ومشهورة في نماذج معالجة المعلومات في مجال

(21) أُنظر: Von Eckardt, Barbara. Mental Representation. In: Wilson and Keil. 1999. p 527.

Friedenberg and Silverman. 2006. p 3 ولايكوف وجونسون، سبق ذكره. ص130.

(22) أُنظر: Friedenberg and Silverman. 2006. p 3 و Piccinini. 2018. p 3–

(23) Piccinini.2018. p 3:

الحواسيب والذّكاء الاصطناعيّ. ويمكن تمثيل النّمذجة التّوليديّة للّغة القائمة على فهم حوسبيّ رمزيّ تمثيليّ في هذا الرّسم رقم (1) :

رسم رقم (1): االنّمذجة التّوليديّة للّغة

لكن يبدو أنّ الحوسبة الرّمزيّة قد أنتجت نوعا من المفارقة. فالتّمثيلات الذّهنيّة المبنينة حوسبيّا في الذّهن/ الدّماغ هي رموز لها معان قصديّة تحصل عليها من خلال العلاقات الداخليّة فيما بينها أو علاقاتها بالأشياء في العالم، ولكنّ الحوسبة الخوارزميّة لا تُنجز إلّا على أشكال الرّموز دون اعتبار لمعانيها. وقد كان ذلك مدخلا للطّعن في هذه الحوسبة. وقد أجمع مناهضو الحوسبة الرّمزيّة على أنّ تمثيل المعنى وحوسبته في الهندسات التّمثيليّة الرّمزيّة كان موطن الضّعف البارز فيها وهو المثير للمشكلات[24]. فالنّظريّة التّوليديّة ومناويل الحوسبة الرّمزيّة الدّاخلة فيها لم تنجح إذن في تشكيل المعنى وتمثيله على نحو ما قامت به من تشكيل النّحو وتمثيله[25]. فهي في هندساتها النّظريّة الأولى لتصميم اللّغة في العرفان كما في منوال الأبنية الإعرابيّة (1957) تغاضت عنه تمثيلا وحوسبة لأجل أنّ التّصميم الشّكليّ للنّحو محتاج إلى أشكال الرّموز فحسب. ولذلك

(24) لايكوف وجونسون، سبق ذكره، ص 127و130. ولأجل ذلك كانت هناك، كما لاحظ الزّناد (2010)، هيمنة واضحة للمكوّن الدّلاليّ التّصوريّ في الدّرس اللّسانيّ العرفانيّ التّرابطيّ المناهض للدّرس اللّسانيّ التّوليديّ واهتمام ضعيف بالمكوّنات اللّسانيّة الأخرى. أُنظر: الزّناد، سبق ذكره، ص 28.

(25) موور وكارلنغ ، 1998، ط1، ص 183.

تحدّثت عن: مكوّن إعرابيّ مركزيّ ينهض (بواسطة تطبيق قواعد التّحويلات) بتوليد العبارات اللّسانيّة، ومكوّن صوتيّ يُسْنِدُ التّأويلَ الصّوتيّ لهذه العبارات.

وأضافت التّوليديّة في هندسات لاحقة مكوّنا دلاليّا لأجل إسناد المعاني للعبارات اللّسانيّة لكنّه بقي تبعا للمكوّن الإعرابيّ اللّبيّ رغم الحاقة بمستوى البنية العميقة. وقدّمت محاولات لتمثيله في الذّهن. وأقوى المحاولات الّتي أُنجزت لتحقيق هذه المهمّة التّمثيليّة كانت فرضيّة المعجم الذّهنيّ (Mental Lexicon) أو ما يسمّيه جيرولد كاتز (Jerrold Katz) وجنات فودور (Janet Fodor) الرّؤية القاموسيّة (Dictionary view). وهي تفترض أنّ لكل فرد (متكلّم/ مستمع) معرفة معجميّة في ذهنه قوامها معجم مكوّن من قائمة كبيرة من المفردات (كأيّ قاموس عاديّ)، وينفذ الفرد (المتكلّم/ المستمع) إلى هذا الخزّان القاموسيّ المدخلن حال استخدام اللّغة[26]، ويكون دوره في الحوسبة منحَ المفردات تأويلها الدّلاليّ انطلاقا من المداخل المعجميّة ومنح العبارات والمتواليات تأويلها الدلاليّ انطلاقا من قواعد الإسقاط. وهي قواعد تلتزم بـ: قيد تركيبيّ مفاده ضَمٌّ تراتبيٌّ للرّموز يواكبه ضمٌّ متدرّج لمعاني العناصر التّراتبيّة، وقيد دلاليّ مفاده انتقاء المعاني الّتي تتلاءم وتتوافق في تكوين تأويل جيّد للمتوالية اللّسانيّة[27].

ويبدو أنّ فرضيّة المعجم الذّهنيّ كانت حلّا ممكنا لضمان وضوح المعنى الّذي يشكّل تعريفا للمداخل المعجميّة في المعجم الذّهنيّ، ومن ثمّ يمكن تمثيله رمزيّا لأنّ شرط التّمثيل الرّمزيّ الكامل للمعنى وغيره أن يكون محدّدا بوضوح[28]. بيد أنّ تمثيل المعنى كان مختزلا في سمات شكليّة منطقيّة تكوّن مَقْولة كلاسيكيّة (قائمة على الشّروط الضّروريّة الكافية) أو سمات تصنيفيّة (قائمة على العلاقات الدّلاليّة التّضمّنيّة والحقول الدّلاليّة) أو سمات تحليليّة (قائمة على التّحليل المكوّناتي للمعاني إلى عناصر دلاليّة دنيا) ولذلك لم يكن وافيا بواقع صعوبة تعريف الكلمات والتّعقّد الكبير للمعنى وعدم وضوحه. فلم تبيّن الرّؤية القاموسيّة مثلا الكيفيّة الّتي تقع بها حوسبة المعنى في الأبنية المسكوكة الّتي لا يمكنها أن تحتمل أبدا قواعد الإسقاط وقيود الانتقاء

(26) م.ن، ص 186-187

(27) جحفة،سبق ذكره،صص61-62-63 و64.

(28) موور وتيرينس، سبق ذكره،ص 186.

المفترضة[29]. ولم تبرز أيضا الطّرق الحوسبيّة الّتي يمكنها أن تولّد عبارات مجازيّة مبنينة بمعانيها التّخييليّة[30]. ولم توضّح بشكل كاف ما يحصل للمعاني الأول الّتي تعطى للمفردات من تغيّرات حتّى تنتج معنى كاملا للعبارات والمتواليات. فهي تقتصر على ذكر دور ما لقواعد الإسقاط، وتتجاهل الدّور الّذي يمكن أن تنجزه الأنظمة العرفانيّة المسندة للّغة. ولم تشرح بصفة خاصّة علاقة المعاني الوطيدة والمتداخلة بالتصوّرات أي: بالأبنية العرفانيّة الّتي تسمّى «تمثيلات ذهنيّة» وتكون ناتجة عن المدخلات الحسيّة للأنظمة الإدراكيّة. وهذا يعني عسر تحديد معنى لغويّ معجميّ واستخلاصه من دغل الأفكار والتصوّرات الموسوعيّة بامتياز. وهذا بدوره يطرح مشكلات حوسبيّة من نوع العلاقة الّتي تكون بين الإعراب والمعنى. فلا ريب أنّ النّحو التّوليديّ لم يزل يؤمن بهيمنة الإعراب، ولكنّه لمّا واجه المعنى وأدرك أهميّته وحاجته إلى مقاربة داخليّة اضطرب كثيرا في التّعامل معه. فتصميم اللّغة في البرنامج الأدنويّ (Minimalist Program) يعتبر المعنى (أو ما يسمّيه بالشّكل المنطقيّ (Logical Form/LF)) مستوى وجيهيّا (Interface Level) يربط بين اللّغة والأنظمة التّصوّريّة القصديّة. وهو يمنح قيمة كبرى لهذا المستوى الوجيهيّ باعتبار أنّ القيود الّتي تفرضها الأنظمة الخارجيّة فيه هي قيود أساسيّة يجب أن تراعيها الحوسبة النّاجعة لكي تتقاطع في كلّ تصميم أمثل وكامل[31]. وهذا يَفترض أنّ حوسبة المعنى هي تأويل كامل (Full Interpretation) لرابط يكون بين اللّغة والتصوّرات كما يقول جاكندوف[32]. لكنّ النّحو التّوليديّ يسكت تماما عن أيّ حديث حول التّصميم الشّكليّ للنّظام التصوّريّ عدا الإشارة إلى احتمال قيامه على مفهوم «للإعراب» واسع. وهذا المعنى يذكره تشومسكي أحيانا، ويؤسّس له جيري فودور في نظريّته حول «لغة الفكر» (Language of

(29) موورو تيرينس، م.ن،ص 183 و الزنّاد،سبق ذكره، ص 31. ويضيف لايكوف وجونسون إلى هذه المشكلات كونها: حرفيّة لا تفترض وجود معنى استعاريّ أو تصويريّ في الأصل. لايكوف وجونسون، سبق ذكره،ص 130.

(30) جحفة، م.ن، صص 65-66.

(31) م.ن. ص 73.

(32) أنظر: Chomsky .2002. pp 58-105 و HornsteinK, Nunes and Grohmann, Kleanthes. 2005. p 14

Thought/LoT)[33]. لكنّه يبقى دائما غير واضح، ويعبّر تشومسكي في مواضع كثيرة وبنبرة يائسة أحيانا عن هذا الغموض الّذي يلفّ النّظام التصوّريّ ووجيهة المعنى الّتي تربطه بالنّظام اللّغويّ نحو قوله: «في المستوى الوجيهيّ التصوّريّ القصديّ المشكلات أكثر غموضا ويمكن الظنّ أنّها تقف بعيدا عن متناول البحث الطّبيعيّ البشريّ»[34]. ويضاف إلى هذه المشكلات تزايد أدلّة في علم النّفس وعلم الأعصاب لا تؤيّد الموضعيّة الصّارمة ولا المنظوميّة القويّة. كما أنّ بعض الفرضيّات الّتي وقع اقتراحها في اشتقاق الأبنية اللّسانيّة في المناويل التّوليديّة الأولى خاصّة لم يسند بواقعيّة نفسيّة أو عصبيّة[35] أي: لم يؤيّد بأدلّة تبيّن أنّه يمكن أن يحصل في الواقع النّفسيّ والبيولوجيّ باعتباره عمليّات داخليّة في الذّهن/ الدّماغ على النّحو الّذي أُفتُرض. وهذه المشكلات الموجودة في حوسبة المعنى رمزيّا في الذّهن/ الدّماغ البشريّين. كوّنت قناعة كبيرة عند الكثيرين مفادها أنّ الأنحاء الشكليّة (كالنّحو التّوليديّ) قد أهملت المعنى بالكليّة. ويصرّح بعض المنصفين كجاكندوف: « لم يقل النّحو التّوليديّ عن المعنى إلّا القليل»[36] .

4 ـ الحوسبة العصبيّة للمعنى في الذّهن/الدّماغ ومشكلاتها:

يُدرس النّظام العصبيّ المسؤول عن الأنشطة الوظيفيّة والقدرات والمهارات العرفانيّة والسّلوكيّة (ومنها اللّغة) في مستويات مختلفة. وقد مثّل بعض علماء الأعصاب وعلماء اللّسانيّات العصبيّة لهذه المستويات بمدرج تراتبيّ للوحدات الوظيفيّة في النّظام العصبيّ (المتباينة في حجمها) مكوّن من درجات سبع على هذا النّحو (رسم رقم (2))[37]:

(33) Jackendoff.2002. p 277
(34) Ibid. pp 275-279
(35) تشومسكي،2005، ط1. ص296. ويقول كلاما بنفس المعنى ص 302.
(36) موور وتيرينس. سبق ذكره، ص.148
(37) Jackendoff. 2002. p 268.

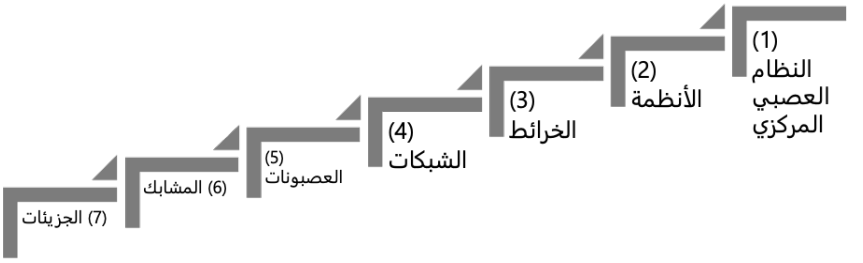

رسم رقم (2): مدارج الوحدات العصبيّة

فالدّراسة البيولوجيّة العصبيّة في شقّيها التّشريحيّ والوظيفيّ تراعي في تخصّصاتها هذه الوحدات الوظيفيّة. ويختصّ بيانُ الطّريقة الّتي تتموضع بها اللّغة في الدّماغ وظيفيّا بالمدارج الثّلاثة الأولى (1 و2 و3). وتَكُونُ معالجةُ اللّغة (أي استعمالها=الإنتاج والفهم) حاصلةً في ترابطات بين مواضع في (2) و(3). أمّا المدارج الثلاثة الثّانية (4 و5 و6) فيخبرنا علم الأعصاب وعلم الخلايا العصبيّة بخصائصها التّشريحيّة والكيفيّة البيولوجيّة الّتي بها تستقبل المعلومات وتنقلها. بيد أنّ الطّريقة الحوسبيّة الّتي تستخدمها هذه الوحدات في معالجة المعلومات (في اللّغة وغيرها) لا يزال مبحثا حديثا. وهو يُسمّى في الغالب «نمذجة عصبيّة» (Neural Modeling) لأنّ الغرض منه تقديم نماذج (مناويل) تحاكي تجريدًا وأمثلةً الطّريقة الّتي تُنجز بها عمليّاتُ تخزين المعلومات وتمثيلها وحوسبتها في الدّماغ، أي: تحاول أن توضّح بوصف تمثيليّ مجرّد الكيفيّة الّتي تعالج بها الأبنية العصبيّة المعلومات في الدّماغ البشريّ. وتعتبر النّمذجة العصبيّة بصفة عامّة مجالا مهمّا للدّراسات الحديثة في مجال الحوسبة العصبيّة (Neural Computation)[38] أو علم الأعصاب الحوسبيّ (Computational neuroscience). وقد صار الالتفات إليها واردا ومطلوبا بعد أن حقّقت دراسة الخصائص البيولوجيّة للشّبكات (Networks) والعصبونات (Neurons)

(38) اُنظر: Stillings et Al. 1998. p 270. مع تصرّف في التّمثيل شكلا ومضمونا.

والمشابك (Synapses) تقدّما واضحا. فصار مهمّا إذن أن ننظر في الطّريقة الّتي تتمكّن بها الأنظمة العصبيّة من تمثيل المعلومات والقيام بالحوسبات عصبيّا. وهذا يعني النّظر في خصائص شبكات العصبونات المترابطة فيما بينها وطرقها في حوسبة المعلومات ومعالجتها[39]، وتبيّن الكيفيّة الّتي تتمكّن بها الدّرجات 4 و5 و6 من تكوين العرفان[40]. وقد وقع استدعاء النّمذجة العصبيّة في المناويل والهندسات العرفانيّة لتقديم بدائل للنّمذجة الرّمزيّة. والقسم الأكبر والأشهر منها مندرج في مسمّيات تكاد تكون في الغالب مترادفة كمناويل التّنشيط التّفاعليّ والمناويل التّرابطيّة ومناويل المعالجة الموزّعة المتوازية ومناويل الشّبكات العصبيّة (Neural Networks Models)[41]. والمشترك بين هذه المناويل هو: مناهضتها للأفكار الأساسيّة والأصول العامّة الّتي قامت عليها النّمذجة الرّمزيّة وهي: الحوسبة الشّكليّة الخوارزميّة والتّمثيل الرّمزيّ والمعالجة الموضعيّة-المنظوميّة-السّلسليّة، والإقرار بمبادئ أساسيّة في سياق حوسبة المعنى وهي:

-1 اِندراج المعنى ضمن الأنظمة التّصوّريّة الّتي تبنينها الأنظمة الحسّيّة الإدراكيّة.

-2 جسدنة المعنى الّتي تعني أنّ منشأه في الجسد فهو بنية عصبيّة ناتجة عن حوسبة عصبيّة، وأنّ تكوّنه عبر الجسد لأنّه مسار من عمليّات تُنجَز في سياق تجاربنا الجسديّة للإدراك والانفعال والتّخييل في البيئة الّتي نعيش فيها[42]. -3 اعتبار اللّغة قدرة على الرّبط عصبيّا بين أجزاء الدّماغ المعنيّة بالتصوّرات والمعاني وبين أجزاء الدّماغ المعنيّة بالأشكال الصّوتميّة للعبارات أو المداليل الإشاريّة وما شابهها[43]. وقد استندت هذه المناويل بالأساس إلى الهندسة الشّبكيّة العصبيّة

(39) وأمّا المدرج (7) الخاصّ بالجزيئات فهو مجال لعلوم أدقّ هي علوم الوراثة وليس فيه إلى الآن إلّا أفكار بسيطة جدّا حول اللّغة.

(40) وإن كانت النمذجة في الحقيقة صورة مشابهة لهما أو وصف محاك لهما. ونشير أيضا إلى أنّ اختيارنا لفظ «نمذجة» معادلا لـلفظ «Modeling» الأعجميّ يعود إلى كونه لفظا مشهورا رغم أنّ الأجدر أن يكون المعادل العربيّ هو «منولة» تناسبا مع استعمالنا «منوال» في تعريب «Model» ولكنّنا عدلنا عنه إلى الأشهر.

(41) Stillings. et Al.1998. p 291.

(42)

(43) Harley Trevor . 2001. ed.2. p439.

للدّماغ واستلهمتها لإسقاطها على هندسة العرفان، فصار الذّهن والدّماغ إذن متعادلين. وانطلقت من هذا المعنى لتقديم رؤى جديدة لتمثيل المعنى وحوسبته تتجاوز التّمثيليّة الرّمزيّة والحوسبة الشّكليّة كنماذج الشّبكة الدّلاليّة (Semantic Network Models) والخطاطات الذّهنيّة (Mental Schemata). وتقتضي النّماذج الأولى أن تكون المعاني ممثّلة في شبكة ترابطيّة من المعلومات تكون بينها علاقات مفاهيميّة (كالعلاقات القائمة على الأقسام والأجزاء، والأسباب والدّوافع، والارتباط، والنتائج، والأهداف، والوظائف، والمرسل، والمستقبل، و:...) وينتج عن تنشيط معلومة-معنى في شبكة ما تنشيط المعلومات-المعاني الأخرى المترابطة فيها وهو ما يسمّى في علم النّفس العرفانيّ بـ: شبكة التّنشيط (Activation Network)، وكذلك ينتج عن تنشيط شبكة من الشّبكات انتشار التّنشيط في الشّبكات القريبة منها والمرتبطة بها[44]. وتقتضي نماذج الخطاطات الذّهنيّة أن تكون المعانى ممثّلة ومنظّمة في خطاطات ذهنيّة هي عبارة عن أبنية معرفيّة مجرّدة وتنبّؤيّة (بخصوص مواقف أو أحداث أو أشخاص) تكون دليلا موجّها للفرد حتّى يتعرّف على المثيرات ويتكيّف معها ويستجيب لها وفقا لما يتيحه المخطّط من مكوّنات وعلاقات[45].

ويبدو أنّ هذه النّماذج التّرابطيّة للمعنى كانت مغرية لبعض العرفانيّين واللّسانيّين التّرابطيّين حتّى يسحبها على الحوسبة في المجال العصبيّ كلّه. فصارت الشّبكات الدّلاليّة المفترضة منوالا للشّبكات العصبيّة في الذّهن. وصار تخزين المعلومات ومعالجتها حاصلين في الشّبكة العصبيّة الّتي هي شبكة من التّرابطات العصبيّة بين عصبونات يؤدّي تنشيط إحداها إلى انتشاره في غيرها. وهكذا رفضت النّمذجة التّرابطيّة إذن المعالجة الّتي تقترحها المناويل الكلاسيكيّة والتّوليديّة القائمة على الموضعيّة والمنظوماتيّة والسّلسليّة. وتبنّت في المقابل مقاربات تؤمن بانتشار المكوّنات الوظيفيّة بشكل واسع في الدّماغ (على نحو

(44) أُنظر هذا المعنى في مواضع كثيرة من: لايكوف وجونسون، سبق ذكره. ص 41 و...
(45) م.ن. ص660.

ما تؤيّده النّزعة الشّموليّة في علاقة الوظائف بالأبنية) وقيام تفاعل وتجاوب في مستوى التّنشيط والاستجابات العصبيّة بين المكوّنات العصبيّة الوظيفيّة المتدخّلة في المهمّات العرفانيّة (اللّغويّة) المطلوبة وحصول

معالجة توزيعيّة متوازية تترابط فيها شبكيّا عناصر متعاونة[46]. وصار نموذج الشّبكة العصبيّة (Neural Network Model) أهمّ ما يُقترح من النّمذجات العصبيّة التّرابطيّة للّغة. وهو منوال يفسّر حوسبة المعنى في حال التّعلّم والاستعمال اللّغويّ باعتبارها تنشيطا متظافرا لمجاميع عصبيّة مختلفة. ويرى أنّ المعنى تعلّما وإنتاجا وفهما محتاج لأجل تعقّده إلى معالجة متوازية في شبكات توزيعيّة واسعة ممتدّة في أبنية قشريّة وتحت قشريّة[47]. فالمقصود من الشّبكة إذن: مجاميع من العصبونات مترابطة فيما بينها وتعمل بشكل تعاونيّ في حال نشاط قشريّ مرتبط بمهمّة عرفانيّة (كحوسبة المعنى في المعالجة اللّغويّة). ومن خصائص الشّبكة أنّها قادرة على التكيّف فهي تستطيع أن تتعلّم وتنجز مهامّها بطرائق مختلفة تبعا لأنواع من الاستجابات يمكن أن تصدرها لمثيرات الدّخل[48]. وتتكوّن الشّبكة العصبيّة من وحدات بسيطة هي الوحدات الشّبيهة بالعصبونات (Neuron-like Units). وتتنظّم هذه الوحدات في طبقات ثلاث: طبقة وحدات الدّخل وطبقة الوحدات الخفيّة (Hidden units) وطبقة وحدات الخرج. وهي تترابط فيما بينها وتعمل بشكل متواز دون تحكّم مركزيّ. وتحوّل التّرابطاتُ المدخلات إلى مخرجات من خلال انتقالها بين الطّبقات بفعل تنشيط الوحدات المرتهن إلى المجموع الثّقليّ للمدخلات الّذي يتجاوز عتبة مخصوصة وتعديل التّرابطات. ويكون المحصول شكلا من التعلّم[49] على نحو ما يبيّنه هذا التّمثيل نقلا عن ميلدنر (2010)[50]:

(46) العتوم، 2012، ط1، صص 198-199.
(47) م.ن، ص 202-203.
(48) العتوم، م.ن، صص 203-204. والزغلول(رافع) والزغلول(عماد) ، ص 65.
(49) Mildner.2010. pp 85- 86.
(50) .Ibid .p 87.

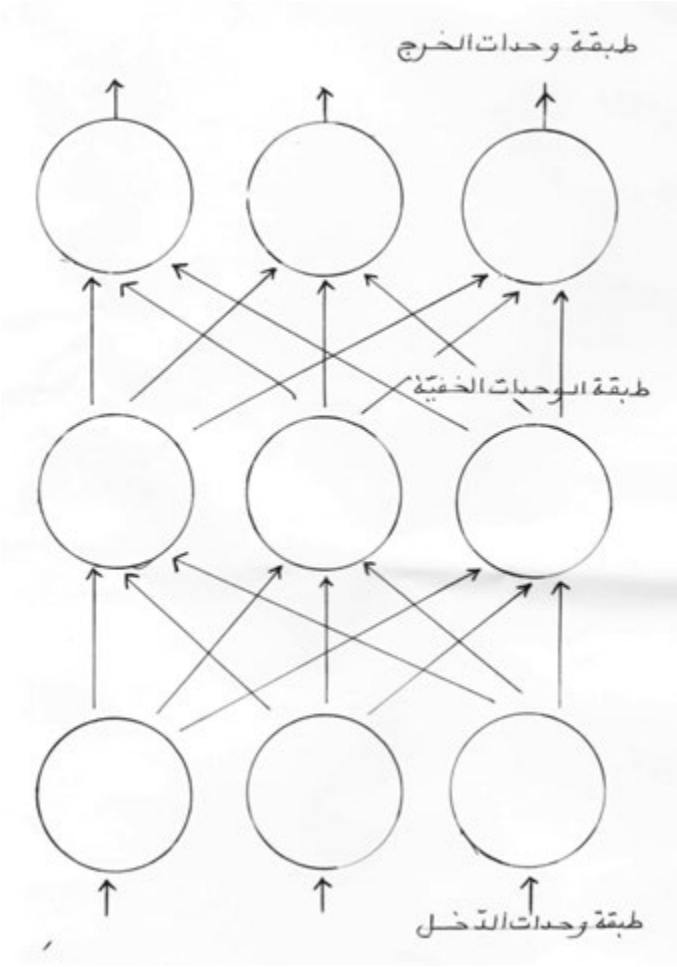

رسم رقم (3) نموذج لشبكة عصبيّة بسيطة قادرة على تعلّم المعنى

وحاول العرفانيّون التّرابطيّون وضع نظريّة موحّدة للفكر واللّغة والمعنى مؤسّسة على هذه الحوسبة العصبيّة. وبدأوا في إنجاز اختبارات نمذجة الكثير من العمليّات الإدراكيّة والتّعلّميّة الخاصّة بتكوين معان وتصوّرات في الذّهن انطلاقا من شبكات عصبيّة مهمّتها أن تنجح في إنجاز حوسبات قائمة على التّعلّم (أي: الاستجابة للمدخلات والنّجاح في التّعديل). ويدخل في هذا الإطار ما يحاوله فريق البحث في النّظريّة العصبيّة للّغة في المعهد الدّوليّ لعلم الحاسوب

ببيركلي (يشترك فيه لايكوف وجيروم فلدمان (Jerome Feldman) وطلبتهما) من عمل لإيجاد نماذج عصبيّة للعرفان المجسدن خاصّة المهامّ الّتي يتطلّبها تعلّم التّصوّرات والمعاني اللّغويّة واستعمالها. وقد قدّم لايكوف وجونسون ثلاثة نماذج: نموذج ريجيير (1992) (Regier) لتعلّم ألفاظ العلاقات الفضائيّة. ونموذج بايلي (1997) (Baily) لتعلّم أفعال حركة اليد. ونموذج نارايانان (1997) (Narayanan) لخطاطات الحركة والجهة اللّغويّة والاستعارة[51].

وهكذا حاولت النّمذجات العصبيّة التّرابطيّة في حوسبتها للمعنى أن تناهض النّمذجات العرفانيّة التّوليديّة والتّفسيرات المنطقيّة والفرضيّات الرّمزيّة الشّكليّة بأن جعلت المعنى داخلا في مسار حوسبة عصبيّة شبكيّة لبناء التصوّرات. وحاولت بصفة خاصّة أن تردم الهوّة الكبيرة الّتي افترضها التّوليديّون بين الأساس النّفسيّ للمعنى اللّغويّ (أي: المعنى بما هو مكوّن ذهنيّ) والأساس العصبيّ للمعنى اللّغويّ (أي: المعنى بما هو مكوّن عصبيّ). فهي ترى: أنّ الذّهن ما هو إلّا أسلوب لاشتغال الدّماغ يمكن أن يحدّده علم الأعصاب[52]، وأنّ ما نعرفه عن الأبنية والميكانزمات العصبيّة والفيزيولوجيّة المتدخّلة في صنع الوظائف العرفانيّة كاف لتقديم تفسير علميّ يتميّز بقدر كبير من الواقعيّة التجريبيّة للمعرفة اللّغويّة والمعاني اللّغويّة وغيرها من مقدرات العرفان وتمثيلاته، وأنّ الأبنية العصبيّة الخاصّة الموجودة في الدّماغ يمكنها أن تتعلّم التصوّرات أو المعاني الأساسيّة في اللّغة (وأن تنتجها وتفهمها) من خلال حوسبة يمكن للنّظريّة العصبيّة للّغة (Neural Theory of Language) أن تكشف عنها[53]. ويقترح العرفانيّون التّرابطيّون (كلايكوف وجونسون)[54] ردم الهوّة بين اللّغة (أو الذّهن=التصوّرات (المعاني)= المستوى النّفسيّ) والأبنية الفيزيائية للدّماغ (المستوى البيولوجيّ العصبيّ) باقتراح تعديل في المدرج العلميّ التّراتبيّ لدراسة اللّغة المعروف في العلم العرفانيّ (واللّسانيّات التّوليديّة) والمتكوّن من مستويات ثلاث كما هو بيّن في الرّسم رقم (4):

---

(51)
(52) Ibid. p 87.
(53) Ibid. p 87 .
(54) أُنظر: لايكوف و جونسون،م.ن، صص 83-86- 737-762.

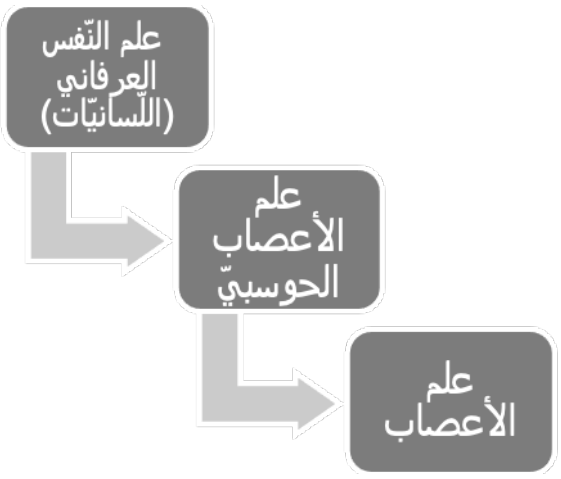

رسم رقم (4): مدرج علميّ تراتبيّ لدراسة اللّغة والمعنى في المشروع البيولسانيّ

ومعلوم أنّ المستوى الوسيط ممثّلا في علم الأعصاب الحوسبيّ بقي في الدّراسات العرفانيّة ذات المنحى التّوليديّ مرتبطا بعلم النّفس العرفانيّ واقعا معه في طبقة من التّجريد والتّفسير المنطقيّ الشّكليّ (القائم على معالجة الرّموز غير الدالّة) وهو منفصل عن مستوى علم الأعصاب (علم الخلايا العصبيّة البيولوجيّ) بهوّة هائلة لا يمكن قطعها حاليّا في ظلّ المعطيات العلميّة المتاحة. ولذلك كان اقتراح لايكوف وجونسون[55] أن ينفكّ مستوى علم الأعصاب الحوسبيّ عن اللّسانيّات من جهة وأن يقع تفكيكه إلى مستويات دنيا، هي من الأعلى إلى الأسفل: النّماذج العصبيّة التّواضعيّة المختزلة عصبيّا، و: النماذج التّرابطيّة المبنينة، و: علم الخلايا العصبيّة الحاسوبيّ، حتّى تصير مهمّة اقترابه من علم الأعصاب ممكنة، ومن ثمّ نتمكّن من صوغ حوسبة عصبيّة لها مصداقيّة تجريبيّة وتحقّق هدفها المتمثّل في الإجابة عن سؤال جوهريّ: كيف تستطيع شبكات الخلايا العصبيّة أن تخصّص، عبر الحوسبة العصبيّة، اللّغة (والفكر)؟[56]

(55) Chamak.2004.p2

(56) لايكوف وجونسون،م.ن،ص ٧٣٩-٧٤٠.

وكيف تتمكّن من تعلّم المعنى وإنتاجه وفهمه؟ وهكذا بُنيت نماذج الحوسبة العصبيّة للمعنى في شكلها التّرابطيّ إذن، ووَصلت إلى ما وصلت إليه من نتائج.
ويبدو في رأينا أنّ رغبة العرفانيّين التّرابطيّين في إيجاد طرق تجريبيّة للاستدلال على عرفان مجسدن وذهن يتماهى والدّماغَ كان المحرّك الأساسيّ للاشتغال على الحوسبة العصبيّة للمعنى واللّغة والمقدرات العرفانيّة عامّة، إذ يرى لايكوف وجونسون أنّ هدف النّمذجة العصبيّة هو «أن تبيّن لنا بتفصيل ما معنى أن يكون الذّهن مجسدنا؟». وهذا يقتضي أن تكشف الحوسبات الّتي تقوم بها الخلايا العصبيّة في تعلّم المتصّورات والمعاني مضارعَتها للحوسبات الّتي تقوم بها الخلايا العصبيّة في الإدراك وفي الحركة الجسديّة[57].

وتبدو الحوسبة العصبيّة في الظّاهر موصولة بالأسس المّاديّة الفيزيائيّة لعمل الدّماغ والأبنية العصبيّة، وتوهم بأنّ الانتقال من المستوى النّفسيّ (الذّهن=اللّغة) إلى المستوى العصبيّ (الدّماغ) كان طيّعا. بيد أنّ النّظر العميق في فرضيّات هذه النّمذجة (مع الاعتراف بقدراتها الحوسبيّة وتقنياتها العالية) يرى أنّها أفكار تجازف في ادّعاءاتها ولا يمكنها بحال أن تنفي حقيقة أنّ: المعطيات البيولوجيّة المتّصلة بعلم الأعصاب إلى الآن ليست كافية لتقدّم نمذجة عصبيّة واقعيّة للعرفان. وقد يصرّح بعض العرفانيين التّرابطيّين كلايكوف وجونسون بمعان من هذا القبيل نحو تأكيد: الجهل بالآليّات العصبيّة الّتي تسمح بهذا النّوع من التّعلّم الّذي تطرحه الحوسبة[58] ، و: غياب الحجج الفيزيولوجيّة النّاتجة عن التّصوير الدّماغيّ في تأييد مقتضيات ما تطرحه الحوسبة[59]. و: عدم القدرة على تحديد الأماكن الذّهنيّة الّتي تحصل فيها الحوسبة[60]. لكنّهم يتجاوزون هذه المشكلات بتأكيد أهميّة النّماذج الحوسبيّة العصبيّة في تحقيق المهمّات المناط بعهدتها (بيان كيفيّة الحوسبة وحصول التعلّم وارتباط ذلك بنفس الآليّات المتحكّمة في الإدراك والحركة) والتنبّؤ بحصول التّناغم في النّهاية بين ما تقدّمه هذه النّماذج

(57) م.ن،صص 740 و741.
(58) م.ن، ص 741.
(59) م.ن،ص 743.
(60) م.ن، ص 53.

وما يقدّمه علم الخلايا العصبيّة[61].

ويلتجئ العرفانيّون في ما قدّموه من نمذجة عصبيّة للمتصوّرات والمعاني (وغيرها) قائمة على أسس واقعيّة تجريبيّة من المدارج 4 و5 و6 (أي: الشّبكات والعصبونات والمشابك في المدرج التّراتبيّ للوحدات الوظيفيّة للنّظام العصبيّ)، في ظل فقر المعطيات العصبيّة أو تعقيدها أحيانا، إلى أمثلة تظهر في مستويات مجرّدة غير واردة أنطولوجيّا وموجودة للملائمة فحسب (كمستوى الحوسبات التّواضعيّة)[62] ، وتَظهر أيضا في منوال الشّبكة العصبيّة الشّكليّة. فهي تُبنى حاسوبيّا كمجموعة دارات كهربائيّة مترابطة ويُفترض أن تكون مكافئة للدّارات العصبيّة لكنّها بسيطة ومبنينة بشكل أدنى. فتُهمل فيها إذن العصبونات الحقيقيّة بخصائصها الفيزيولوجية والكيميائية وتعوّض بعصبونات اصطناعيّة مؤمثلة شبيهة بأجهزة يقع تنشيطها أو كبحها بقيم رقميّة[63].

وهكذا ينتهي العرفانيّون في تقديرنا إلى صياغة حوسبة عصبيّة تقع في مستوى مجرّد مؤمثل بإمكانه أن يُحاكي ويتنبّأ ويقدّم فرضيّات بخصوص ما يُحتمل أنّه كائن بالفعل في المدارج 4 و5 و[64]6. ولكنّه يعجز عن يقدّم حقائق علميّة ثابتة تضاهي الحقائق البيولوجيّة. وهذا المستوى من الحوسبة العصبيّة للمعاني والتصوّرات مضارع للحوسبة الرّمزيّة الّتي اقترحها التّوليديّون في تجريده وفقدانه للواقعيّة الأنطولوجيّة. غير أنّ التّوليديّين كانوا صرحاء في بيان مباينة الحوسبة الواقعة في الذّهن للعمليّات العصبيّة الواقعة في الخلايا الدّماغيّة. وظنّ التّرابطيّون أنّ هذا يلزم منه ذهن غير مجسدن أي: ذهن لا تتدخّل في تكوين تصوّراته ومعانيه خصوصيّات الجسد والدّماغ. وهذا استنتاج متهافت لأنّ الفلسفة التّوليديّة لم تزل فلسفة ماديّة في حلّها لمشكلة الذّهن–الجسد. وهي ترى أن الذّهن هو جسد وسيؤول في النّهاية إلى جسد، لكنّنا لا نملك حاليّا المعرفة الّتي تخوّل لنا تحديد الذّهن بما هو جسد ومماهاته بالجسد[65]. ومن ثمّ يكون اختزال الخصائص

(61) م.ن، ، ص 79.
(62) م.ن، صص 81–86.
(63) م.ن، صص 740–و743
(64) م.ن، ص 740.
(65) م.ن، ص 743.

الذّهنيّة إلى خصائص الشّبكة العصبيّة كما يزعم العرفانيّون الترابطيّون فرضيّة زائفة لا تقوى على الثّبات[66].

وما نستطيعه الآن بالوسائل والإمكانات العلميّة المتاحة هو الاشتغال على وظائف الذّهن في مستوى التّخصيص الوظيفيّ للذّهن أو ما يسمّيه جاكندوف «الذّهن-و» (f-Mind)[67] وليس في مستوى الذّهن نفسه. فيجب النّظر إلى حوسبة المعاني ومقاربتها إذن في سياق هندسة للعرفان تتكوّن من أنظمة شكليّة قائمة على معالجة رمزيّة للمعلومات. وهذه الهندسة أثبتت فاعليّتها وقدرتها في العلم العرفانيّ إلى الحدّ الّذي جعل تشومسكي يكتب سنة (2000) واثقا: «تتمتّع نظريّات التّمثيلات الحوسبيّة في حال اللّغة بقدر أعلى من التّأييد الاختباريّ (...) [وهي] أفضل النظريّات العلميّة الطّبيعيّة للّغة»[68]. ونعتقد أنّ حوسبة المعنى رمزيّا في نطاق هذه الهندسة على علّاته ومشكلاته وضعف ما يُقدّم فيه يمكن أن يحقّق شيئا أفضل من حوسبة عصبيّة توحّد بين الذّهن والدّماغ بشكل لم يتحه العلم بعد.

5 ـ خاتمة

لاريب أنّ «المعنى مركزيّ في كلّ ما هو بشريّ»[69] ولذلك كان مبحثه مشغلا أساسيّا وثابتا في العلوم العرفانيّة الحديثة الّتي حاولت أن تتبيّن بصفة خاصّة

(66) أُنظر: Chamak.2004. p 4 -5 و: لايكوف وجونسون،سبق ذكره، ص 742.

(67) يرى لايكوف وجونسون أنّ نماذج الحوسبة العصبيّة فيما تذهب إليه من أنّ نفس الآليّات العصبيّة المستخدمة في الإدراك والحركة تستخدم أيضا في المهامّ اللّغويّة والتّفكير المجرّد هي براهين وجود «تقول إنّ هذا ممكن» وتدعو إلى الاعتقاد «أنّ ذلك أمر مقبول». لايكوف وجونسون، م.ن،ص 81.

(68) تحدّث ميشيو كاكو (2013 معرب 2017) عن برنامجين متطوّرين (خصّص لهما مليارات الدّولارات) لاستكشاف الدّماغ وتطويره وابتكار طرق جديدة لمعالجة المرضى العقليّين أحدهما يتبع الولايات المتّحدة والثّاني يتبع الاتّحاد الأوروبيّ، وهو يأمل أن يظهرا في النّهاية أعمق أسرار الذّهن والوعي . أُنظر: كاكو،2017، صص 23-24.

(69) تشومسكي، سبق ذكره، ص 268. وذلك أنّ تحقيق هذا الأمر كما يرى تشومسكي محتاج إلى تحقيق مطلبين: أوّلهما: ربط وثيق بين الذّهن والأبنية العصبيّة من جهة وهو مطلب لم نتمّكن من الوصول إليه ولسنا ندري إن كان يمكن الوصول إليه، والثّاني: التحقّق من الشكل الماديّ للذّهن إن أدركناه يوما وما يمكن أن يتطلّبه من إعادة صياغة للفيزياء والعلوم الطّبيعيّة حتّى تكون قابلة لأن تتوحّد مع الدّراسة العلميّة للحالات الذّهنيّة.

العمليّات الذّهنيّة الحوسبيّة الّتي تسمح بتعلّمه واستعماله. وظهرت في هذه العلوم فرضيّتان قويّتان استأثرتا بأغلب البحوث المختصّة بالحوسبة الدّلاليّة: فرضيّة الحوسبة الرّمزيّة وفرضيّة الحوسبة العصبيّة. أمّا الفرضيّة الأولى فتمثّلها تيّارات ومناويل لسانيّة ونفسيّة وعصبيّة وحاسوبيّة تؤمن بالحاجة إلى مستوى عرفانيّ مجرّد منفصل عن المستوى العصبيّ نقارب فيه المعنى بما هو وجيهة شكليّة دلاليّة تربط بين النّظام اللّغويّ من جهة والأنظمة التّصوّريّة القصديّة من جهة ثانية وتعتبر تأويل المعنى للتمثيلات (أو العبارات) اللّسانيّة خاتمة ناجحة لتقاطع الحوسبة الإعرابيّة السّلسليّة باستجابتها لقيود المقروئيّة في المستوى الوجيهيّ. وهذا التصوّر التّأويليّ للمعنى يطرح مشكلات أساسيّة لم يُخْفِ تشومسكي وخلصاؤه ارتباكهم أمامها. فالمعنى معقّد ولا يمكن تمثيله على نحو يستجيب بيسر إلى الحوسبة الخوارزميّة الإعرابيّة وعلاقة اللّغة بالأنظمة التصوريّة على قدر كبير من الغموض. وأمّا الفرضيّة الثّانية فتمثّلها تيّارات عرفانيّة مندرجة في ما يسمّى بـ»التّرابطيّة». وهي تؤمن بتماه بين المستوى العرفانيّ والمستوى العصبيّ يتيح النّظر إلى المعنى بنيةً عصبيّة تحصل نتيجة تعديل ترابطيّ في مستوى الشّبكات العصبيّة. ويدلّ التّعديل على حصول تعلّم للمعنى بعد حوسبة عصبيّة تستعمل نفس الميكانزمات والعمليّات المستخدمة في الإدراك والحركة. فلا يقع المعنى إذن في وجيهات منظوميّة ولا يكون تابعا لحوسبة إعرابيّة وإنّما يأخذ مكانه في عرفان تصوّريّ مسترسل مندمج مجسدن يشتغل على نحو متجانس ومتواز وموزّع وبحوسبة عصبيّة واحدة. وهذا التصوّر العصبيّ للمعنى يطرح مشكلات أيضا. فالحوسبة العصبيّة الّتي توحّد بين المعنى بخلفيّاته النّفسيّة والأبنية العصبيّة بماهيّاتها المّاديّة لا يمكن تصوّرها على نحو جيّد وتبقى دائما مفتقرة إلى الواقعيّة في ظلّ غياب التّوحيد بين علم النّفس وعلم الأعصاب. ورفض المعالجة الرّمزيّة وقواعد الإنتاج أو قواعد التّأليف المسؤولة عن نظم التّمثيلات قد يقود إلى نقائص بدأت تظهر بوضوح في النّماذج الحاسوبيّة للذّكاء الاصطناعيّ المؤسّسة على الشبكات العصبيّة العميقة (Deep Neural Networks/DNNs). وهو ما دعا كثيرا من علماء الحاسوب إلى التّنبيه إلى الطّبيعة الواهية لهذه الشّبكات الاصطناعيّة ومحدوديّة قدرتها على تحقيق مهامّها ببراعة[70]. ونعتقد أنّ حلّ هذه

(70) Jackendoff .2002 .p 21.

المشكلات في الفرضيّتين الرّمزيّة والعصبيّة يمكن أن يكون في فرضيّات جديدة توفّق بينهما وتراعي مظاهر القوّة فيهما. وهذا قد حصل في الحقيقة في بعض الهندسات العرفانيّة كـ«نظريّة الخاصيّة التكيّفيّة للفكر-عقليّ/خ ت ف-ع» (Adaptive Character of Thought – Rational/ACT-R Theory) الّتي صاغها عالم النّفس والمختصّ في علم الحاسوب جون روبرت أندرسون (John Robert Anderson) (1947)[71]. ويحصل أيضا في النّمذجات التّعلميّة في ميدان الذّكاء الاصطناعيّ، فمن الحلول المقترحة لمشكلات الشّبكات العصبيّة العميقة هو أن تُدْمَجَ فيها الحوسبة الرّمزيّة والمعالجة المؤسّسة على القواعد[72].

وهو ما نراه أيضا في باب الحوسبة الدّلاليّة في الذّهن. ونحن في الحقيقة نشتغل على مشروع علميّ لهندسة لغويّة يؤمن بأنّ المعاني جزء من التّصوّرات وأنّ تمثيلها شبكيّ واسترجاعها يعمل وفق مبدأ التّنشيط التّفاعليّ المنتشر. وهذه حقائق ترابطيّة بلا ريب. ولكنّ السّؤال الأهمّ: ما الذّي يجعل بعض التّصوّرات تتحوّل إلى معان؟ وهنا تطرح مسألة الوجيهات الرّابطة بين اللّغة والتصوّرات والحوسبة الّتي يمكنها أن تحقّق هذا التّواجه. وهذه الأسئلة نعتقد أنّ النّظريّة الحوسبيّة للذّهن والهندسات العرفانيّة الرّمزيّة هي الأقدر على الإجابة عنها.

(71) تشومسكي،سبق ذكره، صص١٢١-١٢٢.
(72) Jackendoff.2002. p 168.

المراجع

ـ المراجع العربيّة والمعرّبة :

- تشومسكي، (نعوم)، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والذّهن، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني،ط1 المجلس الأعلى للثّقاف القاهرة، 2005.
- جحفة، (عبد المجيد)، مدخل إلى الدّلالة الحديثة، دار توبقال للنّشر،ط1،الدّار البيضاء ،2000.
- الزغلول، (رافع النصير) والزغلول (عماد عبد الرّحيم)،علم النّفس المعرفيّ، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمّان، د. ت.
- الزنّاد، (الأزهر)، نظريّات لسانيّة عَرفنيّة، دار محمّد عليّ للنّشر، صفاقس، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت،ناشرون، الجزائر، منشورات الاختلاف، 2010.
- العتوم، (عدنان يوسف(، علم النّفس المعرفيّ، النّظريّة والتّطبيق، دار المسيرة للنّشر والتّوزيع،ط1، عمّان، 2012.
- كاكو، (ميشيو)، مستقبل العقل، الاجتهاد العلميّ لفهم العقل وتطويره وتقويته،ترجمة سعد الدين خرفان، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2017.
- لايكوف، (جورج) وجونسون(مارك)، الفلسفة في الجسد، الذّهن المتجسّد وتحدّيه للفكر الغربيّ ترجمةعبد المجيد جحفة،ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت ، 2016.
- موور(تيرينس) وكارلنغ (كريستين)، فهم اللّغة ، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد حسين الحجاج ، ط1،وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، 1998.

ـ المراجع الأعجميّة :

- Ahlsén, E. (2006)، Introduction to Neurolinguistics, Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

- Anderson, J. R. (1996), ACT: A Simple Theory of Complex Cognition, In: American Psychologist. Vol. 51, No. 4, (pp 355-365).
- Chamak, B. (2004)، Sciences cognitives et modèle de la pensée, In : Sens public: International Web Journal. http://www.sens-public.org/ article.php3?id_article 30.
- Chomsky, N. (2002),On Nature and Language,Cambridge/New York , Cambridge University Press, First published.
- Fernandez E. M. and Cairns H. S. (2011) Fundamentals of Psycholinguistics, Chichester, Oxford (UK) and Malden (USA):Wiley-Blackwell John Wiley & Sons Ltd,First published.
- Friedenberg, J & Silverman, G. (2006) Cognitive Science : An Introduction to the Study of Mind,Thousand Oaks (California), London, New Delhi: Sage Publications, Inc, First published .
- Hornstein, N. Nunes, J. and Grohmann, K.K (2005)، Undestanding Minimalism, Cambridge: Cambridge University Press,First published.
- Harley Trevor A.(2001),The Pychology of Language from Data to Theory, Hove، New York: Psychology Press, Second edition.
- Heaven, D. (2019),Deep Trouble for Deep Learning: Artificial-Intelligence Researchers are trying to fix the flaws of Neural Networks, In: Nature, VOL 574, pp 163-166 .
- Jackendoff, R. (2002),Foundations of Language: Brain, Meaning, Grammar, Evolution. OxfordLNew York: Oxford University Press, First published.
- Lefebvre, L. (2006), La réorganisation fonctionnelle des aires cérébrales du langage et de l'organisation visuospatiale, Université de Mons-Hainaut.
- Leopoldo, K. and Joselevitch, C.(2018), Computational neuroscience in the study of Cognitive Processes. in: Psicologia USP, Vol 29, N 1, pp 40-49.

- Mildner, V.(2010), The Cognitive Neuroscience of Human Communication, New York/London : Lawrence Erlbaum Associates/ Taylor & Francis Group.
- Piccinini, G. (2018),Computation and Representation in Cognitive Neuroscience, In: Minds & Machines 28,pp 1-6.
- Stillings, Neil, A. Welsler, Steven, A.,Chase, Christopher, H., Feinstein, Mark, H., Garfield, Jay, L. and Rissland, Edwina, L. (1998), Cognitive Science : An Introduction,Cambridge and London : Massachusetts Institute of Technology Press, Second Edition.
- Tamba, I. (2005), La Sémantique. Paris , Presses Universitaires de France, Cinquième édition.
- Thagard, P. Cognitive Architectures, In: K. Frankish & W. Ramsay (Eds.), The Cambridge handbook of cognitive science، Cambridge University Press.
- Thagard, P. (2005),Mind : Introduction to Cognitive Science, Cambridge and London,The Massachusetts Institute of Technology Press,Second edition.
- Wilson, R.and Keil, Frank C. (Eds.), (1999), The MIT Encyclopedia of The Cognitive Sciences,Cambridge/London: The MIT Press.

مقولة حروف الجرّ من خلال نظريّة بروندال : علائقية محضة مقولة

أسماء عاشور
باحثة في الدكتورا
كليّة الآداب والفنون الإنسانيات منوبة

ملخّص

نقدّم في هذا البحث موضوع «أقسام الكلام». ونطرح للنّظر مقولة الحرفيّة وما جاء من نظريّة علائقيّة عقلانيّة بنيويّة عند فيكو بروندال الدانماركيّ من خلال كتابه «نظريّة حروف الجرّ: مقدّمة في علم دلالة عقلانيّة» (1950).

« Théorie des prépositions Introduction à une sémantique rationnelle »

يقترح بروندال معالجة بنيويّة تقوم على عنصرين اثنين هما ما يسمّيه المستوى التّـرادفيّ أوّلا والمستوى الدّلاليّ ثانيا. تتحقّق أقسام الكلام كلّها على أساس مفهوم مجرّد هو العلاقة النّسبيّة التي يعبّر عنها القسم باعتباره معنى أحاديّا معياريّا ميدانه بنية التّركيب في إطار اللّغة نظاما علاميّا تدرس تطوّريّا اجتماعيّا وثقافيا.

فبين الخارج اللّغويّ والبنية الدّاخليّة تلازم وتعالق. فمقولة العلاقات ثوابت في مختلف أنواع الكلمات. يخصّص القسم بصفات محدّدة تفصله ويختلف

بها عن غيره من الكلم فالاسم شيء مستقلّ بنفسه والفعل زمان حادث متغيّر والحرف علاقة محضة.

احتلّت الحروف عامّة وحروف الجرّ خاصّة منزلة كبرى في كتابه. فصنّفها بمقياس العلاقات الشّكليّة الرّياضيّة والمنطقيّة المتّصلة بالمقولات الأرسطيّة حسب الأجناس والأعراض أو الجوهر والأعراض وبيّن برونداال أنّ العلاقات في باب الجرّ/ الإضافة ذات دلالات واحدة تتحقّق حسب متغيّرات وأعواض استعماليّة مختلفة.

لقد طرح قسم الحرف في «مقدّمة» برونداال عددا من القضايا الحديثة المشكلة الواقعة بين التّركيب والدّلالة «العلائقيّة» من داخل النّظريّة النّظاميّة.

يمكن أن نناقش آراء برونداال بمكتسبات النّظريّة النّحويّة العربيّة في نظام الحروف. فنظام الحرف لا اسميّ ولا فعليّ، بل علائقيّ إعرابيّ يختصر تجربة تواصليّة تامّة عاملها المتكلّم.

الكلمات المفاتيح: حروف الجرّ،حروف سوابق،علاقة،ترادفيّة،معنى،دلالة،حالة, إعرابيّة،عامل،معيار،نظام،استعمال،لغة تحتيّة،تناظر،ترابط،تعدية،تعالق،أنواع،أ جناس،عقلانيّة،تركيبيّة،نسبيّة،متعلّق،استرسال ،إلصاق،غاية،وعاء،استعلاء،امتد اد،نواة،تكراريّة،حوسبة...

Abstract

Prepositions: relational system of grammatical features (Introduction of V.Brondal(1950). We propose an explanation of prepositions as relational system with principles of structuralism in Brondal theory.The problematic study expose different trends and methodological choices to analyse the classes of prepositions. The parts of speech have to meet lexical, functional,semantic options and categorial classification.Fundamental features are casual and semantic which are derivational in the domain of phrase structure of the sentence and the normative use of different prepositions.The theory of Brondal is very actual to be tested and evaluated in Arabic and different grammars and languages .Computational approach based on syntactic and semantic features would be probable.

Keywords :Prepositions, adpositions, relation, syntax, semanticalk synonymy-system, sense, signification, sentence, substrat, symmetry, connexity, transitivity, norme-use, relator, rector , case, function, features, ablative, dative, genitive, accusativen, Nominative,relativity, localism, computation.

1 ـ مقدمّة

منذ القديم قسّم النّحاة العرب الكلم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف. وجاء الحرف في السطر الأوّل من كتاب سيبويه في قوله:»وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»(الكتاب،1983،ج1،ص12).

واعتبر النّحاة أنّ الحرف مقولة/ أداة/ آلة/ واسطة وموضعا معنويا يختصّ بسمات تمييزية بالنظر إلى مقولة الاسميّة ومقولة الفعليّة.

لقد اصطلح على الحروف اصطلاحات مختلفة فهي سوابق ولواحق ودواخل. وهي حروف وسائل وضعت للمعاني والمواضع. واعتبرت قسما ثالثا من أقسام الكلام في النحو العربيّ وإن سميّ الحرف لانحرافه عن أخويه الاسم والفعل واختصاصه ب «غيريّة» معنويّة تركيبية ورابطية وانعقادية وتعدية ووصول وصفة في الاسم بعد وجوده أو واصل يضيف الفعل إلى الاسم.

وتطرح الحروف عامّة وحروف الجرّ خاصّة مشاكل نظريّة ومنهجية تتعلّق بالتصنيف والتحليل والتقييم.

2 ـ نظام حروف الجرّ وما يطرحه من مشاكل تصنيفية في اللسانيات والنظريات المختلفة

في النحو العربيّ مسائل مشكلة نذكر منها :

الحرف قسم أو مقولة ينافس الاسميّة والفعلية باعتباره دالا على العلاقة الإعرابية الدلالية.

-الحرف «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل «في حدّ سيبويه.

-الحرف كلمة معناها في غيرها، وهو مبدأ النّحاة في معنى الحرف.

-الحرف كالجزء من الفعل تارّة، وكالجزء من الاسم تارّة أخرى يمتزج بهما.

-الحرف واسطة في تعدية الأفعال إلى المحلّ الاسميّ.

-الحرف أداة وآلة في العمل الإعرابيّ يمثّل حالة إعرابيّة.

-الحرف عامل أو غير عامل (عمل الجرّ والجزم والنّصب والرّفع).

-الحرف صفة في الاسم والفعل وأحادي المعنى فلا يفارقه.

-حروف الجرّ تكرار نواة في المعنى المضمر تشبه الفعل وتنوب عنه وتختصر الجملة.

-الحروف المشبهة بالأفعال والأسماء المشبهة بالحروف أدلّة تركيبية.

أمّا في اللسانيات الحديثة فنختصر الإشكاليات في التّالي:

-الحرف من الأدلة المؤشرة إلى الوظيفّة عند مارتيني

- الحرف لا اسم ولا فعل في المبادئ والمقاييس التوليديّة.

الحرف مركّب طوريّ في الحوسبة الاشتقاقيّة كما في البرنامج الأدنويّ والعلاقات الطورية (تشومسكي ،2000--2008 2012). Chmosky

- الحرف عنصر علائقي محض.

- الحرف رأس وظيفي.

- الحرف رأس معجميّ.

- الحرف مكوّن رأسيّ يوّزع الأدوار المحوريّة الدلاليّة/ علاقات فضائية.

هجينة بين بين أو وسطى انتقالية. (Mixte) -الحرف مقولة «مختلطة»

تلك من أهمّ القضايا المشكلة المطروحة في الحروف عامّة وحروف الجرّ خاصة ممّا أفدناه من خلال قراءتنا اللّسانية في دروس الإعراب والدلالة والمعجميّة والعرفانيّة المعتمدة على العلاقات التركيبيّة ونظام أقسام الكلام في بنية الجملة.

ونقترح في هذا الإطار خلاصة لنظرية بروندال في حروف الجرّ:

3.حروف الجرّ من خلال كتاب بروندال (1950) : علاقات شكليّة تركيبية دلالية

خصّ بروندال حروف الجرّ في كتابه بالتحليل والتفصيل استنادا إلى مفهوم العلاقات الشكلية الرياضية التي اعتمدها لوضع الحروف في مجال منهج بنيويّ محوره العلاقات الواقعة في الجملة وتراوح معاني الحروف بين ما تدل عليه نظاميا دلالة ثابتة وما تدل عليه استعماليا بمقارنة الحرف بالحرف في اللغة والاستعمال في اللغة الواحدة وفي اللغات المتقاربة كاللغات الهندية الأوروبية.

ويرى أنّ «نظرية حروف الجرّ» في هذا المنهج ليست مجرّد مقدمة لصناعة لسانيّة جديدة فحسب، بل تطرح أيضا مشاكل وحلولا تتّصل بالنظريّة اللغويّة وكذلك المنطق ونظريّة المعرفة. فمفاهيم العلاقات المخصوصة للمنطق الجديد (كالتّناظر والتّعدية والتّرابط) قابلة للاستعمال في التّحليل اللغويّ.

يلاحظ بروندال أنّ الكتاب من حيث علم الدلالة العامّ يسمح من جهة أولى ببيان تنوّع عدد من المفاهيم Sinn/Bedeutung، sens /signification الأساسية (كالنّفي والتّقابل) والتّعبير عن المفهوم المزدوج: معنى/ دلالة. بكلمة واحدة من جهة ثانية.

ومن أهمّ الفصول في كتاب بروندال نذكر فصلا بعنوان «حروف الجرّ باعتبارها قسما من الكلمات». ويشتمل هذا الفصل على أربعة أجزاء تحدّد منهجيّا موضوع هذه «النظريّة العقلانيّة» في حروف الجرّ. وتتّصل الأجزاء الأربعة بما يلي:

- تعريف حروف الجرّ.

- تحديدها: في الزيادة والسوابق والروابط النسقية العطفية: الحروف الحقيقية وغير الحقيقية.

- نظام الحروف الجارّة ومقارنتها بغيرها من الكلم في نطاق «ترادفية»بين اللغات المختلفة (Synonymique).

- منزلة حروف الجرّ في اللّغات ومفهوم العلاقات في الحروف في الهندية الأوروبية والمصرية

والعربية والعبرية.فلكلّ لفظ معنى واحد مهما تكن اختلافات اللغات.

– يفترض بروندال أنّ الأدوات وحروف الجرّ ينبغي أن تدرس أولا من زاوية نظر علم التركيب. ولا بدّ من الفصل فيها بين الوظيفة والبنية. فالقسم الواحد من الكلم يقوم بوظائف كثيرة تركيبية ممكنة. قد تكون الحروف عامة سوابق أو لواحق حسب تصنيف اللغات ومرتبة العناصر فيها: (Adpositions/Postpositions)

وتدرس حروف الجرّ ثانيا من زاوية صرفية ودرجة اختصاصها بهيئة واحدة وصورة لا تتغيّر (وهو البناء في المصطلح النحوي العربيّ)، بل قد تعدّ من صنف الحالات الإعرابيّة عند بعض النّحاة الايطاليين، وقد لا تكون العلامات التّصريفيّة والمقولات الصّرفيّة كافية لتعريف حروف الجرّ كالعدد والجنس والحالة الإعرابية.

وأكّد بروندال في فصل آخر من فصول كتابه المعنون بـ «النظرية» على أهميّة العلاقات في حروف الجرّ حيث استقلال نظامها وسماتها المميّزة لدلالة الكلم. وذكر في تعريف حروف الجرّمن جهة المعنى ثلاث زوايا نظر هي:

« 1 » Of –الذّهاب إلى أنّ حروف الجرّ لا تعريف لها أو ليست ذات قيمة فكرية كما في الدالة على معان غير محدّدة وغير ملموسة أو هي لا تدلّ إلا على «رائحة» العلاقة.

2 –افتراض أنّ حرفين قد يعرّفان تعريفا واحدا بطريقة متطابقة مترادفة.

3 –اعتبار الحرفين في بعض الاستعمالات دالين على معنى واحد أو يستعملان بطريقة مختلفة: حدّ حرف الجرّ بالشيء الذي يرتبط به أو بحيّزه للتّعبير عن المكان، أو الزّمان، أو الهدف والآلة وغيرها، أو باعتماد مظهرا أسلوبيّا محضا للفرق بين بعض العبارات (Croire **au** diable/**en** Dieu) في حرفين .

–يحتلّ مفهوم العلاقات التي تحقّقها حروف الجرّ منزلة كبرى في كتاب بروندال و«مقدّمته الدلالية العقلانية»، فقد ناقش المفهوم في الدّراسات المنطقيّة والفلسفيّة والرّياضيّة من النّاحية الشكليّة وسعى إلى تطبيقه في كتابه، فعرض دور العلاقة منذ أرسطو في معالجة القضية المتكوّنة من موضوع ومحمول، وما جاء في تصوّرات ديكارت وكانط وليبنتز وروسل وآينشتاين.

واختار من العلاقات التي سيوظّفها في دراسته لحروف الجرّ-في اللغات الهندية الأوروبية على وجه الخصوص ثلاثة أنواع هي:

تناظر -Symétrie

تعدية -Transitivité

ترابط -Connexité

وطبّقها في حروف الجرّ في عدد من اللغات الهندية الأوروبية / of, to, in à, de من.قبيل :

ويمكن في مجال التثبت والتطبيق بين الترادفية والدلالية والتلازم بينهما في معالجة حروف الجرّ أن نقدّم نماذج نختارها من حروف الجرّ في العربية:

الإلصاق الاختلاط = علاقة -ما يعالج به أو الآلة أو الوسيلة= معنى حرف الباء لا يفارقها: ب←

مِنْ← ابتداء الغاية في الأماكن وهي نقيض /إلى/ الدالة على انتهاء الغاية وتفيد / من/ معنى التبعيض:

في مثل: هذا من الثوب

وترد في موضع توكيد واستغراق.

نذكر مثالا على ذلك: ما أتاني من أحد

مُذْ، منذ،إلى، **حتّى**← الفضاء والامتداد والغاية

-عن ← يحدد معناها في «ما عدا الشيء» في مثل:

أطعمه عن جوع

وتفيد/ عن/ معنى المجاوزة.

-على← الاستعلاء

في ← الوعاء والظرفية-

حاصل وآفاق:نحو علائقيّة دلاليّة قابلة للحوسبة.3

تحتلّ حروف الجرّ منزلة تسترعي النّظر في الدّرس النّحوي قديما وحديثا. فهي من بين حروف المعاني العاملة إعرابيّا وقسم من أقسام الكلام الثلاثة في النّحو العربيّ، وتطرح إشكاليات مختلفة تتعلّق بتحديدها وتصنيفها ومعايير تحقيقها للدلالات النّحويّة والمعاني السياقيّة والمقاميّة.

اخترنا لدراسة حروف الجرّاتّجاها من النظريّة البنيويّة الدانماركيّة اشتهر باستقلاله بهذا النّوع من الحروف ومعالجتها من زاوية نظر لسانية تقوم على مبادئ عامّة في حلقة كوبنهاجن. اقترح بروندال أحد مؤسّسي الحلقة مع يالمسلاف «نظرية في حروف الجرّ» أرضيتها مقاربة دلاليّة عقلانيّة، أساس هذه الوجهة العقلانيّة نظام العلاقات الاختلافيّة بين العلامات في بنية الجملة وبيان خصائص حروف الجرّ ودرجات دلالتها على مفاهيم علائقيّة ومفاهيم منطقيّة مقوليّة عامّة يمكن أن توجد في غير قسم الحروف.

كوّن المنطلق من قراءة كتاب في موضوع حروف الجرّ فوائد ذاتية وفوائد بحثية موضوعية، فمن الفوائد الذاتية أنّنا أفدنا من التعرّف على مؤلف بلغة أجنبية يذهب صاحبه مذهبا شكليّا منطقيّا ولسانيّا تركيبيّا دلاليّا في وقت واحد. فكشفنا عن بعض المفاهيم والمنطلقات والمعايير وتحليل أمثلة من حروف الجرّ في لغات متنوّعة لم نكن نعرف عن حروف الجرّ فيها شيئا مثل ما وجدناه في نظرية حروف الجرّ عند بروندال المرتبطة بالبحث عن ترادفيّة إعرابيّة تركيبيّة دلاليّة بين الألسن.

أمّا من الناحية الموضوعية إن صحت العبارة فقد قرأنا الكتاب وألفنا بين مضمونه وأبوابه وفقراته لمشكل العلاقات التي تعبّر عنها حروف الجرّ في بعدين من نظرية بروندال وهما النّظر في تعريف الحروف الجارّة وغيرها من الكلم في نظام ثابت اصطلح عليه بالترادفية واعتماد بعد ثان وهو علم دلالة «عقلانية» مجاله العلاقات التي تدخل فيها حروف الجرّ في سياق التركيب والجملة. وأفضت الدراسة العلمية الموضوعية إلى تحقيق محاولة في البحث اللغوي.

لقد ظهرت لنا من خلال الكتاب فوائد منهجية ونظرية من البنيوية السوسيرية من قبيل مفاهيم نظام العلاقات والتقابل والاختلاف وقيمة العلامة ودلالتها الآنيّة والزّمانيّة وأهمية كلام ولسان والجملة والوظيفة والسّمات التمييزيّة ودراسة

الظواهر العلاميّة في إطار نظام محايث يكتفي بنفسه لكنّه مع بروندال يعتمد التطوريّة الزّمانيّة والخارجيّة الثقافيّة والنّفسيّة المكوّنة لتاريخ اللّغة.

يمكن من وراء نظام حروف الجرّ دراسة مختلف أقسام الكلام والتراكيب والجمل والمعاني النّحويّة بمنهج متشابه، إذ ما يحقّقه حرف الجرّ يقارن بغيره من الحروف وبغيره من المقولات المعجميّة وأقسام الكلم كالاسم والفعل والصفة والظرف والأدوات العطفيّة. ذلك في لغات متعدّدة كما عند بروندال في حروف الجرّ، ولكن يمكن أن تعالج المسائل في اللغة الواحدة لبيان نظام علاقاتها التركيبيّة والدلاليّة.

فمن وراء مقترح بروندال لدراسة تقوم على نظام ثابت أصليّ يوجد في الألسن المختلفة أوّلا ومتغيّر معنوي يتعلّق بالسياق والكلام والاستعمال ثانيا وهو معيار قيمة العلامة المدروسة في البنيويّة، ويمكن ملاحظة اختيارات تجربة المتكلّم التواصليّة ومواقفه الخطابيّة التداوليّة.

فمفهوم العلاقات سواء أكانت شكليّة رياضيّة منطقيّة أو لغويّة محضة أساسيّ في الدراسة النحويّة لحروف الجرّ. فالحرف العامل الجارّ: معنى نحويّ تركيبي دلاليّ ويحمل الرّأس سمات متشابكة في شكل واحد خفيف لفظا/ ثقيل معنى. فالعلاقة بالتركيب يكشف عنهاّ فتولد علاقات متجدّدة ومفاهيم أو تصوّرات معنويّة عقليّة ذهنيّة هي مقولات عامّة للغة والفكر في أن واحد، وبين المقولات المنطقيّة النّحويّة خيط رفيع مسترسل يناقش في علوم النّحو، أو الرّياضيات أو المنطق أو الفلسفة أو الظواهراتيّة والسيميائيّة العامّة.

إنّ حروف الجرّ وغيرها من أقسام الكلام في نظر بروندال علائقيّة محضة، والمعنى الواحد عبارة عن علاقات نظاميّة ترادفيّة ودلاليّة سياقيّة. وتتكوّن العلاقة من معلّق ومتعلّق أو واصف وموصوف، ويتحقق ذلك في ترابط بين نوع القسم المقوليّ وهو حرف الجرّ وحالته الإعرابية التمييزيّة والعلاقة التركيبيّة داخل الجملة والوظائف النحويّة المتولّدة عن التّركيب. ذلك ما يكون في نظر بروندال نظرية تتلازم فيها هذه المستويات الثلاثة حسب مشروعه العقلانيّ القائم على النظام الواحد الثابت من ناحية أولى –Sémantique/ والدلالة/ Synonymique والدلالة السياقيّة من ناحية ثانية، وتترابط

فيهما الترادفيّة بأنواع من العلاقات الكثيرة وأنواع من المقولات الأجناسيّة المنطقيّة وهو يبحث عن تدقيق التفكير وبيان نشاط الذّهن وحركيته. « فالمفاهيم العلائقية تكيّف وضوح التفكير وتناغمه، والمفاهيم النوعية تكيّف ثراءه، وجدواه والعقلانيّة ترتهن دائما بتعاونهما المتناغم» حسب قوله.

لعلّنا نؤكّد في حدود كتاب بروندال أنّ مفهوم العلاقات إذا كان تطور في العلوم العامة حديثا قد يكون من خلال ما نعرفه وهو ناقص من علم النّحو عند العرب أساس كلّ دراسة تركيبيّة دلاليّة، كما نجد ذلك في أصول النحاة ومقاييسهم المعتمدة في دراسة حروف المعاني وحروف الجرّ ومختلف الظواهر اللغويّة وما يطرح في اتّجاهات لسانيّة مختلفة.

حاولنا بعض وجوه التقييم بما يوجد في النظريّة النحويّة العربيّة من أصول ومبادئ درس على أساسها نظام الحروف عامة ونظام حروف الجرّ خاصة. وذلك من حيث التعريف ومعايير التصنيف وظهور الترادف والاشتراك بين أنواع الحروف وأحكام الالتزام بمبدأ واضح هو: لكلّ حرف واحد معنى واحد لعلّه هو الوارد في كتاب سيبويه في قوله:» وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل».

نظرنا في موقع حروف الجرّ في بعض الدّراسات اللسانيّة البنيويّة في اتّجاهات توليديّة معجميّة دلاليّة في إطار إشكاليّة انتماء الحرف السّابق للاسم ومدى تكوينه لرأس ومخصّص أو رأس ومتمّم أو رأس إسناديّ ،وأكدنا أهميّة التمهيد لدراسة الرأسيّة الحرفيّة في العربيّة باعتماد المبادئ ومقاييسه وتأكيد ما تتميّز به نظريات النّحو العام في العربيّة واللسانيات الحديثة في معالجة الحروف العاملة ومدى توسّطها وامتزاجها بسمات سابقها أو لاحقها ممّا تتعلّق به لتوليد علاقات إعرابيّة دلاليّة متعالقة وطيف سمات واحد يجمع سابق الحرف الجارّ وخصائصه في نفسه باعتبارها «وسيطة» و«وصلة» بلفظ النّحاة وما يمكن أن يوزّعه من أدوار دلاليّة، ولاحق لا يكون إلا اسما موسوما بالجرّ لتكوين محلّ إعرابيّ واحد .هي ثلاثة أطراف تدخل في العلاقة عامل سابق وحرف عامل وسيط يتأرجح بين أوّل وثالث ومعمول لشدّة تعلّقه وتركّبه بالحرف الجارّ يؤلّف حالة إعرابيّة تركيبيّة وظيفيّة ودلالية هي حالة تجري نصبا ورفعا لتعود إلى عمدة أو فضلة.

فالرأس الجارّ إضافة وزيادة إلى الفاعليّة والمفعوليّة، وهما من معاني النحو الجامعة للمظهر العامليّ الإعرابيّ ولعدد من المعاني السياقيّة المقاميّة. قد يكون في ذلك كثافة التّعليق والنّظم في بتية التركيب حيّز العلاقات التركيبيّة الدلاليّة.

لقد درس النّحاة فيما طالعناه من مؤلّفاتهم نظام حروف الجرّ على أسس ومعايير تشابه ما قدمه بروندال من علاقات تحقّقها مختلف أقسام حروف الجرّ. فبين حروف الجرّ تناظر ومشابهات وعلاقة تعدية وترابط وترادف عبّر عنها النّحاة في ألفاظ وعبارات من قبيل «تكون بمعنى» و«لها موضع حرف» و«ترادف معنى» و«تنوب حرف» وتعوّض و«تتضمّن معنى» و«تكون في مكان» ،وفصّلوا في تصنيفهم معاني الحرف الواحد وإحصاء هذه المعاني في حروف الجرّ عندهم يوضّح علاقات الحمل على النّظير والنّقيض والموضع كما في «من» و«إلى» أو «منذ» و«مذ» و«حتّى» و«الباء» و«في» و«على» و«عن» ،بل إنّ تحليلهم للحرف الواحد وإمكانيات أن يكون بمعاني سائر أخواته من الحروف واضح التقاطع والتلازم .وفي ذلك قد يكون أهمّ المعاني الأساسيّة المستمدّة من العلاقات التركيبيّة الدلاليّة ، فالعلاقة بين حرف الجرّ العامل ومعموله المجرور علاقة نحويّة مجرّدة تشتّق منها مختلف العلاقات الجارية في نظلم واحد يلازم حروف الجرّ ولغة واحدة العربية من غير الخروج إلى وجوه المقارنة بين اللغات الكثيرة والمقارنة بينها.

فمن علاقة عاملية محضة بين الجار ومجروره تتولّد فيما يظهر بقية المعاني، وبهذا يؤكّد مبدأ بروندال في الذهاب إلى أن كلّ معنى إنّما هو علاقة شاملة جامعة لمعان كثيرة. والعلاقة هي المعنى، ففي النظام الواحد علاقات خلافية تقابلية لها قيمة أصليّة وصور بديلة في السياق والمقام وتتحقق بذلك الفائدة في الكلام.

يمكن النّظر إلى حروف الجرّ من حيث دلالتها على معنى الفعل والاسم والصفة والظرف والنيابة عنها كونها تصوّر المعنى الأصلي الأوّل كالإلصاق في «الباء» أو ابتداء الغاية في «من» و«منذ» و«مذ» وانتهائها في «إلى» و«حتّى» والاستعلاء في «على» والمجاوزة في «عن» والاستحقاق والملك في «اللام» أن نجد ما تحدث عنه بروندال من المعنى الترادفيّ النّظاميّ الثابت في سائر الحروف.

فحرف الجرّ «الباء» دالّ على الإلصاق والامتزاج والاختلاط، وهي أسماء أحداث وأفعال تؤخذ منها. فلكلّ حرف حرّ مشتقّه الاسميّ والفعليّ، بل الظرفيّ. وقد حلّل النّحاة هذا المظهر «الترادفيّ» في مصطلح بروندال. فالإلصاق جار في الباء ومنها التصق ملتصق وفي «من» ابتدأ مبتدأ وفي «إلى» انتهى منته و«في» دالّة على استقرّ أو مستقرّ أو كائن وغير ذلك.

تبيّن حروف قيل فيها هي حروف أو أفعال أو أسماء مثل «على» أو «عدا» و«حاشا» و«خلا» هذا الاسترسال للمعنى الواحد في أقسام كلم مختلفة. ويتوضّح ذلك في العلاقة بين حروف الجرّ وظروف المكان والزّمان مثل «فوق» و«تحت» و«أمام» و«قبل» و«بعد» وغيرها من الكلمات المشابهة في المعنى الواحد لحروف الجرّ، فبين الحرف والفعل والصّفة والظرف وجوه من التّناظر والتّرابط والتّناقض والانتماء إلى دلالات نحويّة محوريّة يستوعبها النظام اللغوي في منطق تفكير بروندال وبحسب تأويلنا إن صحّ التأويل وذلك ما أكّده في نظريّته. فمن وراء حروف الجرّ مزايا منهجية ونظرية تتجاوزها إلى دراسة غيرها من أقسام الكلم.

فهل تكون لحروف الجرّ خصائص دلاليّة معنويّة تتكرّر في غيرها وهي ليست باسم ولا فعل. ألا تكون أصل الاشتقاق؟ فالعلاقات النظاميّة في بنيويّة بروندال تسمح بالحديث عن نظام ترادفيّ ثابت له استعمالاته البديلة في التركيب والاستعمال المقاميّ. ويقع ذلك بين أبنية نظاميّة وزمانيّة تطوريّة في شبه تلازم أو تعالق بين الداخليّ والخارجيّ في حركة متواصلة اعتبرتها البنيويّة تدور منتظمة في سيميائيّة عامّة بين علوم الصّرف والإعراب والدلالة والبلاغة والمعجميّة والأسلوبيّة مثل ما ذهب إليه سوسير وسطّره في البنيويّة العامّة.

رأينا أن حروف الجرّ يمكن أن تجري في علاقات دلاليّة «محلّيّة» دالّة على أبعاد فضائيّة كالمنفّذ والظرفيّة والاستفادة والآلة والممنوح والامتداد، ولاحظنا إمكان افتراض كونها كأّها دالّة على مقولة واحدة تحقّقها الحروف، فتكون مجموعات للإلصاق أو الابتداء في الغاية أو الوعاء أو الانتقال، ولكلّ شبه حقل دلالي معيّن يتقاطع مع غيره من الحقول الممكنة.

تجري أيضا في بنية التركيب أدلّة تؤشّر للوظائف النّحويّة، وهي «صرافم» / لفاظم غير حرّة تحدّد المحلّات الاسميّة وتحتاج إلى ما تكونه من مركّبات

وظيفيّة متنوّعة. وكأنّ لكلّ حرف جرّ 18 حرفا في العربية- دلالة تركيبيّة وعدد الوظائف بعدد هذه الحروف.

فليست حروف الجرّ «هجينة» ولا خارجة عن النظام و«لا لون» أو «رائحة لها» أو هي «فارغة» من المعنى،بل لها معنى في غيرها ليس باسم ولا فعل أو معنى علائقيّ محض داخل النظام الثابت وداخل النظام الدلاليّ المتغيّر بتغيّر السّياق والمقام ،ويتوضّح كلّ ذلك بالعلم بالعلاقات أي المعاني النّحويّة التي تعبّر عنها حروف الجرّ. إذ هي تقع بين الفعليّة والاسميّة محايدة لكنّها كثيفة الدلالات المحكومة بخصائصها التركيبيّة والدلاليّة والمعجميّة الجارية في الأبنية النّحويّة محكومة بالعامل الحقيقيّ أي المتكلّم المخصّص للمعاني.

إنّ حروف الجرّ رأس يخصّص ما قبله من العوامل ويخصّص ما بعده من المعمول، وهو صفة لاحقة بالفعل تارة وسابقة للاسم تارة أخرى كما جاء عند النّحاة. وتندرج الرأسية فيما توفرّه من سمات تولّد المعاني أي العلاقات النّحويّة القائمة على منطق النظام اللغويّ العلاميّ، لا المنطق المنطقيّ الفلسفيّ الرياضيّ. فيمتزج بسابق ولاحق لتكوين العلاقات النّحويّة.

إذا كان حرف الجرّ ينوب عن الفعل والفاعل أي الجملة معنى فهو مشبّع مثقل بالمعاني والعلاقات النظاميّة المقاميّة لكثرة مقتضياته ولوازمه ومتعلّقاته كما يقول النّحاة. هذا الخفيف لفظا والثقيل علاقات معنويّة رأس لا معنى له إلا في غيره. لعلّ وجوه الالتقاء بينن نظريّة بروندال «العقلانيّة» والنظريّة النّحويّة العربيّة والنّظريات اللسانيّة الرّاهنة تدفعنا إلى محاولة دراسات تختبر فيها علائقيّة الرّأس الحرفيّ وتشعّب صفاته وخصائصه التركيبيّة والمعجميّة والدلاليّة وغير ذلك مما ينجرّ عن جرّه أي وصله وربطه وتعليقه بغيره. لعلّها تلك منزلته وموضعه باعتباره علامة علائقيّة محضة.

تبقى المحاولة في حروف الجرّ من خلال نظريّة بروندال وجها من وجوه النسبيّة وخطوة في رسم ملامح طريق ممكنة في الدراسات اللغويّة النحوية العربية حسب تقاليد علميّة في قراءة لا تقطع بين الحديث والقديم. قد توضّح لنا دراسة حروف الجرّ، بل حروف المعاني كلّها في اصطلاح النّحاة العرب منزلة مقولة الحرفيّة انطلاقا من مثل هذا النّوع من النّظريات والمؤلّفات.

تكوّن حروف الجرّ في العربيّة نموذجا مثاليّا للعلاقات النظاميّة والمقاميّة بين الملكة والإنجاز. فهي حروف «صفات» أو علاقات تتعلّق بالفعل والاسم وتعمل عملا إعرابيّا ودلاليّا داخل التّركيب.

فعدد الحروف بعدد العلاقات أو عدد العلاقات غير نهائيّ في الاستعمال الذي تسمح به اللّغة، ويمكن تصنيفها في مجموعات لقبها الإلصاق والغاية والظرفيّة والتشبيه والمجاوزة كما يمكن أن نفترض أنّها تعبّر عن دلالة نحوية كبرى تسترسل فيها بدرجات مختلفة بين القوّة والخفّة. تقترن حروف الجرّ أو الإضافة بحالة إعرابية دلالية أساسية وتطرح حديثا إشكاليات لغوية متواصلة.

فالحروف عامّة وحروف الجرّ خاصة رؤوس تحتل صدارة المركبات في البنية التركيبيّة ولها حيّز وسطيّ بين الاسم والفعل وتغيّر المعاني. لعلّ حيادها ثراؤها النّحويّ.فهي تقوم على علائقيّة شكلنها النّحاة في الإعراب والعمل في النظام والاستعمال المتلازمين بحاجات المتكلّم العامل الحقيقيّ لمختلف المعاني التّواصليّة. وبهذا تكون نظرية حروف الجرّ باعتماد بروندال منطلقا لتجديد النّظر والمعالجة لقسم الحرفيّة بمعايير تتجدّد صياغتها لتنطبق على الاسميّة والفعليّة إذا اخترنا مفهوم العلاقات البنيويّة ومختلف بدائلها المقاميّة الدلاليّة في منظور تركيبيّ قابل للحوسبة ذهنياّ وآليّا على سبيل المثال.

المراجع

ـ المراجع العربيّة :

- سيبويه (ت 180 ه)، الكتاب. الجزء الأوّل والرابع،تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت،1983.
- ابن جنّي (ت 392 ه) ،سرّ صناعة الإعراب، الجزء الأوّل ، تح لجنة من الأساتذة م. السقا، محمد الزفزاف، مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم،مصر،1954.
- الخصائص ، 3 أجزاء، مصر، طبعة محمد علي النّجار،1955 .
- الجرجاني (ت 471 ه)، المقتصد في شرح الإيضاح، مجلّدان، تح بحر كاظم المرجان، دارالرشيد، العراق، 1982.

ـ المراجع الأعجميّة :

- Viggo ,B. (1950)، Théorie des Prépositions Introduction à une sémantique rationnelle, Traduction Française, P.N.E,Munksgaard,Copenhague.
- Chomsky, N. (1981), Lectures on Government and Binding.USA.
- Hjelmslev، L. (19351972/), la Catégorie des cas, Munchen
- Prolégomènes à une Théorie du Langage,(1971), Minuit ,Paris.
- Larsen, S. E. (1987)، Les Maillons du Langage, La sémantique rationnelle de Brondal : « Théorie des Prépositions » p p95,110, langages N°86.

الفكرُ اللسَانيّ

في هوية المجلّة :

تمثّل مجلّة "الفكر اللسانيّ" مجمعا علميّا يزخر بالأعمال الأكاديميّة التي تنبع من الجامعة وتستثمر طاقات الباحثين في بحث السديد من الإشكاليّات والقيّم من المطارحات في صميم اللغة تفكيرا وتداولا.وهو ما نَشَأت واستوت على عرش البحث اللسانيّ لتحقيقه بإشراف صفوة من الأساتذة والدارسين من كافّة العالم العربي وأروبا، وذلك لتتفاتح النفوس وتتلاقح الأفكار وتتقادح العقول، ومن أوكد أهدافها :

• مواكبة أحدث المواضيع والدراسات اللسانيّة والتفاعل معها وإنفاذها إلى القارئ في ضرب من التيسير والتأصيل.

• إعادة النظر في بناء المعرفة اللسانيّة وذلك بإثارة القضايا والمشكلات في المباحث اللغويّة.

• نشر المعارف اللغويّة والإحالة على مواردها ومراجعها والإسهام في تعزيز حركة الترجمة المصطلحية ومزيد تنميتها وتعميقها، ومواكبة حركة البحث اللسانيّ في العالم.

ولن تألوَ المجلّة جهدا في نشر القيّم والمفيد من الدراسات والمستقيم الذي يجدّد ويؤصّل للمعرفة وللتفكير.

ISSN 2811-6275
9 772811 627004

PRIX : 15 DT
15 $